الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

# السياسة النقدية و أثرها في التضخم في سورية

# خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

( أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد )

إشراف الأستاذ الدكتور : علي كنعان

إعداد الطالب : وليد عبد المجيد حسن

السنة الدراسية : ٢٠١٠ - ٢٠١١

# إهـــداء

- إلى من تتعالى عن وصفها الكلمات ، و شملتني بعطفها و حنانها " **أمي العزيزة** " حفظها الله .
- إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق الحميدة ، و تحمل عبء حياتي " **أبي العزيز** " أطال الله في عمره .
- إلى اللذين شاركوني طفولتي أخوتي و أخواتي الأعزاء .
- إلى التي أرادت أن تصبح رفيقة دربي الطويل زوجتي الفاضلة .
- إلى التي طالما داعبت القلم بأناملها وهي لم تدرك بعد معنى القراءة والكتابة وشاكست للدفاع عن حقها في اللعب ، ابنتي " ***أليسار*** "
- إلى جميع الأقارب و الأصدقاء اللذين تمنوا لي التوفيق في بحثي

# أقدم هذا العمل المتواضع

# شكر و تقدير

**لا يسعني في بداية هذه الأطروحة إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير و الامتنان و العرفان بالجميل متمنياً المزيد من الصحة و العافية لكل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة و أخص بالشكر :**

- **الأستاذ الدكتور علي كنعان الذي تفضل بقبول الإشراف على رسالتي ، و لما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد و نصائح قيّمة و مثمرة كان لها أبلغ الأثر في أنجاز هذا العمل**

- **أعضاء لجنة الحكم اللذين تفضلوا بقبول الحكم عليها ، و تحملوا مشقة السفر .**

- **أسرتي العظيمة اللذين أوصلوني إلى هذه المرحلة من الدراسة و قدموا لي كل ما يلزم لإتمام البحث .**

- **زوجتي العزيزة التي وفرت لي الظروف المناسبة لإكمال بحثي .**

- **أقاربي و أصدقائي اللذين تمنوا لي النجاح و التوفيق في بحثي .**

# الفهرس

**مقدمة عامة** ..... ١٤

**الفصل الأول : السياسة النقدية في سورية :**

**تمهيد:** ..... ١٨

**المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية و محدداتها :**

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية..... ١٩

المطلب الثاني : تعريف السياسة النقدية..... ٢٠

المطلب الثالث : محددات السياسة النقدية..... ٢٣

**المبحث الثاني : السياسة النقدية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية :**

المطلب الأول : السياسة النقدية لدى الكلاسيك..... ٢٧

المطلب الثاني : السياسة النقدية لدى كينز..... ٣٠

المطلب الثالث : السياسة النقدية لدى فريدمان..... ٣٣

**المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية و أدواتها**

المطلب الأول : أهداف السياسة النقدية..... ٣٦

المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية..... ٣٩

**المبحث الرابع : تطورات السياسة النقدية**

المطلب الأول : تطور العرض النقدي..... ٤٩

المطلب الثاني : تطور معدلات الفائدة..... ٦٠

المطلب الثالث : تطور أسعار الصرف ..... ٦٣

**الفصل الثاني : التضخم في سورية :**

**تمهيد** .....٦٩

**المبحث الأول : مفهوم التضخم و أنواعه**

المطلب الأول : مفهوم التضخم..... ٧١

المطلب الثاني : المدارس الاقتصادية و التضخم..... ٧٥

المطلب الثالث : أنواع التضخم..... ٨١

**المبحث الثاني : أسباب التضخم**

المطلب الأول : التضخم الناشئ عن الطلب: ..... ٩٠

المطلب الثاني : التضخم الناشئ عن زيادة النفقات..... ٩٢

المطلب الثالث : التضخم البنائي أو الهيكلي..... ٩٣

**المبحث الثالث : طرق قياس التضخم**

المطلب الأول : طريقة فائض المعروض النقدي..... ١٠٢

المطلب الثاني: المقارنة بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة و الجارية.....١٠٤

المطلب الثالث : طريقة الرقم القياسي للأسعار..... ١٠٦

المطلب الرابع : معيار فائض الطلب..... ١٠٩

**المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم**

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم . ..... ١١١

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للتضخم . ..... ١١٥

**الفصل الثالث : أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في سورية :**

**تمهيد .....١١٩**

**المبحث الأول : أثر سياسة سعر الفائدة على التضخم**

المطلب الأول : القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة الدائنة .....١٢٥

المطلب الثاني:معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية في سورية.....١٣١

المطلب الثالث : أسعار الفائدة و الادخار و التضخم.....١٣٥

**المبحث الثاني : أثر سياسة سعر الصرف على التضخم.**

المطلب الأول : أسعار الصرف في سورية.....١٤٤

المطلب الثاني : سياسة تعدد أسعار الصرف..... ١٤٥

المطلب الثالث : سياسة توحيد أسعار الصرف ..... ١٤٧

المطلب الرابع:الصادرات و الواردات و أسعار الصرف..... ١٤٨

**المبحث الثالث : أثر نمو العرض النقدي على التضخم**

المطلب الأول : العرض النقدي و العجز المالي . ..... ١٥٧

المطلب الثاني : الإصدار النقدي و التضخم . ..... ١٦٠

المطلب الثالث : العرض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي..... ١٦٣

**الخاتمة ..... ١٦٥**

**اختبار الفرضيات..... ١٦٧**

**النتائج و التوصيات ..... ١٦٩**

**المراجع و المصادر.....١٧٢**

**١ – مقدمة البحث :**

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها للسياسة النقدية ، إلا إن جميعها اتفقت على إن السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي . و لإن السياسة النقدية ترتبط بشكل وثيق بالجوانب النقدية في الاقتصاد ، فإنها تؤثر و بصورة كبيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، ولعل أهم هذه المتغيرات التضخم باعتبارها من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات العالمية و خاصة اقتصادات الدول النامية و اعتبرت الحكومات في جميع دول العالم بإن التضخم مرض كالطاعون و حاولت القضاء عليه أو على الأقل التخفيف من حدته و ذلك بتبني سياسات مالية و نقدية مختلفة . فاستخدمت الأهداف الوسيطة كإجمالي المعروض النقدي أو معدلات الفائدة في معالجة الظواهر التضخمية ، و لعل هذين الهدفين الوسيطين هما المتوفرين حالياً في متناول السلطة النقدية في سورية ، فقد لجأت إلى تخفيض الإصدار النقدي بعد أن شهدت توسعاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة وكذلك الأمر بالنسبة لمعدلات الفائدة التي كانت ثابتة لفترة طويلة من الزمن تجاوزت العشرون عاماً لتبدأ بالتحرك مع إعادة إحياء مجلس النقد و التسليف بعد صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ تاريخ ١٧ /٣ /٢٠٠٢ الأمر الذي نتج عنه تراجع معدل التضخم إلى معدلات سالبة حوالي١%عام١٩٩٩بعد أن وصل في منتصف الثمانينات إلى حوالي٣٠% .

**٢ – مشكلة البحث :**

مرت سورية في منتصف الثمانينات بأزمة التضخم الكبير حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي ٣٠ % ، وقد اجمع الاقتصاديون آنذاك على إن الأسباب النقدية و المالية تعد من أهم الأسباب التي ساهمت في نشوء هذه الأزمة لما شهدته هذه المرحلة من تحولات سياسية و اجتماعية و اقتصادية دفعت الحكومة إلى زيادة نفقاتها العامة و اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز من خلال إصدار نقدي جديد مشكلاً ضغوط تضخمية مقارنة بعدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مقابلة

الزيادة في الطلب الناجم عن زيادة العرض النقدي . وهنا تكمن مشكلة البحث في تبيان أثر السياسة النقدية في التضخم خلال فترة الدراسة نتيجة التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية وخاصة بعد إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف .

**٣ - فرضيات البحث :**

ينطلق البحث من عدة فرضيات تتمثل في :

١- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة عرض النقد و زيادة معدلات التضخم .

٢- يؤدي تخفيض سعر الفائدة إلى زيادة معدلات التضخم .

٣- يؤدي استقرار أسعار الصرف إلى تخفيض معدلات التضخم .

**٤ - منهج البحث :**

سنستخدم في هذا البحث عدة مناهج للوصول إلى إثبات الفرضيات حيث سيعتمد البحث في فصله الأول و الثاني على المنهج النظري و المنهج التاريخي في دراسة السياسة النقدية في سورية وتطور أدواتها و كذلك تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ثم سنعتمد في الفصل الثالث على المنهج الإحصائي و التحليلي في تبيان الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التضخم في سورية .

**٥ - أهمية البحث :**

لقد أدت الظروف التي مرت بها سورية والسياسات التي اتبعتها خلال مرحلة الثمانينات إلى حدوث التضخم بمعدلات مرتفعة ٢٠-٣٠ % استمرت حتى بداية التسعينات . إلا أن السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدولة منذ منتصف التسعينات أدت إلى تراجع معدلات التضخم وظهور الركود حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي -١% وسجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة في عام ١٩٩٩ معدل نمو سالب بمقدار حوالي ٢% ، هذا في الوقت الذي اتسمت

فيه السياسة النقدية بتعددية نظام أسعار الصرف وأسعار فائدة ثابتة وتحكم حكومي مباشر في النظام المصرفي ، شهدت مؤخراً بعض التغيرات .

وهنا تكمن أهمية البحث وذلك من خلال دراسة أدوات السياسة النقدية وتطورها خلال فترة الدراسة وبالتالي مدى تأثيرها في معدلات التضخم السائدة .

**٦ – أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة دور السياسة النقدية في التضخم في الجمهورية العربية السورية .

و بالتالي ستعمل الدراسة على تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على السياسة النقدية في سورية و أدواتها المتاحة ومدى تطورها
٢. التعرف على معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد وطرق قياسها بالإضافة إلى أسباب نشوءها و آثارها المختلفة .
٣. دراسة أثر الأدوات النقدية في زيادة معدلات التضخم .

و للوصول إلى هذه الأهداف فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية :

- الفصل الأول : نتناول فيه السياسة النقدية في سورية وتطور أدواتها .
- الفصل الثاني : نتناول فيه التضخم بكل جوانبه وخاصة طرق قياسه .
- الفصل الثالث:نتناول فيه مدى تأثير السياسة النقدية في التضخم في سورية.

**٧ – دراسات سابقة :**

إن البحوث والدراسات الأكاديمية السابقة (ماجستير – دكتوراه) التي تتناول دور السياسة النقدية في سورية في مختلف المتغيرات الاقتصادية قليلة وبالأخص دورها في التضخم تكـــاد تكـــون معدومة في الوقت الذي أصبح التضخم آفة تقف أمام تحقيق تنمية اقتصادية منشودة ، ويمكننـــا في هذا الصدد أن نذكر بعض من هذه الدراسات و منها :

**١- دراسة رزان رجاء الدين بك الشريف ( ٢٠٠٧ )[١] :**

هدفت الدراسة إلى دراسة السياسة النقدية في سورية و خاصة بعد إحياء دور مجلس النقد و التسليف و في ظل التطورات في مختلف المتغيرات الاقتصادية ، و وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها :

- إن تعدد أهداف السياسة النقدية يؤدي إلى التصادم بين تلك الأهداف ، لذلك تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين و المسؤولين في المصرف المركزي بإن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل الأمد للسياسة النقدية أما بقية الأهداف فتقع على عاتق السياسات الاقتصادية الأخرى .

- إن من أهم العقبات المقيدة للسياسة النقدية في سورية هي عدم استقلالية المصرف المركزي عن سلطة الحكومة و تبعيتها للسياسة المالية مما يجعل السياسة النقدية عاجزة عن تحقيق أهدافها .

- إن أداء السلطة النقدية قد شهد تطوراً كبيراً بدءاً من عام ٢٠٠٢ مقارنة بما كان الوضع عليه في ظل التشريعات السابقة كوضوح في تحديد الأهداف و توحيد أسعار الصرف .
- إن الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية تكاد تقتصر على وسائل الرقابة المباشرة التي تحدد بموجبها حدود الائتمان .

---

١ رزان رجاء الدين بك الشريف ، **السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري** ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧ .

**٢- دراسة لمى شعيب ( ٢٠٠٩ )[١] :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف السياسة النقدية في سورية و أدواتها و مدى التطور الحاصل فيها و دور هذه الأدوات في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري و وصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها :

- إن السياسة النقدية في سورية لا زالت تعاني من نقاط ضعف تجعل من إعلان المصرف المركزي عن تبني هدف استقرار الأسعار كهدف وحيد أمراً غير ممكناً .

- إن مصرف سورية المركزي لا زالت غير قادرة على التأثير على معدلات التضخم إذ إن التضخم في سورية يعود بشكل رئيسي إلى التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية الخاضعة لظروف و عوامل موسمية لا يمكن التأثير بها من خلال السياسة النقدية.

- إن المصرف المركزي لا يمتلك أدوات التأثير الفعالة في السوق النقدي إذ تبين عدم وجود توليفة منسجمة من الأدوات النقدية التي تستند إلى قوى السوق بهدف التأثير في سيولة السوق .

- إن معدلات التضخم داخل الاقتصاد السوري هي محصلة لتفاعل مجموعة من العوامل المؤثرة على جانب العرض الو الطلب ، كما تلعب ديناميكية التوقعات و أسعار السلع المستوردة دوراً هاماً في التأثير على معدل التضخم ، كما يبقى وجود الأسعار الإدارية عاملاً هاماً في تغذية التضخم .

---

١ لمى شعيب ، **دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري** ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ .

**٣- دراسة مهند الدرزي ( ٢٠١٠ )[١] :**

ركزت هذه الدراسة على أهمية التكامل و التنسيق بين السياسة النقدية و المالية و خاصة في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري و توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها :

- إن تزايد الطلب الكلي على السلع و الخدمات نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي قد دفعت مستويات الأسعار المحلية للارتفاع و ذلك مقابل ضعف مرونة العرض تجاه اندفاع الطلب ، و كان لارتفاع أسعار المستوردات دوراً في زيادة التضخم المستورد و كذلك لعبت زيادة التكاليف و خاصة نسبة الأجور دوراً مغذياً للضغوط التضخمية .

- إن السياسة النقدية و المالية تكاملت في مواجهة التضخم ، ففي الوقت الذي سعت فيه السياسة النقدية لضبط العرض النقدي و استقرار نموه و تخفيف أثر العوامل النقدية في تغذية الضغوط التضخمية ، ضبطت السياسة المالية أوضاع المالية العامة حيث خفضت من اعتمادها على التمويل بالعجز لتمويل عجوزات الموازنة .

- كان لتحريك أسعار الفائدة دور هام في جانب الطلب ، فقد ساهمت تخفيض سعر الفائدة لودائع التوفير في زيادة الإنفاق الاستهلاكي و زيادة الطلب في حين ساهمت رفع سعر الفائدة في امتصاص جزء من الطلب الكلي على المدتين القصيرة و الطويلة .

---

١ مهند الدرزي ، **معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية و المالية** ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠١٠ .

٨ – **مخطط البحث :**

**مقدمة عامة .**

**الفصل الأول : السياسة النقدية في سورية :**

المبحث الأول : مفهوم السياسة النقدية و محدداتها

المبحث الثاني : السياسة النقدية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

المبحث الثالث : أهداف السياسة النقدية و أدواتها

المبحث الرابع : تطورات السياسة النقدية

**الفصل الثاني : التضخم في سورية :**

المبحث الأول : مفهوم التضخم و أنواعه

المبحث الثاني : أسباب التضخم

المبحث الثالث : طرق قياس التضخم

المبحث الرابع : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم

**الفصل الثالث : أثر أدوات السياسة النقدية على التضخم في سورية :**

المبحث الأول : أثر سياسة سعر الفائدة على التضخم .

المبحث الثاني : أثر سياسة سعر الصرف على التضخم.

المبحث الثالث : أثر نمو العرض النقدي على التضخم

**الخاتمة**

**اختبار الفرضيات**

**النتائج و التوصيات**

**المراجع و المصادر**

**مقدمة عامة :**

لقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ، ثم اخذ هذا الاهتمام يتزايد ، خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده القرن الماضي . و قد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها للسياسة النقدية على الرغم من إن جميعها اتفقت على إن السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي ، وبما إن السياسة النقدية ترتبط بشكل وثيق بالجوانب النقدية في الاقتصاد فإنها تؤثر و بصورة كبيرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، إلا إن فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ترتبط بالفكر الاقتصادي السائد في المجتمع .

فقبل أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) كانت النظرة السائدة بجدوى السياسة النقدية أكثر من غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى في التأثير على النشاط الاقتصادي و خاصة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي تسعى إليه السياسات الاقتصادية العامة للدولة .

و لكن مع استمرار فترة الكساد و عجز السياسة النقدية عن معالجة هذه الأزمة ظهرت فكرة تبني سياسات مالية من شانها تشخيص هذه الأزمة و وضع الحلول المناسبة لها . وعلاوة على ذلك فإن فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية أقل من فعالية السياسة النقدية في البلدان المتقدمة ، و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: غياب الأسواق المالية و النقدية المتطورة ، و تخلف العادات المصرفية في المجتمع ، بالإضافة إلى الحداثة النسبية في نشأة المصارف و الأجهزة المالية و في مقدمتها البنوك المركزية . و إذا ما تعرفنا على خصائص البلدان النامية و منها الجمهورية العربية السورية بصورة خاصة ، لتبين لنا إن السياسة النقدية تتجه إلى التوسع في الإصدار النقدي الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة معدلات التضخم إذا ما استمر هذا الإجراء على المدى البعيد . و قد أظهرت الدراسات الاقتصادية العلاقة بين السياسة النقدية و المتغيرات الاقتصادية ، و لعل التضخم من أهم هذه النتائج ، باعتباره من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات العالمية و خاصة اقتصادات الدول النامية .

و سورية كغيرها من الدول النامية وكنتيجة الظروف التي مرت بها والسياسات التي اتبعتها في مرحلة الثمانينات عانت من التضخم وبمعدلات مرتفعة ٢٠ – ٣٠ % استمر حتى بداية التسعينات ، إلا إن السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدولة منذ منتصف التسعينات أدت إلى تراجع معدلات التضخم وظهور الركود الاقتصادي ، حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي (–١%) وسجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة في عام ١٩٩٩ معدل نمو سالب حوالي ٢ % ، هذا في الوقت الذي اتسمت فيه السياسة النقدية بتعددية نظام أسعار الصرف وأسعار فائدة ثابتة وتحكم حكومي مباشر في النظام المصرفي ، والتي شهدت مؤخراً بعض التغيرات التي نعتقد أنها أثرت في معدلات التضخم وإن كانت أقل تأثيراً من ذي قبل٠

لذلك سنحاول في دراستنا هذه تبيان اثر أدوات السياسة النقدية في التضخم خلال فترة الدراسة نتيجة التغيرات التي حصلت في السياسة النقدية وخاصة بعد تعديل قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ و إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف و إحداث المصارف الخاصة و الإسلامية و إقامة سوق دمشق للأوراق المالية و غيرها من المتغيرات المالية و النقدية .

# الفصل الأول

# السياسة النقدية

# في سورية

**تمهيد :**

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجا الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي . و كون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فأن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى ، كذلك درجة فاعلية السياسة النقدية و أهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى آخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة و التفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية و المالية من دولة إلى أخرى و بالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي . و يمكن التنويه بإيجاز في هذا المجال إلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية نظراً لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر ذات منشأ هيكلي و ليست ذات منشأ نقدي و إلى ما يشار إليه عادة من ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة . و يقصد بالسياسة النقدية: مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المؤثرة على شؤون الإصدار النقدي و مراقبة الائتمان و هي غالباً ما تكون متمثلة بالمصرف المركزي من خلال سياساته و توجهاته ، و تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمعات حيث أن التوسع في القوة الشرائية يساعد في تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة ، و أن تخفيض القوة الشرائية يؤدي إلى تخفيض الإنتاج .

و قد دأبت السياسة النقدية في سورية على الاستمرار في تحقيق حالة راسخة من الاستقرار والتوازن النقدي السليم عن طريق الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، والقضاء كلياً على الظواهر التضخمية ، والتوصل إلى سعر صرف مستقر لليرة السورية قائم على مقومات علمية تكفل له الثبات والاستقرار المستمر ويتوافق مع المعطيات الفعلية لقوى العرض والطلب مما يكفل القضاء على الأسواق غير النظامية كلياً ويشجع زيادة الإنتاج و تشغيل العمالة الفائضة الأمر الذي يؤدي بالنتيجة لتحسين مستويات الدخول و تحسين ظروف المعيشة .

# المبحث الأول
# مفهوم السياسة النقدية و محدداتها

**أولاً : مفهوم السياسة النقدية :**

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً ، ظهر في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، غير إن اللذين كتبوا في السياسة النقدية سابقاً كانوا كثيرين و كانت كتاباتهم تبرز بين الحين و الآخر إبان الأزمات و فترات عدم الاستقرار الاقتصادي . كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين ، و كذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي . و قد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة ، و في القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية و دراستها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة . إن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية أو سياسة الأسعار أو سياسة الأجور و السياسة التجارية ، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار و الأسعار و الإنتاج و الدخل .

إن مفهوم السياسة النقدية وتطورها ارتبطت بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة ، ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، كان الهدف الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق ، هذا يعني إن السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي كانت قائمة على السيطرة على كمية المعروض النقدي .

وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩– ١٩٣٣) وعجز أفكار المدرسة الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة ظهرت إلى حيزّ الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة و وضع الحلول المناسبة لها من خلال الربط بين جانبي الدخل والإنفاق ، وتظهر أهمية الأفكار الكينزية بإعطاء الأولوية لأدوات السياسة المالية من خلال تحقيق التوازن في سوقين وهما السوق النقدي والذي يتم بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة ، والسوق السلعي الذي يتم عن طريق التعادل بين الادخار والاستثمار.

أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية والأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكينزية ، ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي وذلك بالتأثير في جانب الطلب والعرض الكليين[١].

إذاً من الواضح إن المدارس الاقتصادية قد اختلفت في تحديد مفهوم السياسة النقدية إلا أنه و رغم هذه الاختلافات فجميعها متفقة على أن السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير ذات الصلة بالنقد.

**ثانياً : تعريف السياسة النقدية :**

إن من أهم التعاريف التي ظهرت في خصوص السياسة النقدية هو ما أشار إليه ( Einzig ) من أن السياسة النقدية : " تشمل على جميع القرارات و الإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي " [٢].

---

١ ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، عمان ، دار زهران ، ١٩٩٩ ، ص٤٣٢ .

٢ مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤١

و يرى ( Kent ) بأن السياسة النقدية هي : " مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل " [١] .

و بنفس الاتجاه يمكننا تعريف السياسة النقدية على إنها : " السياسة التي تعنى بإدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بغية الوصول إلى أهداف معينة " [٢] .

إن جميع التعاريف السابقة تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية التي تحصر عمل السلطات النقدية في تنظيم عرض النقود ، أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير إلى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة و المصرف المركزي و الخزينة بهدف التأثير على مقدار و توفير و استعمال النقد و الائتمان[٣] .

وتعرف أيضاً بأنها : " مجموعة الإجراءات التي تؤثر على حجم السيولة وسرعة التداول النقد وتهدف بصورة أساسية لتثبيت مستوى الأسعار وتامين درجة عالية من التشغيل مع المحافظة قدر الإمكان على توازن الحسابات " [٤] .

وتعرف أيضاً على إنها : " كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر فيه بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي تحتفظ بها القطاع المصرفي سواء أكانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية " [٥] .

و بناءاً على التعاريف السابقة نستطيع أن نستخلص التعريف التالي :

---

١ مصطفى رشدي شيحة ، المرجع السابق ص ٣٤٢ .

٢ علي كنعان ، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية** ، دار الحسنين ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص٢٤٧ .

٣ عوض فاضل ، **النقود و البنوك** ، بغداد ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، ١٩٩٠ ، ص ٥٨٤ .

٤ مطانيوس حبيب ، **أوراق في الاقتصاد السوري** ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص٣١٣ .

٥ خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية** ، جامعة الرياض، ١٩٩٨ ، ص١٧٥ .

السياسة النقدية : " عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود و سعر الفائدة و سعر الصرف و التأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية " . و إن هذا التعريف هو الأكثر انسجاماً مع حالات التطبيق العملي لسلوك السياسة النقدية .

و هكذا فإن مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة و عرض و استخدام الائتمان المصرفي بل تمتد لتشكل أيضاً السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي ، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد . و هذا يعني إن السياسة النقدية لا تقتصر علاقتها بالعملة و الائتمان المصرفي بل تشمل أيضاً السياسة المالية و بخاصة ما يتعلق بالدين العام ، و يهتم المصرف المركزي بهذا الصدد بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع و حجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية و آجالها و أسعار الفائدة عليها و التي تعرف بسياسة الدين العام . و السلطات النقدية لا تجد صعوبة كبيرة في تنظيم حجم النقد المصدر من قبل المصرف المركزي لإن هذا الأخير هو الذي يتحكم بالكمية الإجمالية للعملة المتداولة ، و لكن الأمر يختلف بالنسبة للنقود المصرفية التي تخلقها المصارف التجارية من خلال تقديمها الائتمان للقطاعات الإنتاجية و الخدمية . من هنا تحتل الرقابة على عرض الائتمان جوهر السياسة النقدية بخاصة في البلدان المتقدمة اقتصادياً حيث تشكل النقود المصرفية النسبة العظمى من عرض النقود .

و ما يجب ملاحظته هو أن تحكم المصرف المركزي في كمية النقود القانونية يكسبه أيضاً سلطة التحكم في حجم الائتمان المصرفي ، فكما نعلم إن قدرة المصارف التجارية على زيادة الائتمان الذي تمنحه للأفراد و المشاريع تعتمد على ما يتوافر لديها من احتياطيات نقدية كافية ، و حيث إن هذه الاحتياطيات تتألف من النقود القانونية التي يتولى المصرف المركزي إصدارها فإن هذا الأخير يستطيع التأثير على مقادير هذه الاحتياطيات المتوفرة لدى المصارف التجارية لأغراض الائتمان . فنمو حجم الائتمان و بالتالي عرض النقد لا يتحقق إلا إذا أتاح المصرف

المركزي كمية ملائمة من الأموال النقدية السائلة التي تعد ضرورية بل و كشرط مسبق لخلق الودائع النقدية الجديدة . ومن هذه الزاوية يتمكن المصرف المركزي من التأثير على حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان من خلال التأثير على قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان أو عرض الائتمان و بذلك يستطيع المصرف المركزي السيطرة على حجم العملة في التداول و الائتمان المصرفي و التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة ما بين العملة و النقود المصرفية . و هكذا تصبح الرقابة على الائتمان المصرفي في الميدان الرئيسي لنشاط المصرف المركزي ومحور اهتمام السياسة النقدية التي يتبناها هذا الأخير .

**ثالثاً: محددات السياسة النقدية في سورية :**

إن السياسة النقدية في الدول النامية تأخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى ، و ذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسساتية و قلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية كي تدير سياساتها بفاعلية . و كنتيجة لتخلف النظام المصرفي و النقدي في البلدان النامية و عدم وجود أسواق مالية متطورة ، جعل السلطات النقدية تميل لاستخدام الأدوات و الوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية ، فمثلاً نجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي و أسواق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه[1]. و بالتالي فإن أهمية السياسة النقدية و فعاليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية عموماً و في القطر العربي السوري خصوصاً و خاصةً لجهة توافر أدوات السياسة النقدية و إمكانية استخدامها بحرية بعيدة عن التدخل الحكومي في شؤونها ، و فضلاً عن ذلك فإن السياسة النقدية في سورية تتميز بعدة محددات ، أهمها :

**١- إعادة إحياء مجلس النقد والتسليف :**

---

١ سمير شرف ، **الاقتصاد المالي و النقدي** ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٤٩ .

بعد أن غاب مصرف سورية المركزي عن عمله لمدة تقارب أربعين عاماً ، تم إعادة إحياء دوره في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ والذي يعد مفصلاً هاماً في تاريخ السياسة النقدية في سورية فأقام هذا القانون ثلاثة أجهزة رئيسية على قمة النظام النقدي المصرفي في سورية و هي مجلس النقد و التسليف و مصرف سورية المركزي و مفوضية الحكومة لدى المصارف ، و أعطت صلاحية إدارة السياسة النقدية في سورية لمجلس النقد و التسليف الذي يتولى مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها لتحقيق الأهداف المذكورة أدناه في حدود صلاحياته وضمن التوجهات الاقتصادية العامة للدولة التي يقرها مجلس الوزراء[١] :

- تنمية السوق النقدية و المالية و تنظيمها وفق لحاجات الاقتصاد القومي .
- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري .
- تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري و تأمين حرية تحويله للعملات الأخرى .
- توسيع إمكانية استخدام الموارد والطاقات و العمل على إنماء الدخل القومي .

**٢-تحريك أسعار الفائدة :**

قامت سياسة أسعار الفائدة في سورية على مبدأ الثبات ثم الاستقرار ثم الارتفاع التدريجي استناداً إلى ظروف الاقتصاد الوطني ، وقليلاً ما كانت الدولة تعدل أسعار الفائدة ، إذ إنه ارتفع من ٤% إلى ٥% اعتباراً من ٢٢ آذار ١٩٦٦ ثم عدّل هذا السعر إلى ٦,٥ -٧% اعتباراً من ٣٠ كانون الأول ١٩٧٧ ثم ارتفع إلى ٨ - ٩% اعتباراً من ١ شباط ١٩٨١ ، وبعد صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الذي أحيا مجلس النقد والتسليف اتّخذ المجلس قرار

١ قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ .

رقم ٤ لعام ٢٠٠٣ الذي ينص على تخفيض أسعار الفائدة الدائنة بمعدل نقطة واحدة والمدينة بمعدل نقطة ونصف ثم تتالت القرارات تباعاً و ذلك حسب ظروف الاقتصاد الوطني ٠

وسعت الدولة من خلال أسعار الفائدة إلى تحقيق الأهداف التالية[١] :

أ- تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي وتوفير تشكيلة واسعة من السلع والخدمات الوطنية

ب- تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض تكاليف الإقراض .

ج- الحد من ارتفاع معدلات التضخم .

ء- تشجيع الادخار الوطني .

هـ- المحافظة على رؤوس الأموال ومنعها من النزوح خارج القطر[٢] .

إن هذه الأهداف المذكورة لم تتحقق في السابق بل على العكس انخفض الإنتاج وظهرت الأزمة عام ١٩٨٧ مما اضطرت الدولة للاعتماد على لبنان في توفير السلع للاقتصاد السوري وارتفعت معدلات التضخم وارتفعت تكاليف الإنتاج نظراً إلى انخفاض أسعار الصرف وارتفاع تكاليف المواد الأولية المستوردة ، إضافة إلى ذلك لم تستطع الدولة تشجيع الادخار و تحولت المدخرات إلى قطع أجنبي أو تم تهريبها إلى لبنان خلال أعوام ١٩٨٦ – ١٩٩٠ و لكن السماح بالاستيراد للقطاع الخاص قد شجع القطاع الخاص من جديد على الدخول إلى القطاعات الإنتاجية و الخدمية ، أما خلال الأعوام التي تلت عام ١٩٩٠ و مع إصدار قانون الاستثمار فقد عادت الأموال للعمل في المجالات الإنتاجية و الخدمية .

و بدءاً من عام ٢٠٠٣ أخذت سياسة أسعار الفائدة في سورية حالة الاقتصاد الوطني بعين الاعتبار صعوداً و هبوطاً حسب النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم السائدة في الاقتصاد السوري الأمر الذي أدى إلى وجود انسجام ما بين أسعار الفائدة و حالة الاقتصاد الوطني .

---

١ علي كنعان ، **النظام النقدي و المصرفي في سورية** ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، ص١٨٤ .

٢ محمد صالح جمعة ، **السياسة النقدية و أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي١٩٧٠ – ٢٠٠٠** ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ص٩٥

**٣- الاتجاه نحو توحيد أسعار الصرف :**

يتأثر سعر الصرف بمستوى أسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال وحجم التجارة الخارجية والإجراءات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادية ، فإما أن تستخدم الدولة سياسة سعر الصرف الموجّه أو تستخدم سياسة سعر الصرف الحر استناداً إلى وضعها الاقتصادي ، وانطلاقاً من ذلك فقد استخدمت سورية سياسة الصرف الموجّه خلال فترة السبعينات وسياسة تعدد أسعار الصرف اعتبارا من ١٩٨١/١/١ عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف وحددت السعر في هذه السوق بمقدار ٥.٤٥ ليرة سورية للدولار الواحد و كان الهدف من هذه السياسة هو تحقيق الأهداف التالية :

أ- توفير السيولة اللازمة من القطع الأجنبي ، و ذلك لتمويل المستوردات .

ب- الحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية .

ج- تخفيض تكاليف الصناعة الوطنية و رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية

د- تشجيع التصدير ، و ذلك من خلال اعتماد سعر خاص بدولار التصدير .

هـ- تمويل المستوردات الحكومية للقطاع العام أو لمشاريع القاعدة الأساسية .

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بسبب الإجراءات الاقتصادية المعقدة و البيروقراطية و عدم وضوح القوانين الاقتصادية الخاصة بالإنتاج و الاستثمار . وأسهمت هذه السياسة في خلق خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني حيث توجهت الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية و التجارية الرابحة و انخفضت الاستثمارات الصناعية .

# المبحث الثاني

# السياسة النقدية من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

**تمهيد :**

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي ألقيت على كاهلها علاج الأمراض الاقتصادية المختلفة من تضخم و كساد و بطالة ، و قد اختلف المدارس الاقتصادية في تحديد أولية علاج هذه الأمراض و الأدوات المناسبة لذلك و إن من أهم المدارس الاقتصادية التي درست السياسة النقدية و أدواتها و كيفية تأثيرها المتغيرات الاقتصادية المختلة هي المدارس التالية :

**أولاً : السياسة النقدية لدى الكلاسيك :**

تتضمن النظرية الكلاسيكية استهداف إيجاد العلاقة بين كمية النقود من ناحية وبين مستوى الناتج الاقتصادي من ناحية أخرى وتبحث في تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي وتخبرنا عن مقدار كمية النقود التي يتم حيازتها عند مستوى دخل معين .

وتعتمد هذه النظرية على العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار و ذلك من خلال معادلة وضعها فيشر تسمى بمعادلة التبادل التي تربط بين الدخل النقدي وسرعة دوران النقود ، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية :

$$VM = PT$$

بحيث تمثل :

**M** : كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة .

**T** : المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية .

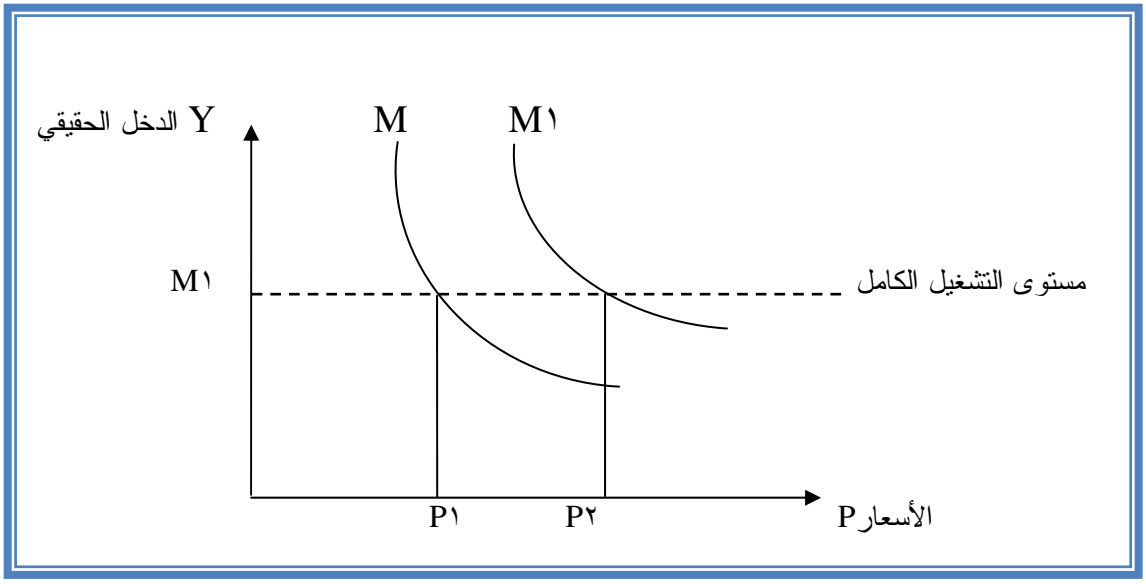
**P** : المستوى العام للأسعار .

**V** : سرعة دوران النقود .

يؤكد فيشر على إنه ليس للنقود أثر ودور على الإنتاج و إن التأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار وبهذا يعتبر الكلاسيكيون الارتفاع في مستوى الأسعار تضخماً ، وهذه النظرية تستبعد سعر الفائدة كمتغير يؤثر في الطلب على النقود . ومن هنا نجد إن السياسة النقدية لدى الكلاسيكيين هي سياسة محايدة ويتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات وهو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها[1] .

الشكل رقم ( ١ )

العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار




المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٩ .

من الشكل رقم ( ١ ) يتضح إن زيادة كمية النقود من M إلى M١ أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من $P_1$ إلى $P_2$ مع بقاء مستوى الدخل الحقيقي عند مستواه الثابت باعتبار إن هذا

١ ضياء مجيد ، **الاقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٧٩ .

المستوى يبين مستوى التشغيل الكامل بحسب الافتراضات الكلاسيكية ، بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي[1] :

**الفرضية الأول** : ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل :

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي إن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل ، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير .

وهذا التحليل الكلاسيكي ( العيني ) يستند نظرياً إلى قانون " ساي " المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون إن كل عرض يخلق طلب مساوي له ، فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء باعتبار إن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج ، وبتعبير نقدي الإنتاج يخلق إنفاق مساوي له فالعرض الكلي مساوي دائماً للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي و إن الاقتصاد يقوم على أساس المنافسة التامة بين المشروعات ، فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

**الفرضية الثانية** : ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة :

يتلخص هذا الافتراض في إن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ إن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

---

١ ناظم محمد نورى الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٣ .

**الفرضية الثالثة :** ثبات سرعة تداول النقود :

فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة ، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذلك مستوى تقدم النظام المصرفي ، وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير.

يتضح من كل هذا أن الكلاسيك ابدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار إن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة معظم الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي سواء في حالة الكساد أو التضخم ، ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة ، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار . أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليص في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتنخفض الأسعار .

**ثانياً : السياسة النقدية لدى كينز :**

لقد أثبتت أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩-١٩٣٣ عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة ، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية ، وسميت نظريته بـــ " نظرية تفضيل السيولة " لإن الأفراد عندما يطلبون النقود كجزء من الأصول المكونة لثروتهم فإنهم يطلبونها لتمتعها بالسيولة الكاملة ، و إن دوافع الطلب على النقود حسب رأيه تتحدد في ثلاثة دوافع و هي :

١ – دافع المعاملات (توسيط للتبادل) : تتأثر الكمية التي يطلبها الأفراد لإشباع دافع المبادلات بثلاثة عوامل :

**العامل الأول :** الطريقة التي يتسلم بها الأفراد دخولهم ( أسبوعياً ، شهرياً ) فكلما كانت فترات تسلم الدخل متقاربة كلما كانت كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد لتمويل الحاجات

قليلة. و كلما كانت فترات تسليم الدخل متباعدة كلما كانت كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد لتمويل الحاجات كبيرة .

**العامل الثاني:** مستوى الدخل الفردي :

إذ إن أي زيادة في مستوى دخل الفرد سوف تؤدي إلى زيادة في طلب الأفراد على النقــود بدافع المبادلات .

**العامل الثالث :** سعر الفائدة السائد في السوق:

إذ إن الطلب على النقود بدافع المبادلات يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة.

٢ – دافع الاحتياط أو الطوارئ : يستخدم دافع الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة و يتوقف ذلك على قيمة الدخل .

٣ – دافع المضاربة:

١. يحتفظ الأفراد بالنقود السائلة ليضاربوا على أسعار السندات.
٢. هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات لذلك فالمضاربة على أسعار الفائدة في السوق هي في حقيقتها مضاربة على أسعار السندات
٣. الأفراد يقومون بعمليات بيع وشراء السندات مستندين إلى توقعات مستقبلية بتحرك أسعارها مستهدفين بذلك إما تحقيق أرباح رأسمالية أو تجنب خسائر رأسمالية ومن هنا فإن سعر الفائدة على السندات يلعب دوراً رئيسياً في تحديد كمية النقود التي يقوم الأفراد بالاحتفاظ بها بدافع المضاربة.

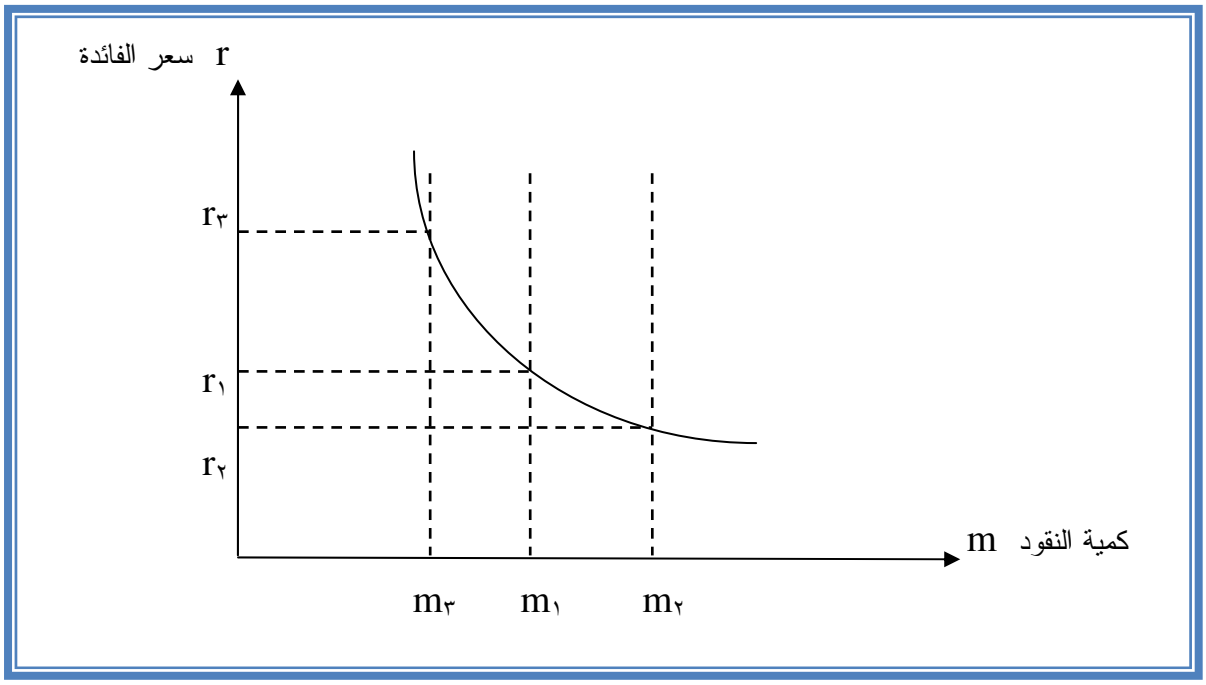
حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل ، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن هذا ليس بالاحتمال الوحيد نظراً لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإنه ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل ، وذلك وفقاً لميكانيزم معين يتمثل في إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة

وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل و الإنتاج . و عدّ كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية و ليس ظاهرة عينية كما افترضها الكلاسيك و إنه يتحدد في السوق النقدي على أساس تفاعل العوامل النقدية و هي عرض النقود و الطلب عليها[1] .

قد أكد كينز على وجود حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض دونه لاعتبارات تتعلق بربحية المصارف التجارية و إن سعر الفائدة يتحدد بعرض النقود و الطلب عليه ( تفضيل السيولة ) في السوق النقدي .

الشكل رقم ( ٢ )

العلاقة بين سعر الفائدة و كمية النقود المعروضة




المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

من الشكل رقم ( ٢ ) يتضح إن سعر الفائدة وفقاً للتحليل الكينزي يتجه اتجاهاً عكسياً مع كمية النقود المعروضة ، فعندما ارتفعت الكمية المعروضة من النقود من $m_1$ إلى $m_2$ انخفض سعر

---

١ كامل بكري ، **علم الاقتصاد** ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٠٩ .

الفائدة من $r_1$ إلى $r_2$ و عندما انخفضت الكمية المعروضة من النقود من $m_1$ إلى $m_3$ ارتفع سعر الفائدة من $r_1$ إلى $r_3$ .

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي ، حيث يرى إن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي ، أو يتساوى التغير بينهما . من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنةً مع السياسة النقدية ، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية ، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل[1] .

**ثالثاً : السياسة النقدية لدى فريدمان**

تعد النظرية النقدية الحديثة من أهم التجديدات التي طرأت على الفكر النقدي الكلاسيكي و التي تمثلت بأفكار الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان و أهم إضافة قدمها فريدمان هي نظرية الطلب على النقود إذ يؤكد " إن الطلب على النقود لن يتقلب مع حركات الدورة الاقتصادية سواء أكانت رواج أم كساد "[2] . إذ يرى فريدمان و أنصاره إن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها و إن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة ، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين ، وتنحصر الثروة برأيه فيما يلي[3] :

١- النقود : فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد ( سعر الفائدة ) ، غير إن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها ، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .

٢- السندات والأصول النقدية : والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.

---

١ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

٢ أحمد أبو الفتوح الناقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ .

٣ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٦ .

٣- الأسهم أو الأصول المالية : التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.

٤- رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية : المتمثلة في الآلات والمعدات ، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها .

٥- رأس المال البشري : حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق ، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأسمال غير البشري .

و الملاحظة الأساسية التي يمكن أن نسوقها على تحليل فريدمان بأنه عدّ الثروة أو الدخل المصدر الأساسي للتغير في دالة الطلب على النقود ، أما المتغيرات الأخرى و خصوصاً تغيرات أسعار الفائدة فانه عدّ دورها ثانوياً .

و يرى فريدمان لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

١- **أثر السيولة:** زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

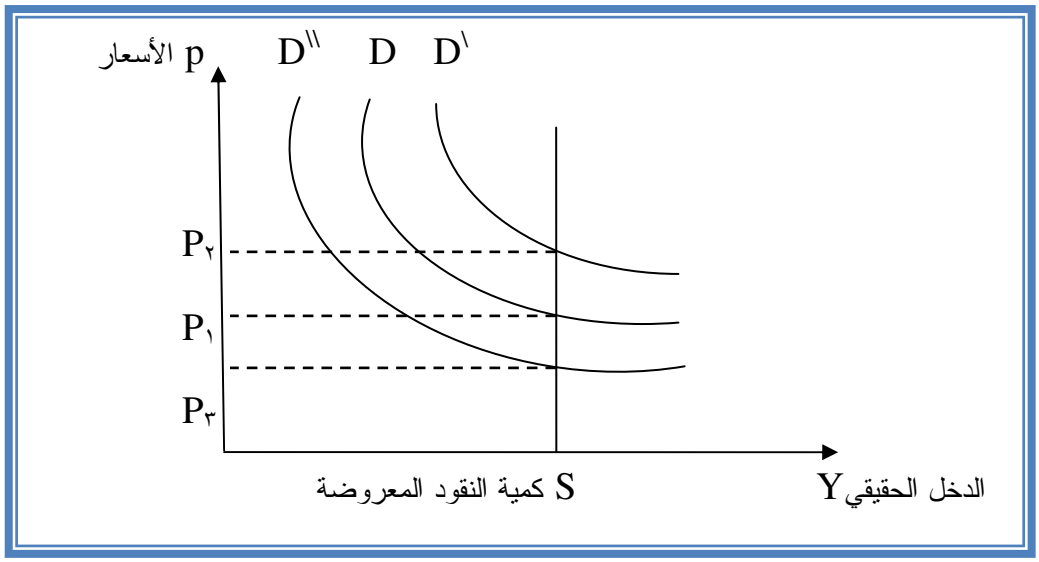
٢- **أثر الإنتاج:** بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة .

٣- **أثر التوقعات للأسعار:** حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب .

و تساهم نظرية فريدمان في موضوع عرض النقود باعتبار إن موضوع تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مع معدل نمو الناتج القومي . هنا يحصر فريدمان دور السلطات النقدية في مهمة رقابة كمية النقود و العمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الناتج القومي و زيادة عدد السكان لهذا يرى النقديون إن السلطة النقدية يجب ألا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظراً لعدم قدرتهم في إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه .

الشكل رقم ( ٣ )

العلاقة بين الدخل و كمية النقود و الأسعار




المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ .

يتضح من الشكل رقم ( ٣ ) إن انتقال دالة الطلب على النقود من D إلى $D'$ ترتب عليه زيادة مستوى الأسعار من $P_1$ إلى $P_2$ ، و إن انتقال دالة الطلب على النقود من D إلى $D''$ ترتب عليه انخفاض المستوى العام للأسعار من $P_1$ إلى $P_3$ في ظل ثبات كمية النقود المعروضة S .

و يرى فريدمان إنه إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة .

# المبحث الثالث
# أهداف السياسة النقدية و أدواتها

**أولاً : أهداف السياسة النقدية :**

تنحصر أهم أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها في أربعة أهداف رئيسية ، وأن كان الهدف النهائي لأغلب السياسات النقدية هو تثبيت مستوى الأسعار . يرمز عادة لهذه الأهـــداف الأربعة بالمربع السحري أو الذهبي وهي :

١ – استقرار مستوى الأسعار : تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار نظراً لأن أية تغييرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود و بالتالي ترك آثار ضارة على مستوى الدخول و على الأداء الاقتصادي ككل . إذ إن الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية ، و ذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد و أثره الضار على قيمة العملة الوطنية و بنفس الوقت يلتزم المصرف المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطيات النقدية[١] . كما إن الأجور في مثل هذه الأوقات تتأخر عن مجاراة الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة و إلى زيادة أرباح رجال الأعمال ، فالاستقرار في مستوى الأسعار إذاً مرغوب فيه طالما إنه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات .

---

١ Thomas Mayer and others , Money , Banking and the Economy, New York , ١٩٨٤ , P ٣٥٩ .

٢ – استقرار أسعار الصرف : يعتبر هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطاً بالهدف الأول و هو تحقيق استقرار الأسعار داخل الدولة . فبفرض إن الأسعار في دولةٍ ما قد انخفضت ، فإن هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة في الصادرات و إن الزيادة في الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار و زيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى ، أما إذا ارتفعت الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض و سوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة و من ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى .

٣ – تحقيق مستوى عالٍ من التشغيل : هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ، و يراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد البشرية و الطبيعية ، و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة .

٤ – تحقيق معدل نمو عالي : من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو عالي ، فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو التشجيع و المحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف و الدخل . و الاتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على الجمع بين هدف استقرار سعر الصرف و هدف الارتقاء و المحافظة على مستوى عالٍ من التوظيف و الدخل ، و عليه فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة المصارف المركزية في إدارة الائتمان[١] .

---

١ أنس البكري–وليد صافي ، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، الأردن، دار المستقبل،٢٠٠٢ ، ص ١٨٠

كما إن هناك مجموعة من الاقتصاديين اللذين حاولوا المقارنة بين أهداف السياسة النقدية في الدول النامية و غيرها من الدول ، فعلى سبيل المثال يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية في الدول العربية كالتالي[1] :

١ – تحقيق الاستقرار النقدي .

٢ – ضمان قابلية الصرف و المحافظة على قيمة العملة .

٣ – تشجيع النمو الاقتصادي .

٤ – المساهمة في إيجاد سوق نقدي و مالي متطور .

أما أهداف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمحور في استقرار الأسعار و تنظيم العمالة ، في حين أن المصرف المركزي البريطاني حدد الأغراض الأساسية التي يعمل على تحقيقها و تتمثل هذه الأغراض في :

١ – المحافظة على سلامة العملة و قيمتها .

٢ – المحافظة على استقرار النظام المالي المحلي و الدولي .

٣ – تأمين فاعلية الخدمات المالية البريطانية .

و بالتالي يلاحظ إن هناك ترابطاً واضحاً و متداخلاً بين أهداف السياسة النقدية إلا إنه يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية ، و هذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما ، الادخار و الاستثمار[2] . ففيما يخص جانب الادخار تسعى السياسة النقدية إلى :

١–جمع وتعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بوساطة المؤسسات المالية و المصرفية القائمة في البلد .

٢–رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي .

---

١ صندوق النقد العربي ، **السياسات النقدية في الدول العربية** ، سلسلة بحوث و مناقشات حول العمل ، العدد الثاني ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤

٢ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٩ .

أما فيما يخص جانب الاستثمار فأن السياسة النقدية تسعى إلى :

١- زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي و التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل و الناتج القومي .

٢- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها و زيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي .

وقد تختلف الدول في تحديد الهدف الأولي لسياساتها النقدية ، فمنها من يعتبر تحقيق مستوى أسعار مستقر هدفها الأساسي و حولها تدور الأهداف الوسيطة ، ومنها من يعتبر هدف تعظيم العمالة الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي ينتهجها مصرفها المركزي . أما فيما يخص السياسة النقدية في سورية فقد غدى هدفها أكثر تحديداً و وضوحاً و باتت السياسة النقدية تركز على تحقيق هدف واحد متمثل في تحقيق الاستقرار النقدي المتمثل في تخفيض معدل التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية و زيادة معدلات نمو الدخول الأمر الذي يزيد من حجم القوة الشرائية فيزداد الطلب و يزداد بعدها الإنتاج من السلع و الخدمات ، إضافة إلى ذلك تسعى السياسة النقدية في سورية لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف و ذلك بهدف تأمين الاستقرار في الاستيراد و تشجيع التصدير الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الإنتاج .

أما عن الكيفية التي يمكن للسياسة النقدية الوصول إلى أهدافها المذكورة فإنها تتم باستخدام السياسة النقدية لأدواتها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف .

**ثانياً : أدوات السياسة النقدية :**

تستعمل الدول أدوات عدة لإدارة سياستها الاقتصادية و بالأخص السياسة النقدية والعمل بتلك السياسات يعتمد على النظرية الاقتصادية التي تتبناها الدولة كمنهج فكري ، ففي حين تركز النظرية الكينزية على أدوات السياسة المالية وبخاصة الإنفاق الحكومي لتحريك الطلب وتحقيق ما يسمونه الطلب الفعال ، نجد النقديين الجدد على عكس كينز يطالبون بعدم زيادة الطلب الحكومي لمنع التضخم ، والمطالبة بتقليص القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة ، كما

يركزون على معدل الفائدة وتأثيره في عرض النقود ، وكذلك أسعار الصرف وتأثيرها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

وقد طغت مدرسة النقديين الجدد في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، ولا زالت مسيطرة على سياسات الدول الغربية الكبرى ، والمؤسسات الاقتصادية الدولية التي توجه الاقتصاد العالمي ، وهي : صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء و التعمير، ومنظمة التجارة العالمية . و بالتالي يمكن لأي مصرف مركزي – عند تنفيذ السياسة النقدية – أن يعمل بإحدى طريقتين : إما بصورة مباشرة من خلال سلطاته التنفيذية أو بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على ظروف سوق المال ، ولكن من الملاحظ إن أثر التغيير في أدوات السياسة النقدية يتوقف على الغرض أو الهدف الوسيط تبعاً لطبيعة علاقة هذا الوسيط بالأدوات نفسها .

وبصورة عامة يجب أن يتميز الغرض الوسيط بالسمات التالية [1]:

- أن يكون سهل التقييم و القياس .
- أن يكون له علاقة متينة و واضحة و مستقرة مع هدف السياسة النقدية .
- أن تعكس التغيرات فيه حركة الهدف في المستقبل .
- أن تكون علاقته بالأدوات النقدية وثيقة و واضحة بحيث يمكن أن يؤثر أي منها عليه بسرعة .

ومن الطبيعي أن تركز السلطة النقدية على غرض وسيط واحد يكون عادة متغيراً اسمياً مثل النقد الكلي أو الائتمان أو الناتج الاسمي أو سعر الفائدة و كذلك سعر الصرف الاسمي .

و بناءاً على ما سبق ، يمكننا أن نحصر أدوات السياسة النقدية في ثلاث أدوات هي : أدوات الرقابة الكمية و أدوات الرقابة النوعية و أدوات الرقابة المباشرة .

---

١ محمد صالح جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢

**١ ــ أدوات الرقابة الكمية :**

وهي **:** " تلك التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان"[١] .

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية في التأثير على كمية أو حجم الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض و الاقتراض التي تقدم بها أطراف الائتمان المصرفي و المتمثلة في الأجهزة و المؤسسات المصرفية و المالية و الحكومات و الأفراد و بالتالي التأثير على عرض النقود و حجم السيولة المحلية الإجمالية . و يتم هذا التأثير بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة المصارف على منح الائتمان زيادةً أو نقصاناً و بحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد . أما أدوات الرقابة الكمية ، فهي :

**١ – ١ – نسبة الاحتياطي القانوني :**

وهي النسبة النقدية الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية لدى المصرف المركزي ، إذ يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو بالنقصان و تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة ( ركود أو تضخم ) ، و تغيير هذه النسبة يُغيّر من قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي إذ إن المصرف المركزي يُخفض من نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف التجارية في أثناء فترات الركود و الكساد الاقتصادي ، و على العكس من ذلك يعمد المصرف المركزي إلى زيادة هذه النسبة في أثناء فترات التضخم الاقتصادي .

و يمكن استخدام هذه الأداة كوسيلة لتعقيم السيولة الزائدة والتي تعني تدخل المصرف المركزي من خلال بيع أو شراء أصول مالية بالعملة الأجنبية مقابل أصول بالعملة المحلية بغرض عدم المساس بالأساس النقدي و الهدف هو الحد من الأثر التضخمي للتدفقات وأثرها على الأساس النقدي .

---

١ سامي خليل ، **النظريات و السياسات النقدية و المالية** ، دار كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٥٧ .

ولكن من المشكلات أو الانتقادات التي تتعرض لها هذه الأداة ، أنها تفتقر إلى المرونة ، فالتغيرات الكثيرة في هذه الاحتياطات لاسيما زياداتها ، تبعث على الاضطراب و زيادة التكاليف بالنسبة للمصارف .

وقد كانت سياسة تغيير الاحتياطي في القطر العربي السوري مُعطلة تماماً[1] ، لإن مجلس النقد و التسليف حدد نسب الأموال الجاهزة لكل مصرف من التزاماته من الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل قصير ( أقل من شهر واحد) بـ ١٥ % موزعة على الشكل التالي :

- ٥ % أموال جاهزة في المصرف .
- ٢.٥ % حسابات جارية لدى مصرف سورية المركزي .
- ٧.٥ % توظف في إسناد الدين العام .

وهذه النسب أصبحت قديمة جداً حيث ترجع إلى عام ١٩٦٠ . إلا أنه ألزم المصرف المركزي المصارف العاملة في القطر وفق القرار رقم / ٧٢/ بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٢ ابتداءاً من ٢٠٠٥/١/١ على تكوين احتياطي نقدي لدى المصرف المركزي بنسبة ٥ % من مجموع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل ، الأمر الذي سوف يؤدي لتحديد حجم السيولة و قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان و هي نسبة متدنية تساعد المصارف على زيادة حجم توظيفاتها و ذلك بهدف تشجيع الإقراض و من ثم تشجع على زيادة الإنتاج ، إلا إنه و مع تزايد معدلات التضخم في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة اتخذ مجلس النقد و التسليف القرار رقم ٣٨٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ القاضي بتكوين احتياطي قانوني نقدي لدى مصرف سورية المركزي بـ ١٠% من مجموع الودائع تحت الطلب ولودائع لأجل مستثنياً منه ودائع الادخار السكني .

---

١ عبد الرزاق حساني ، **النظرية و السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،٢٠٠٢، ص ١٦٣ .

**١ – ٢ – عمليات السوق المفتوحة :**

وهذه الأداة أيضاً يقوم بها المصرف المركزي ، و تعني عمليات السوق المفتوحة دخول المصرف المركزي بائعاً و مشترياً للأوراق المالية الحكومية و الخاصة بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى المصارف التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي [١].

حيث يعمد المصرف المركزي إلى بيع السندات في أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الإقراض ، ويدخل إلى سوق السندات كمشتري لها في أثناء فترات الركود و الكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإقراض و تنشيط الطلب الفعلي في السوق .

ومن عيوب هذه الأداة أنها تتطلب أسواقاً حاضرة و متطورة ويجب أن يكون لدى المصرف المركزي رصيد كامل من الأصول القابلة للتسويق ، وقد يتكبد المصرف المركزي الخسائر إذا دعت الضرورة إلى إصدار كبير للأوراق المالية لتعقيم السيولة و إذا استخدمت أذونات المصرف المركزي بشكل موازٍ مع أذونات الخزانة فقد تظهر مشكلات في ظل عدم وجود تنسيق قوي بين وكلاء الإصدار .

إن قانون النقد الأساسي الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / ٢٣ / لعام ٢٠٠٢ قد خوّل السلطات النقدية بإحداث السوق النقدية و المالية و تطويرها في البلاد ، و أعطى الصلاحية للمصرف المركزي بأن يقوم بعمليات السوق المفتوحة ، و لكن ذلك لم يحدث حتى جاء القانون رقم /٢٢/ لعام ٢٠٠٥ و الذي ينص على إنشاء سوق للأوراق المالية في سورية يدعى سوق دمشق للأوراق المالية .

---

١ Lester V . Chandles , The Economics of Money and Banking , New York, Harper and Row Publisher , ١٩٧٣ , p ٢٤٥ .

وتزداد أهمية قيام سوق للأوراق المالية في سورية لما لها من دور هام في تنشيط الاقتصاد الوطني و ازدهاره من خلال تجميع المدخرات العاطلة على شكل نقود و صبها في قنوات الاستثمار التي تخدم الاقتصاد الوطني . بالإضافة إلى أنها تساعد الدولة على تجنب تمويل عجز الموازنة عن طريق المصرف المركزي بالإصدار النقدي ، الأمر الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى تخفيض معدلات التضخم و تشجيع المدخرات و تنميتها . ولكن هذا لا يخفي الخوف من الانهيارات التي طالت أسواق مالية عالمية في السابق و الذي يؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل .

**١ – ٣ – سياسة سعر الخصم :**

و هو " سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية و الأذونات الحكومية للمصارف التجارية ، و يمثل أيضاً سعر الفائدة على القروض و السلف التي يقدمها للمصارف التجارية "[١] ، بمعنى إن المصرف المركزي يقوم بخصم الأوراق المالية المقدمة إليه من المصارف التجارية قبل أن يحين موعد استحقاقها . وتجدر الإشارة إلى إن سياسة إعادة الخصم تتضافر مع سياسة السوق المفتوحة للتحكم بحجم الائتمان ، ففي فترات الركود الاقتصادي تتضافر سياسة تخفيض سعر الخصم مع سياسة شراء الأوراق المالية لزيادة الأرصدة النقدية للمصارف وذلك لخلق دافع للتوسع في منح القروض والائتمان .

أما في أوقات الرواج فتتضافر سياسة رفع سعر الخصم مع سياسة بيع الأوراق المالية لتخفيض الاحتياطيات النقدية للمصارف و بالتالي عرقلة التوسع في منح الائتمان و القروض . و تستخدم سياسة سعر الخصم كشكل من أشكال الائتمان المقدم من المصرف المركزي إلى الجهاز المصرفي ، و ذلك لثلاثة أغراض[٢] :

---

١ علي كنعان ، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية** ، دمشق ، دار الحسنين ، ١٩٩٧، ص ٢٥٠ .

٢ محمد صالح جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٨ .

- سد نواحي النقص في السيولة .
- السيطرة على الأحوال النقدية و الائتمانية .
- تخصيص الائتمان على نحو انتقائي .

و مع ذلك فقد لا تنجح هذه الأداة في التأثير على حجم الائتمان ، فهناك عوامل عديدة يمكن أن تجعل سعر الخصم غير فعّال ، و هذه العوامل هي[1] :

١ – وفرة الاحتياطيات لدى المصارف التجارية ، و هذا يقلل من اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي و اللجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية .

٢ – وجود مصادر أخرى للسيولة ، و هذا بدوره يقلل أهمية حاجة المصارف التجارية للقروض التي يقدمها المصرف المركزي و يحصل ذلك عندما يكون هناك مصارف عاملة في الدولة فروعاً لمصارف أجنبية .

٣ – التوقعات ، ففي حالة ارتفاع سعر الخصم و كانت توقعات رجال الأعمال متفائلة و خاصة بالنسبة للطلب و ارتفاع الأرباح فقد لا يبالي رجال الأعمال من ارتفاعه لتوقعهم بتعويض ارتفاع تكلفة الائتمان من الأرباح المتوقعة من الإنتاج و هذا بدوره سيكون أعلى بكثير من تكلفة الاقتراض من المصرف ، أما في حالة كانت توقعات رجال الأعمال متشائمة و في نفس الوقت كان سعر الخصم منخفض فقد لا يحفز ذلك رجال الأعمال على الإقبال على الائتمان لكي يزيد من الإنتاج و خاصة في حالة الركود الاقتصادي .

---

١ أكرم حداد – مشهور هذلول ، **النقود و المصارف – مدخل تحليلي و نظري** ، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٧

**٢ ــ أدوات الرقابة النوعية[١] :**

يتحدد الهدف الأساسي من استخدام أدوات الرقابة النوعية في التأثير على نوعية الائتمان المصرفي من خلال ممارسة المصرف المركزي لدوره المؤثر على أوجه استعمالات الائتمان المصرفي المختلفة و الذي يترك أثره على النشاط الاقتصادي .

أما أدوات الرقابة النوعية فتتمثل في تحديد المصرف المركزي لأسعار الفائدة على القروض و السلف ( الدائنة و المدينة ) و كذلك أسعار فوائد التأخير و وضع حد أعلى لبعض أنواع القروض المصرفية ، و تحديد المجالات و الأنشطة التي يمكن للمصارف الاستثمار فيها و ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها مما يعني استبعاد المجالات و الأنشطة التي لا يرغب المصرف المركزي تمويلها من قبل المصارف التجارية من خلال استخدام المصرف المركزي لما يُعرف بأسعار فائدة تمايزية .

و لهذا فأن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل المصرف المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان و الاستثمار المصرفي و توجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية التي تخدم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة عموماً . ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن المبالغة في سياسة الأدوات النوعية تحمل في طياتها سلبيات عديدة ، منها :

- إنها قد تدفع المستفيد إلى توظيفها في غير أغراضها المشروعة .
- قد تجهض قوانين المنافسة بين المنشآت و المؤسسات المالية و تجعل الأسعار المعتمدة إدارية و التي قد تكون أعلى أو أدنى من الأسعار الحقيقية و بالتالي سبباً في حصول التضخم المكبوت .
- قد تؤدي إلى انخفاض في الفاعلية المصرفية .

---

١ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٢ .

٣ - **أدوات الرقابة المباشرة :** المقصود بالرقابة المباشرة :

" مجموعة التدابير و الإجراءات المباشرة التي يتخذها المصرف المركزي تجاه المؤسسات و الأجهزة المالية و المصرفية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية "[١]

و ترتبط فعالية أدوات الرقابة المباشرة بمكانة المصرف المركزي و مدى تأثيره الأدبي على مؤسسات الجهاز المصرفي . إذ يقوم المصرف المركزي بإقناع المصارف و إبداء النصيحة و المشورة لها فيما يخص توجهاتها الاستشارية و الائتمانية عموماً و التدخل المباشر عند الضرورة في فرض بعض القيود و الشروط على نشاط المصارف الائتماني و الاستثماري ، مثل تحديد الحد الأعلى للقروض المقدمة إلى بعض القطاعات أو تحديد النسبة الواجب الالتزام بها من قبل المصارف فيما بين رأس المال المصرفي و الاحتياطيات النقدية و غيرها من التدابير الأخرى التي يراها المصرف المركزي ضرورية لضمان تحقيق أهدافه النقدية .

و فضلاً عن ذلك ترتبط فعالية السياسة النقدية في التأثير و التحكم بكمية النقود بأشكالها المختلفة و كذلك بالائتمان المصرفي بأشكاله المختلفة أيضاً بهدف التأثير على المستوى العام للأسعار و من ثم تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي الذي ينعكس في الثبات النسبي في قيمة العملة الوطنية كهدف أساسي تسعى إليه السياسة النقدية بالإضافة إلى هدفها الأساسي الآخر المتمثل في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة .

---

١ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٣ .

# المبحث الرابع
# تطورات السياسة النقدية

**تمهيد :**

إن السياسة النقدية في سورية ، والتي اتسمت بتعددية نظام أسعار الصرف وأسعار فائدة صارمة وتحكم حكومي مباشر في النظام المصرفي ، شهدت مؤخراً بعض التغييرات ، والتي تستهدف الاتجاه نحو تحقيق مزيداً من المرونة والاستجابة لأوضاع السوق . حيث بدأت عملية إصلاح السياسة النقدية في سورية بإصدار القانون رقم /٢٣/ لعام /٢٠٠٢/ الذي أحيا دور مجلس النقد والتسليف وأعاد زمام السلطة النقدية إلى مصرف سورية المركزي وتم إعلان التزام السياسة النقدية بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية كهدف وسيط يمكن التحكم به من خلال تحريك معدلات الفائدة باعتبارها الأداة الأساسية المتوفرة حالياً بمتناول السياسة النقدية ، وإعلان تبني نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي مستقر وفك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة من العملات ، و بالإضافة إلى مجموعة من القوانين و المراسيم كقانون السرية المصرفية رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١ و قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ و مرسوم مكافحة غسيل الأموال رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٣ و قانون البنوك الإسلامية رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ .

**أولاً : تطور العرض النقدي :**

وهو المفهوم الذي يُستخدم من قبل السلطات النقدية والمحللين الاقتصاديين من أجل تحديد مفهوم كمي للنقد ودراسة علاقته مع بقية المتغيرات الاقتصادية كالـــدخل والأســـعار و الادخـــار،... وعندما يجري الحديث عن النقد في هذا السياق فيكون ذلك على المستوى الكلي ويكون المقصود بذلك العرض النقدي .

لقد تم استخدام وتطوير العديد من المقاييس الكمية للنقود خلال السنوات السابقة فيمـــا يعـــرف بالتوليفات النقدية والتي يمكننا إيجازها بشكل عام فيما يلي :

- M٠ : يمثل هذا المقياس القاعدة النقدية (أو النقد المركزي) والتي تتضمن العملات الورقية والمعدنية المتداولة و الاحتياطات القانونية المودعة في المصرف المركزي .
- M١ : يمثل العرض النقدي بالمعنى الضيق ، ويرتكز بشكل رئيسي على وظيفة النقود كوسيط في المبادلات ، و هو عبارة عن M٠ زائداً الودائع تحت الطلب في الجهاز المصرفي.
- M٢ : يمثل العرض النقدي بالمعنى الواسع و هو عبارة عن M١ زائداً الودائع في صناديق الادخار في الحسابات العادية .

أي إن العرض النقدي بالمعنى الواسع يشمل بالإضافة لـــM١ ، شبه النقد الذي يتضمن الودائع لأجل و ودائع التوفير و الودائع بالقطع الأجنبي و التأمينات لقاء عمليات الاستيراد و هناك توليفات أخرى للعرض النقدي تصل حتى M٥ .

و نظراً لعدم وجود أذونات الخزينة و سوق الأوراق التجارية و المالية ، فأن العرض النقدي في سورية تعرّف على أساس العرض النقدي بالمعنى الواسع . و في الواقع يختلف تحديد العرض النقدي باختلاف الوسائل الموجودة في كل بلد على حدة باختلاف تسمياتها و استخداماتها ، و يظهر ذلك في الجدول رقم ( ١ ) :

## جدول رقم ( ١ )

**تطور العرض النقدي في سورية** ( مليون ل . س ) .

| السنة | النقد المتداول خارج المصارف والخزينة | ودائع تحت الطلب | الكتلة النقدية M١ | شبه النقد | الكتلة النقدية M٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٤٣٧٢٨ | ٨١٢٣٩ | ٢٢٤٩٦٧ | ٩١٧٧٤ | ٣١٦٧٤١ |
| ١٩٩٦ | ١٥٣١٦٦ | ٩٠٧٨١ | ٢٤٣٩٤٧ | ١٠٤٦٢٤ | ٣٤٨٥٧١ |
| ١٩٩٧ | ١٥٩٧٠٠ | ١٠١١١٩ | ٢٦٠٨١٩ | ١١٦٩٣٩ | ٣٧٧٧٥٨ |
| ١٩٩٨ | ١٧٧٨٥٧ | ١٠٤٠٤١ | ٢٨١٨٩٨ | ١٥٣٦٦٧ | ٤٣٥٥٦٥ |
| ١٩٩٩ | ١٨٢٠٨٥ | ١٣١١٣٤ | ٣١٣٢١٩ | ١٧٥٢٩٤ | ٤٨٨٥١٣ |
| ٢٠٠٠ | ٢٠٣٨٨١ | ١٦٤٨٠٧ | ٣٦٨٦٨٨ | ٢١٧٤٧٦ | ٥٨٦١٦٤ |
| ٢٠٠١ | ٢٢٩٢٩٤ | ١٩٠٦٤٥ | ٤١٩٩٣٩ | ٣١٠٤٥٤ | ٧٣٠٣٩٣ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥٨٣٧٤ | ٢٤٤٦٥٦ | ٥٠٣٠٣٠ | ٣٧٢٣٩٧ | ٨٧٥٤٢٧ |
| ٢٠٠٣ | ٢٨٤٩٩٩ | ٢٦٥٣١٧ | ٥٥٠٣١٦ | ٣٩٦٤٤٠ | ٩٤٦٧٥٦ |
| ٢٠٠٤ | ٣٣٢٦٥٩ | ٢٧٨٢٠١ | ٦١٠٨٦٠ | ٤٦٢٦٩١ | ١٠٧٣٥٥١ |
| ٢٠٠٥ | ٣٨٤٧٢٩ | ٣١٢٩٧١ | ٦٩٧٧٠٠ | ٥٠٢٩٩٢ | ١٢٠٠٦٩٢ |
| ٢٠٠٦ | ٣٩٩١٦٧ | ٢٨٨٢٧٢ | ٦٨٧٤٣٩ | ٦٢٣٢٥٦ | ١٣١٠٦٩٥ |
| ٢٠٠٧ | ٤٢٢٣٦٥ | ٣٠٩٣٠٤ | ٧٣١٦٦٩ | ٧٤٠٩٤٠ | ١٤٧٢٦٠٩ |
| ٢٠٠٨ | ٤٦٨٨١٥ | ٣٥٨٤٤٥ | ٨٢٧٢٦٠ | ٨٢٨٨٤٠ | ١٦٥٦١٠٠ |

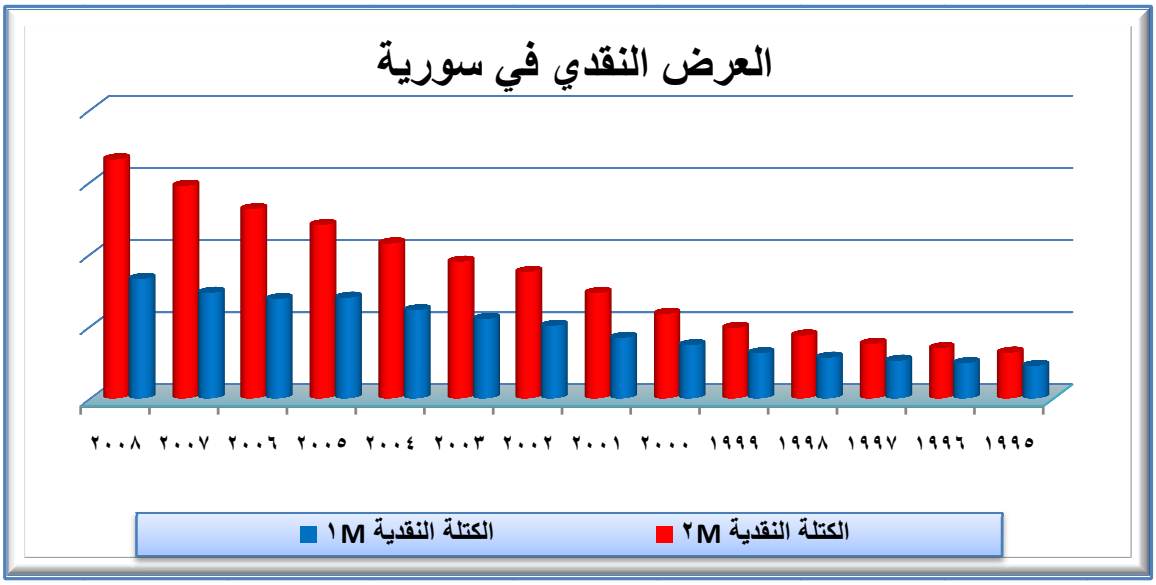
المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ١ ) ، إن الكتلة النقدية في سورية و على اختلاف توليفاتها في تزايد مستمر . فعلى مدار الأعوام الممتدة بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ ، سجل عرض النقد

(بمفهومه الضيق M١) نمواً بمعدل سنوي بلغت نسبته ١٣.١٥ في المائة ، في حين حقق عرض النقد (بمفهومه الواسع M٢) نمواً بمعدل سنوي بلغت نسبته ١٢.٨٧ في المائة . وفي العام ٢٠٠٥ ، سجل عرض النقد من فئة (M١) – مقارنةً بعام ٢٠٠٤ – نمواً بنسبة ١٤.٢ في المائة وصولاً إلى ٦٩٧٧٠٠ مليون ليرة سورية ، و يعزى ذلك إلى النمو الذي حققه النقد المتداول بنسبة ١٥.٧ في المائة وصولاً إلى ٣٨٤٧٢٩ مليون ليرة سورية والنمو الذي حققته الودائع تحت الطلب بنسبة ١٢.٥ في المائة وصولاً إلى ٣١٢٩٧١ مليون ليرة سورية . و رغم تراجع الودائع لأجل والودائع الادخارية بنسبة ١.٨ في المائة في العام ٢٠٠٥ إلا أن الإيداعات بالعملات الأجنبية سجلت نمواً بنسبة ٥١.٧ في المائة لتصل إلى حوالي ٩١٥٠٠ مليون ليرة سورية و ارتفعت ودائع الاستيراد بنسبة ١٨.٧ في المائة لتصل إلى حوالي ٨٨٦٠٠ مليون ليرة سورية . ويعزى ذلك إلى تفضيل المستثمرين لعملية الاحتفاظ بأموالهم على صورة أصول يمكن تحويلها بسهولها إلى نقد . و بالتالي فإن أشباه النقود قد نمت بنسبة ٨.٧ في المائة لتصل إلى ٥٠٢٩٩٢ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٥ مقابل ٤٦٢٦٩١ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٤ . وبنهاية العام ٢٠٠٥ ، بلغ عرض النقد من فئة ( M٢ ) ١٢٠٠٦٩٢ مليون ليرة سورية مسجلة بذلك نمواً سنوياً نسبته ١١.٨ في المائة . أما عام ٢٠٠٦ فقد تميز بتراجع معدلات نمو العرض النقدي بمعظم مكوناتها فقد تراجع معدل نمو النقد المتداول إلى ٣.٨ في المائة بعد إن حقق نمو بنسبة ١٥.٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ و كان التراجع الأكبر لصالح الودائع لينخفض من ٣١٢٩٧١ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨٨٢٧٢ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٦ بنسبة حوالي ٢٠ في المائة و بالتالي تراجع معدل نمو العرض النقدي من فئة (M١) بنسبة ١٥ في المائة في المائة و لكن العرض النقدي من فئة ( M٢ ) وصل إلى ١٣١٠٦٩٥ مليون ليرة سورية بنسبة نمو ٩.٢ في المائة رغم تراجع نموه مقارنة بنسبة نمو العرض النقدي في عام ٢٠٠٥ و يعود هذا التراجع البسيط في العرض النقدي من فئة ( M٢ ) إلى زيادة معدل نمو شبه النقد الذي وصل إلى حوالي ٢٤ في المائة ، و من ثم

تميز عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بتزايد معدلات نمو مكونات العرض النقدي ، حيث وصل النقد المتداول في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٦٨٨١٥ مليون ليرة سورية و وصل حجم ودائع تحت الطلب إلى ٣٥٨٤٤٥ مليون ليرة سورية مما أدى إلى تزايد معدل نمو العرض النقدي من فئة (M١) لتصل إلى حوالي ٢١ في المائة مقارنة مع حجم العرض النقدي في عام ٢٠٠٦ في الوقت الذي تراجع معدل نمو شبه النقد إلى حوالي ١٢ في المائة بعد أن حقق معدل نمو حوالي ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ الأمر الذي نتج عنه استقرار حجم العرض النقدي من فئة (M٢ ) مما يؤكد على قدرة السلطة النقدية في ضبط معدلات نمو العرض النقدي و ذلك بعد إعادة إحياء دور مجلس النقد في عام ٢٠٠٢ .

الشكل رقم ( ٤ )




و باعتبار إن العرض النقدي الضيق يتسم بالسيولة العالمية فإن تأثيره يكون أكبر في مستويات الأسعار لأنه سينعكس بصورة مباشرة على الطلب المحلي للسلع و الخدمات[١] .

١ Catao ,L. and M .Terrones **, Fiscal Deficits and inflation** , IMF working paper , ٢٠٠١ , wp / ٠١ / ٧٤ .

**العوامل المؤثرة على العرض النقدي :**

ينشأ التغير في عرض النقود عن طريق المصرف المركزي أو وزارة المالية أو المصارف التجارية و ذلك من خلال التوسع في منح القروض لأي عميل (مؤسسة أو شركة أو شخص) حيث يقوم المصرف المركزي بمنح القروض للحكومة و مؤسسات الدولة للقيام بواجباتها و تسديد التزاماتها و تنفيذ الاستثمارات و تلبية احتياجاتها المالية أو التمويلية فيقوم بإصدار النقود بموجب طلب الحكومة أو مؤسساتها مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي . أما المصارف التجارية فهي مؤسسات تهدف أصلاً لتحقيق الربح فعند وجود ودائع فائضة مجمدة فإنها تمنح للعملاء على أساس قروض مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي .

إن سياسة الحكومة المالية تؤثر على عرض النقود أيضاً زيادةً أو نقصاناً و ذلك من خلال سياسة فائض الميزانية أو سياسة عجز الموازنة ، فسياسة فائض الميزانية تؤدي إلى تخفيض العرض النقدي عن طريق زيادة الإيرادات عن النفقات في الموازنة العامة للدولة و بالتالي فإن الدولة لن تكون مضطرة للاستدانة من المصرف المركزي وطبع النقود الجديدة و بالتالي فان عرض النقود ينخفض ، أما سياسة عجز الموازنة ( سياسة التمويل بالعجز ) فإنها تؤدي إلى زيادة العرض النقدي حيث تقوم الحكومة بإحداث عجز في موازنتها يمول عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي بموجب سندات تضعها في التغطية تصدر على أساسها النقود مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود .

و فيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على تغيرات العرض النقدي في سورية :

**١- الموجودات الأجنبية الصافية السنوية :**

نقصد بالموجودات الأجنبية الصافية السنوية[١]: " الفرق بين الموجودات المستحقة للجهاز المصرفي على غير المقيمين مطروحاً منها مطاليبه تجاه غير المقيمين ".

---

١ النشرة الربعية لمصرف سوريا المركزي ، العدد ١ – ٢ ، السنة ٢٠٠٦ .

و تتمثل الموجودات الأجنبية في حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الذهب و العملات الأجنبية ، و تتمثل التزاماتها في استعمال موارد صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الالتزامات و الديون الأخرى ، كما يظهر في الجدول رقم ( ٢ ) :

**الجدول رقم (٢)**

**العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي** ( مليون ل . س ) .

| السنوات | الموجودات الأجنبية الصافية السنوية | صافي الديون السنوية الممنوحة للدولة | الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية | الديون الممنوحة للقطاعات الأخرى |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٦٩٠٣٨ | ٥٦٩٨٢ | ١٤٠٥٤٥ | ٦٤٦٠٧ |
| ١٩٩٦ | ٢١٤٣٢٥ | ٥٥٢٠٥ | ١٤٧٣٠٨ | ٦٦٦٣٤ |
| ١٩٩٧ | ٢٥٩٨٩١ | ٣٩١٢٦ | ١٦٤٦٨٦ | ٧٣٣٥٢ |
| ١٩٩٨ | ٢٩٤٠٠٧ | ٣٤١٥٠ | ١٦٠٤٨٧ | ٧٢٦١٧ |
| ١٩٩٩ | ٣٣٤٦٩٠ | -١٦٣ | ١٧٩٨١٧ | ٧٥٣٤٥ |
| ٢٠٠٠ | ٤٧٢٦٩١ | -٢٧٤٩٠ | ١٨٧٤٦٢ | ٧٦٦١١ |
| ٢٠٠١ | ٥٩٠٨٨٧ | ١٠٧٧٤ | ١٩١١٢٦ | ٧٨٧٣٧ |
| ٢٠٠٢ | ٦٦٩٤٩٦ | ٤٦٠٤٢ | ١٦١٦٣٩ | ٨٣٩٣٥ |
| ٢٠٠٣ | ٦٩٥١٨٦ | ٤٨٢٨٥ | ١٧٧٥٦٦ | ١٠٩٤٠٣ |
| ٢٠٠٤ | ٧٤٧٢١٦ | ٧٠٦١٣ | ١٨٢٣٣١ | ١٤٧٧٦٩ |
| ٢٠٠٥ | ٧٤٨٢١٢ | ١٢٨٠٤١ | ١٩٩١٩٥ | ٢٢٢٥٢٨ |
| ٢٠٠٦ | ٧٣٢٥٠٤ | ١٤٣٧٩٧ | ٢٣٦٧٧٢ | ٢٥٤٧٥١ |
| ٢٠٠٧ | ٧٠٧٩٤٨ | ١٠٦٢٦٢ | ٣٢٧٨٦٢ | ٣٠٥٥٢٤ |
| ٢٠٠٨ | ٥٩١٠٤٣ | ٤٥٢٠٢ | ٤٨٠١٨٣ | ٣٩١١٣٣ |

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة .

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) ، إن أرقام صافي الموجودات الأجنبية السنوية كانت موجباً خلال فترة الدراسة ، و نلاحظ إن صافي الموجودات الأجنبية السنوية قد نمت بشكل ملحوظ و

بمعدلات عالية و خاصة في الأعوام الأولى من الفترة المدروسة حيث ازدادت في عام ١٩٩٦ بمعدل حوالي ٢٧ % عن عام ١٩٩٥ ثم تراجعت لتصل إلى حوالي ١٤ % عام ١٩٩٩ و من ثم عادت لتزداد في عام ٢٠٠٠ بمعدل حوالي ٤١ % عن عام ١٩٩٩ و هو أعلى معدل نمو حققه صافي الموجودات الأجنبية و من ثم بدأت معدلات النمو تتناقص حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٥ و هو ٠.١ % عن عام ٢٠٠٤ و بذلك مارست صافي الموجودات الأجنبية السنوية أثراً توسعياً على الكتلة النقدية في هذه المرحلة و يعود ذلك بشكل رئيسي إلى[١]:

- الفائض الكبير المتحقق في الميزان التجاري و زيادة الاحتياطات الأجنبية .
- قوانين تشجيع الاستثمار و التصدير ، و بها ازدادت الصادرات النفطية بالإضافة إلى زيادة صادرات القطاع الخاص .
- الإجراءات المتخذة في إطار سياسة القطع و التجارة الخارجية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات و السماح للمواطنين بفتح حسابات بالقطع الأجنبي بموجب القرار رقم( ١٥٣٥ ) تاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٩٦ .
- إعادة تقييم الموجودات الأجنبية وفق سعر الصرف المجاور و الذي تحرك سبع مرات ليصل إلى ٤٦.٥٠ ليرة سورية للدولار الواحد في عام ١٩٩٨ وبقي هذا السعر على حاله حتى تم إلغاءه بموجب القرار رقم (٤٢) تاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٣ .

أما في الأعوام التالية فقد حقق صافي الموجودات الأجنبية معدلات نمو سالبة حيث وصل التراجع إلى ( – ١٦.٥ ) % في عام ٢٠٠٨ مما يدل على تراجع في معاملات المصرف المركزي مع العالم الخارجي .

---

١ محمد صالح جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

**٢- الديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة :**

نعني بالديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة : " الفرق بين إجمالي الديون الممنوحة للدولة و الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي " . و تعد الديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة من أهم العوامل المؤثرة على العرض النقدي و تغيراته بسبب لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة من المصرف المركزي عن طريق الإصدار النقدي . فقد عانى الوضع المالي للدولة من عجز مالي مستمر على مختلف الأصعدة تمثلت بقصور الإيرادات المالية المختلفة عن تغطية حاجات الإنفاق العام ، مما أدى إلى سلسلة من الاختناقات المالية و الاقتصادية باتت تشكل عبئاً حقيقياً على مسيرة الاقتصاد الوطني و خدمات الدولة بشكل عام .

ويبين لنا الجدول رقم (٢) إن الديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة قد انخفضت من(٥٦٩٨٢) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٠ حيث أصبحت سالبة بمقدار (٢٧٤٣١) مليون ليرة سورية و ذلك نتيجة زيادة الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي و بالتالي مارست أثراً انكماشياً على العرض النقدي ، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوى لها و ذلك عند (١٤٣٧٩٧) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٦ و هذا الأمر ينم عن رغبة الدولة في تمويل عجز موازنتها بالإصدار النقدي و الاستدانة من المصرف المركزي .

يتضح مما سبق عمق التأثير الذي تسببه الديون الصافية السنوية الممنوحة للدولة على العرض النقدي ، و ذلك لإن الدولة تكون متحمسة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة بتنفيذ استثمارات عامة من خلال التمويل بالعجز .

وتجدر الإشارة إلى إن أصحاب نظرية التمويل بالعجز يرون أن نجاح هذه السياسة يكمن في تأمين التوسع الاقتصادي و تخليص الاقتصاد الوطني من الركود و البطالة و لكن هذه الحالة لا تنطبق على الاقتصاد السوري الذي يعاني من ضعف في مرونة الجهاز الإنتاجي[١] .

---

١ علماً أنه باتت سورية من الدول الأقل مديونية في المنطقة و ذلك بعد سلسلة الاتفاقات الثنائية التي تمت في الأعوام السابقة حيث وصلت المديونية الخارجية لسورية إلى ٣.٦١٦ مليار ليرة سورية .

و زيادة الاستهلاك و ضغط متزايد في الطلب على الاستيراد لسد فجوة الإنتاج المحلي ، الأمر الذي ينطوي على مخاطر عديدة تتمحور في ظاهرة التضخم و استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عام ٢٠٠٠ و حتى الوقت الحاضر .

**٣- الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية :**

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ٢ ) ، إن الديون الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية الحكومية قد ازدادت من ( ١٤٠٥٤٥ ) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ إلى ( ١٤٧٣٠٨ ) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ أي بنسبة ٤.٨ % و من ثم ازدادت بنسبة ١١.٨ % لتصل إلى( ١٦٤٦٨٦) مليون ليرة سورية عام ١٩٩٧ ثم انخفضت إلى ( ١٦٠٤٨٧ ) عام ١٩٩٨ ثم ارتفعت ثانيةً لتصل إلى ( ١٩١١٢٦ ) عام ٢٠٠١ لتعود للانخفاض إلى ( ١٦١٦٣٩ ) عام ٢٠٠٢ ثم يستمر بالارتفاع حتى وصل إلى ( ١٩٩١٩٥ ) عام ٢٠٠٥ و وصل حجم هذه الديون إلى ٤٨٠١٨٣ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ .

من الواضح ، ومن خلال التحليل السابق ، إن أرقام نمو الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية كانت في أغلب السنوات المدروسة موجبة ما عدا عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ مما يؤكد الأثر التوسعي الكبير الذي مارسته الديون الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الحكومية على العرض النقدي و ذلك نتيجة زيادة القروض الممنوحة لهذه القطاعات الاقتصادية بسبب المصاعب المالية التي واجهتها و تدني مستوى التشغيل و زيادة حجم العمالة على الإنتاجية المنخفضة في هذه القطاعات .

إن زيادة الديون الممنوحة إلى القطاعات الاقتصادية الحكومية تعود بشكل رئيسي إلى الأسباب التالية[1] :

١- المشاكل و المصاعب التي تعاني منها هذه المؤسسات ، فالعمالة مرتفعة جداً بينما الإنتاجية منخفضة ، الأمر الذي يؤثر على الربحية .

٢- تخلف وسائل الإنتاج في هذه المؤسسات .

٣- عدم واقعية أسعار الصرف و تعددها و عدم عكسها التكلفة الحقيقية للمنتجات مما يؤثر على الربحية و التكلفة معاً .

٤- اعتماد هذه المؤسسات على أسلوب التسعير الإداري بدلاً من اعتماد السعر الحقيقي لكل منتج نتيجة تأخر حساب التكاليف في هذه المؤسسات و تأخر صدور هذه الميزانيات لمعرفة وضع هذه المؤسسات الحقيقي .

٥- عدم تمكن هذه المؤسسات من الحصول على المواد الأولية اللازمة و قطع الغيار المطلوبة في الوقت المناسب نتيجة عدم التمكن من دفع القيمة مباشرةً .

٦- بيع بعض المنتجات بأسعار متدنية أقل من التكلفة كالحبوب و المشتقات النفطية الأمر الذي يفرض على هذه المؤسسات الاستدانة لتغطية العجز .

إذاً إن المصاعب المالية التي واجهتها مؤسسات القطاع العام الاقتصادي و الناجمة عن تدني مستوى التشغيل و زيادة تكاليف المستوردات ، دفع هذه المؤسسات إلى الاقتراض من المصرف المركزي لتميل احتياجاتها التمويلية الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الكتلة النقدية و توسعها نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و ضعفه حيث يقف عاجزاً عن امتصاص الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن عجز معدلات نمو العرض عن إدراك معدلات نمو الطلب المتنامي للأفراد و المؤسسات .

---

١ محمد صالح جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠٠

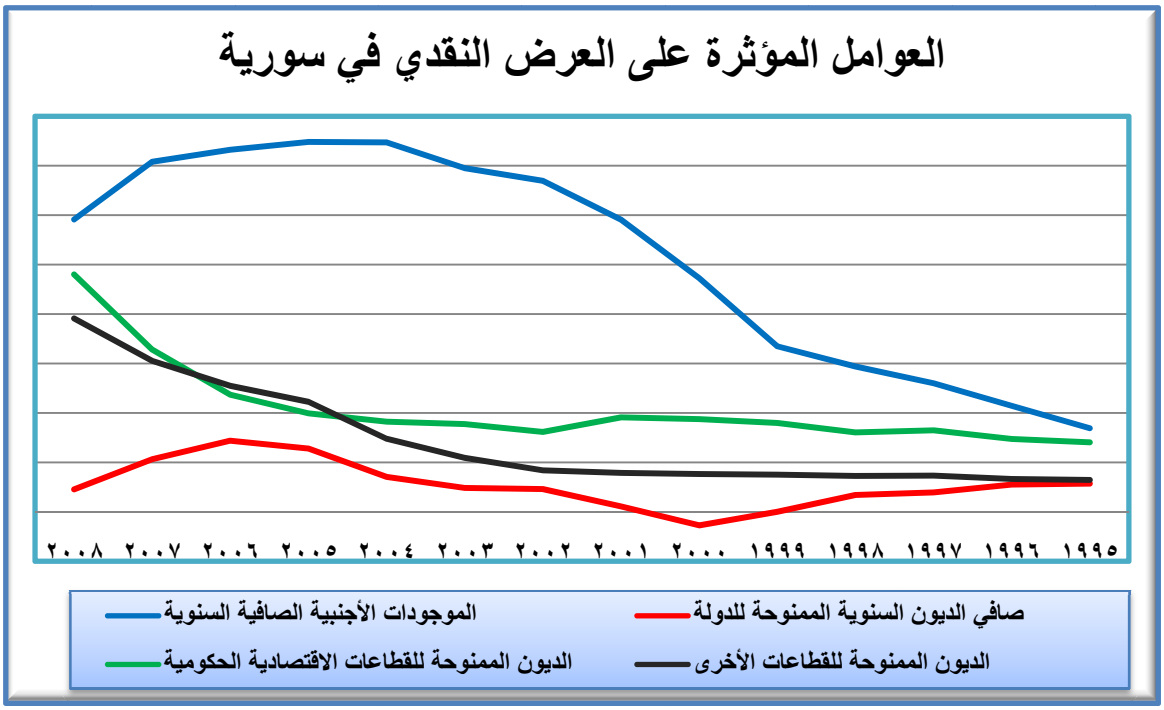
**٤- الديون الممنوحة إلى القطاعات غير الحكومية :**

ازدادت الديون الممنوحة إلى القطاعات غير الحكومية * بنسب متفاوتة و متقلبة . ففي عام ١٩٩٦ ازدادت الديون الممنوحة للقطاعات غير الحكومية بمعدل نمو حوالي ٣ % عن عام ١٩٩٥ و في عام ١٩٩٨ وصل حجم الديون الممنوحة لهذه القطاعات إلى ( ٧٢٦١٧ ) مليون ليرة سورية منخفضةً بمعدل ١ % عن عام ١٩٩٧ ، و من ثم بدأت هذه الأرقام بالارتفاع ثانيةً لتصل إلى أعلى مستوً لها في عام ٢٠٠٥ بمعدل تجاوز ٥٠ % عن العام الذي يسبقه و من ثم عادت معدلات النمو بالتراجع حيث وصل حجم هذه الديون إلى ٣٩١١٣٣ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو ٢٨ % عن عام ٢٠٠٧ . و تجدر الإشارة إلى إن القطاع الخاص يستأثر بالنسبة الأكبر من القروض الممنوحة للقطاعات غير الحكومية مقارنة مع بقية القطاعات غير الحكومية الأخرى .

و من الجدير بالذكر أيضاً إن دور هذه الديون في تطورات العرض النقدي ضعيفةٌ جداً بالمقارنة مع العناصر الأخرى فهذه الديون لم تزداد بصورة واضحة إلا في السنوات الأخيرة بهدف تشجيع القطاع الخاص و تنمية مساهمته في حلقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في القطر و خاصةً بعد أن طرحت الحكومة مبدأ التشاركية .

* تشمل هذه القطاعات كل من : القطاع الخاص و القطاع التعاوني و القطاع المشترك .

**الشكل رقم ( ٥ )**




**ثانياً : تطور معدلات الفائدة :**

تستطيع السياسة النقدية التأثير على حجم الائتمان من خلال تغيير سعر الفائدة[١] الذي يعتبر من الأدوات الهامة المستخدمة في التحكم في حجم الائتمان و بالتالي في حجم العرض النقدي وتعكس توجه السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار أو الحد منه و دورها في مجابهة التضخم و الانكماش و الآثار غير المرغوبة الناجمة عنهما ، و قد اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد مفهوم سعر الفائدة ، إذ إن الاقتصاديين الكلاسيك يؤكدون إن الفائدة ما هي إلا " **مكافأة الادخار و الامتناع عن الاستهلاك الحاضر** "[٢] .

و أن سعر الفائدة يتناسب طرداً مع الادخار ، إذ كلما ارتفعت أسعار الفائدة تشجع الأفراد إلى زيادة ادخاراتهم نتيجة حصولهم على عائد يمثل سعر الفائدة المرتفع .

---

١ بيار برجيه ، **العملة و دورها في الاقتصاد العالمي** ، بيروت ، مكتبة الفكر الجامعي ، ١٩٧٠ و ص ٧٤

٢ سامي خليل ، **النظريات و السياسات المالية و النقدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٨ .

و يؤكد ألفرد مارشال على إن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال حيث يميل هذا السعر إلى مستوى التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي على النقد مع العرض الكلي[١]. أما كينز فيعرف سعر الفائدة على إنها[٢] :" مكافأة تدفع للتنازل عن السيولة " و بالتالي فإن المدرسة الكينزية تربط سعر الفائدة بالدخل و بالسلوك الذي يتخذه كل مستهلك ، فإذا ازداد الدخل و فضل المستهلك الاحتفاظ بالنقد لفترة قادمة فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الانخفاض ، أما إذا فضل المستهلك عدم تأجيل الاستهلاك فإن سعر الفائدة سوف يميل إلى الارتفاع . و بذلك يرى كينز أن تأثير سعر الفائدة على الادخار هو تأثير غير مباشر كما يدعي الكلاسيك إذ أن سعر الفائدة يؤثر في الادخار عن طريق تأثيره في مستوى الدخل[٣] .

إن أسعار الفائدة في سورية كانت ثابتة لفترة طويلة من الزمن فقد ارتفعت من ٤ إلى ٥% اعتباراً من ٢٢ آذار ١٩٦٦ ثم عدّل هذا السعر إلى ٦.٥ – ٧% اعتباراً من ٣٠ كانون الأول ١٩٧٧ ثم ارتفع إلى ٨ – ٩% اعتباراً من ١ شباط ١٩٨١ ، و بعد صدور قانون رقم ٢٣ تاريخ ١٧ / ٣ / ٢٠٠٢ و الذي أحيا مجلس النقد و التسليف ، أتخذ المجلس القرار رقم ٤ تاريخ ٢٨ / ٥ / ٢٠٠٣ الذي ينص على تخفيض أسعار الفائدة الدائنة بمعدل نقطة واحدة و المدينة نقطة و نصف ثم تتالى القرارات تباعاً و المتعلقة بتعديل أسعار الفائدة الدائنة ، وذلك وفق الجدول التالي :

---

١ سمير عبد العزيز ، **تمويل التنمية الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠

٢ محمد عزت غزلان ، **النقود و المصارف** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩٧ .

٣ علي عبد الغني مهرة، **الادخار و دوره في التنمية**، رسالة ماجستير، دمشق ،كلية الاقتصاد،١٩٩١ ،ص ٢٢ .

## جـــــدول رقم ( ٣ )

معدلات الفائدة لدى المصارف المحلية المدفوعة على الودائع (نسب مئوية).

| التاريخ | الحسابات الجارية | | ودائع لا تزيد عن سنة | ودائع لأكثر من سنة | ودائع التوفير | شهادات الاستثمار | ودائع توفير الأطفال | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القطاع العام | القطاعات الأخرى | | | | | | |
| /٢/١ ١٩٨١ | ٢ | ٤ | ٧ | ٨ | ٨ | ٩ | ١٠* | ثابتة منذ عام ١٩٧٧ |
| ٥/٢٨ /٢٠٠٣ | ١ | ٣ | ٦ | ٧ | ٧ | ٨ | ٨ | تعتبر نافذة من ٦/٧ / ٢٠٠٣ |
| /١٢/٣ ٢٠٠٣ | ١ | ٢ | ٥ | ٦ | ٤ (حد أقصى ٢ مليون ل.س) | ٥.٦ | ٦ (حد أقصى ٢٠٠ ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ١/ ١ /٢٠٠٤ |
| /١/٥ ٢٠٠٤ | ١ | ٢ | ٥.٥ | ٦ | ٥ | ٦.٥ | ٦ (حد أقصى ٢٠٠ ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ٦/ ١ /٢٠٠٤ |
| /٣/٩ ٢٠٠٥ | ٠.٥ | ١.٥ | ٥.٥ | ٧ | ٥ حتى مليون ل.س. ٤ أكثر من مليون ل.س | ٧.٥ | ٧ (حد أقصى ٣٠٠ ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ٢/ ٤ /٢٠٠٥ |
| /٩ / ١٨ ٢٠٠٥ | ٠.٥ | ١ | ٥.٥– ٦.٥ | ٧ | ٥ حتى مليون ل.س. ٣ أكثر من مليون ل.س | ٧.٥ | ٧.٥ ( حد أقصى ٥٠٠ ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ١ /١٠/٢٠٠٥ |
| /١١/١٤ ٢٠٠٥ | ٠.٥ | ١ | ٦ – ٧ | ٨ | ٥ حتـــى مليون ل.س. ٣ أكثر من مليون ل.س | ٧.٥ | ٧.٥( حد أقصى ٥٠٠ ألف ل.س) ١(ما يزيد عن ٥٠٠ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ١/ ١٢/ ٢٠٠٥ |
| /١٢ / ٣ ٢٠٠٥ | ٠.٥ | ١ | ٧.٥– ٨.٥ | ٩ | ٥ حتـــى مليون ل.س. ٣ أكثر من مليون ل.س | ٧.٥ | ٧.٥( حد أقصى ٥٠٠ ألف ل.س) ١(ما يزيد عن ٥٠٠ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ١٢/١٠/ ٢٠٠٥ |
| /٨/٣٠ ٢٠٠٦ | ١ | ١ | ٧.٥– ٨.٥ | ٩ | ٥ حتـــى مليون ل.س. ٣ أكثر من مليون ل.س | ٧.٥ | ٧.٥( حد أقصى ٥٠٠ ألف ل.س) ١(ما يزيد عن ٥٠٠ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ١ /١١/ ٢٠٠٦ |

* بموجب القرار رقم (١٦٠٦) بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٤ ، تم خفض الفائدة على ودائع توفير الأطفال من ١٠ إلى ٩% .

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| /٦/١٨ ٢٠٠٧ | ١ | ١ | -٧.٥ ٨.٥ | ٩ | ٥ حتـــى مليون ل.س. ٣ أكثر من مليون ل.س | ٧ | ٧( حد أقصى ٥٠٠ ألف ل.س) ١(ما يزيد عن ٥٠٠ألف ل.س) | تعتبر نافذة من ٢٠٠٧/٦/١٨ |
| /٥/٥ ٢٠٠٨ | ١ | ١ | ٩-٧ | ٩-٧ | ٦ حتـــى مليون ل.س. | ٧ | يطبق عليها معـدل الفائدة المطبق علـى الودائع لأجل سنة | تعتبر نافذة من ٢٠٠٨/٥/٥ |

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة.

قرارات مجلس النقد و التسليف للأرقام ( ٤، ٧، ٣٩، ٤٣ ، ١١٩، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٤ ، ٢١٩ ،٢٢٠ ، ٢٩٨ ،٦٠٦,٣٩٣)

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ٣ ) ، إن أسعار الفائدة الدائنة كانت ثابتـة لفتـرة تزيـد عـن عشرون عاماً و يعود ذلك إلى إن الدولة أعطت أهمية خاصة للاستثمار ، و هذا يتطلـب مـن الدولة الحفاظ على مستوى مستقر من أسعار الفائدة . ولكن بدأ تحريك معدلات الفائدة مع القرار رقم (٤) بانخفاض نقطة واحدة للفوائد الدائنة إذ إن الدولة بدأت باستخدام سعر الفائدة كأداة نقدية مهمة في الاقتصاد السوري و ذلك حسب حالة الاقتصاد ، ويظهر لنا الجدول أن أسعار الفائـدة عادت لترتفع إلى معدلات قريبة نسبياً من المعدلات التي سبقت القرار المذكور و خاصةً علـى الودائع الآجلة وهذا يُظهر لنا الرغبة في إعادة هيكلة الودائع . ولكن نلاحظ أن هناك تـردد و تراجع في اتخاذ القرارات ، فبعد إصدار القرار رقم ٣٩ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ تم الرجوع عنه أو على الأقل تعديله بعد خمسة أيام من العمل به بالقرار رقم ٤٣ وذلك خوفاً من إخراج ودائع التوفير من البنوك و المضاربة بها في سوق العقارات .

**ثالثاً : تطور أسعار الصرف :**

اعتمدت سورية سياسة الرقابة على الصرف منذ عام ١٩٦٣ وذلك بهدف تجميع الاحتياطيـات من العملات الأجنبية وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية المهمة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني و قد حددت السلطات النقدية سعر الصرف بـ ٣.٩٥ ليرة سورية للدولار الواحـد منـذ عـام ١٩٦٨ و حتى عام ١٩٨١ و خلال هذه الفترة كانت الدولة تتدخل بشكل مستمر للحفاظ علـى هذا السعر الإداري .

و بعد إن عجزت الدولة عن الاستمرار بسياسة تثبيت سعر الصرف التي كانت متبعة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٨١، اضطرت الحكومة إلى استخدام سياسة تعدد أسعار الصرف و جاء ذلك في ١٩٨١/٤/٢٢ عندما أصدرت السلطات النقدية قراراً بإنشاء السوق الموازية للصرف ، و سُمح للقطاع الخاص بتسديد ثمن مستورداته للمصارف المحلية مقابل ٥.٤٥ ليرة سورية للدولار الواحد ، و تم إحداث سوق صرف جديدة في عام ١٩٨٦ هي السوق التشجيعية حُدد السعر فيه بـ ٢٢ ليرة سورية للدولار الواحد ، وفي عام ١٩٨٨ تم رفع سعر الصرف الرسمي للدولار إلى١١.٢٠ ليرة سورية بدلاً من ٣.٩٥ ، وتم إلغاء السوق الموازية للصرف . وبعد ذلك أحدث في عام ١٩٩٠ سعر صرف أعلى من الأسعار المطبقة ( ٤٠ ليرة سورية للدولار الواحد كوسطي أسعار الشراء و البيع ) و هو ما أطلق عليه سعر صرف الأسواق المجاورة و لبيان أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة ، نورد الجدول رقم ( ٤ ) الذي يبين تطور أسعار الصرف في سورية خلال فترة الدراسة :

## جدول رقم ( ٤ )

## تطور أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي

| السنة | السعر الرسمي | السعر الموازي | السعر التشجيعي | سعر الأسواق المجاورة | سعر الأسواق المجاورة للعمليات غير التجارية | سعر الدولة و القطاع العام | أسعار الصرف الحرة | سعر الصرف للعملات الأجنبية* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١١.٢٠ | | ٢٢ | ٤٢.٤ | | | | |
| ١٩٩٦ | ١١.٢٠ | | | ٤٢.٤ | | | | |
| ١٩٩٧ | ١١.٢٠ | | | ٤٥.٣ | | | | |
| ١٩٩٨ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | | | | |
| ١٩٩٩ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | | | | |
| ٢٠٠٠ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | | | | |
| ٢٠٠١ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | ٥٠.٩ | | | |
| ٢٠٠٢ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | ٥١.٦ | | | |
| ٢٠٠٣ | ١١.٢٠ | | | ٤٦.٣ | ٥١.٦ | | | |
| ٢٠٠٤ | ١١.٢٠ | | | | ٥٢.٢ | ٤٨.٦ | | |
| ٢٠٠٥ | ١١.٢٠ | | | | | ٤٩.٩ | ٥٤.٩ | |
| ٢٠٠٦ | ١١.٢٠ | | | | | ٤٩.٩ | ٥١.١ | |
| ٢٠٠٧ | ١١.٢٠ | | | | | ٤٩.٩ | | ٤٨.١ |
| ٢٠٠٨ | ١١.٢٠ | | | | | ٤٩.٩ | | ٤٦.٤ |

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة .

* قرار رقم ٥٧٨٧ لعام ٢٠٠٦ والنافذ في بداية عام ٢٠٠٧ القاضي بتوحيد أسعار الصرف المطبقة على عمليات الدولة والقطاع العام وعلى عمليات القطاع الخاص في نشرة أسعار صرف واحدة للعملات " نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية " تصدر عن مصرف سورية المركزي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) ، إن الأسعار السائدة لصرف الليرة السورية هي : السعر الرسمي – السعر التشجيعي – سعر الأسواق المجاورة و في عام ١٩٩٦ تم إلغاء السوق التشجيعي و الاعتماد على سعر صرف الأسواق المجاورة ، إلى جانب السعر الرسمي للمدفوعات الخارجية . و في عام ٢٠٠١ تم إنشاء سعر الأسواق المجاورة للعمليات غير التجارية ، ثم تم إلغاء السوق المجاورة بقرار رقم ٤٢ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ و البدء بسعر صرف عمليات الدولة و القطاع العام بتاريخ ٢٠٠٤/١/١ ، و استبدل في عام ٢٠٠٥ سعر صرف البلدان المجاورة للعمليات غير التجارية بسعر الصرف الحر .

و منذ عام ٢٠٠٥ تطبق الدولة سعر الصرف الحر لليرة السورية و قد أدى ذلك إلى استقرار هذا السعر لا بل و تراجعه من ٥٣ ليرة للدولار الواحد إلى ٤٦ ليرة للدولار الواحد حالياً ، كما إن الدولة عدلت من الربط بالدولار إلى الربط بسلة حقوق السحب الخاصة كما ذكرنا سابقاً ، الأمر الذي أدى لثبات سعر صرف الليرة السورية و هذا الاستقرار يحقق للاقتصاد الوطني ما يلي :

١- استقرار سعر الصرف يشجع على زيادة الصادرات و تخفيض الواردات .

٢- يشجع على تثبيت سعر الواردات و من ثم أسعار التكلفة للمصدرين .

٣- تحقيق التوازن بين الأسعار و الدخول الأمر الذي يشجع زيادة الإنتاج .

# الفصل الثاني

# التضخم

## في سورية

**تمهيد :**

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية و النقدية ارتباطاً بالاقتصادات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية ، و بغض النظر عن درجة نمو و مستويات تطور هذه الاقتصادات . وقد أخذت هذه الظاهرة تظهر إلى حيز الوجود في نهاية القرن السابع عشر، وكان ذلك بعد توسع استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا ، حيث كان يتعرض العالم من حين إلى آخر لموجات تضخمية بشكل تكاد تكون منتظمة . ومن ثم بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية خصوصاً بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب في مختلف أنحاء العالم خلال القرن التاسع عشر.

ويعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية وما تلاهما أسوء حالات التضخم التي عرفها العالم ، إذ إن الأسعار تضاعفت آلاف المرات عن مستواها قبل الحرب ، لكن هذا لا يعني إن المجتمعات القديمة كالحضارة الرومانية لم تعرف التضخم فمنذ ظهور أولى العملات خلال الحضارات القديمة تتعرض بشكل مستمر لتغيرات عديدة في قيمتها وفي قوتها الشرائية ، ولعل أهم الأسباب آنذاك المؤدية إلى تغير قيمة العملة وما يصاحبها من تغيرات في الأسعار كان راجعاً إلى الحروب و الفتوحات وما يتبعه من عمليات سطو و استيلاء على الثروات والمخزون من العملات المعدنية من الذهب و الفضة و لكن كانت لفترات قصيرة نظراً إلى استخدام الدول آنذاك القاعدة الذهبية التي تخفف من آثار التضخم خلال الفترة الطويلة.

و قد اختلفت الفرضيات و المدارس في تحديد جوهر التضخم ، و إن المدارس الاقتصادية التي فسّرت التضخم تاريخياً تنحصر في المدرسة الكلاسيكية و الكينزية فضلاً عن أنه ظهرت إضافات حديثة لحقت بهذه المدارس ، إن المدرسة الكلاسيكية التي صاغت نظريتها الكمية ( النظرية الكمية للنقود ) ، حاولت تفسير ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي يتم بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار و التقلبات التي تطرأ عليه و وفقاً لافتراضات النظرية فأنه إذا بقيت سرعة تداول النقود ثابتة و كذلك حجم المعاملات فإن المستوى العام للأسعار

سيتغير بتغير كمية النقود المعروضة في المجتمع . و بمعنى آخر" **التضخم ينجم عن النمو المرتفع في العرض النقدي**"[١] .

أما المدرسة الكينزية نسبةً إلى الاقتصادي الإنكليزي ( اللورد كينز J . M . Kynes ) ، فسّرت التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي و العرض الكلي و عدت التضخم على أساس أنه (تضخم طلب ) سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . رغم إن كينز ميّز بين حالة التشغيل الكامل و غير الكامل و استبعد حدوث التضخم في حالة التشغيل غير الكامل أو حدوث نوع من التضخم يطلق عليه كينز (التضخم الجزئي أو التضخم المرغوب) و غالباً ما يحدث في حالة الرواج و الانتعاش الاقتصادي ، بمعنى آخر فإن التضخم وفق كينز هو : " زيادة الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية التي يستطيع الجهاز الإنتاجي إنتاجها عند مستوى التشغيل الكامل ، زيادةً تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار "[٢] .

إلا أن الفرضية الأكثر رواجاً هي فرضية فريدمان – زعيم المدرسة النيوكلاسيكية – و التي وافق عليها كل من النقديين و الكينزيين و هي " التضخم دائماً و في كل الأحوال ظاهرة نقدية بحتة "[٣] .

---

١ أحمد أبو الفتوح الناقة ، **نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، أسكندرية ، ١٩٩٥، ص ٣٧٥

٢ كمال شرف ، **النقود و المصارف** ، جامعة دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٦ .

٣ سامي خليل ، **النظريات و السياسات النقدية و المالية** ، كاظمة للنشر، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٥٨٤ .

# المبحث الأول
# مفهوم التضخم وأنواعه

**أولاً : مفهوم التضخم :**

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من المفكرين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية ، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى ، فتعريف التضخم الذي ساد خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها وأثناء الحرب العالمية الثانية[1] . كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة و يستخدم مفهوم التضخم لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الأسعار والزيادة في مستويات الدخول والأجور ، كما يشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف .

ويحدث التضخم كنتيجة لعدد من العوامل والأسباب التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ، والتي تختلف في البلدان الصناعية المتقدمة عن أسباب التضخم في البلدان النامية ، ويؤدي اختلاف العوامل والأسباب المنشئة للتضخم إلى اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في البلدان الصناعية المتقدمة عن الآثار التي تتعرض لها البلدان النامية والمتخلفة .

و بناءً على ما سبق فقد تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ، إذ إن هناك اتجاهان رئيسيان لتعريف التضخم أحدهما يعرف التضخم بناءاً على أسبابه و الثاني بناءاً على مظاهره و آثاره .

---

١ غازي عناية ، **التضخم المالي** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠ ، ص ٩ .

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه بأنه عبارة عن : " الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار ، سواء برزت الزيادة من خلال عرض النقود أو برزت من خلال الطلب على النقود[١] .

كما عرف التضخم أيضا بأنه : " زيادة محسوسة في كمية النقود "[٢] ، من الواضح إن مثل هذا التعريف يعبر بدقة عن الآراء المتأثرة بالنظرية الكمية التي ترى إن أي تغيير في كمية النقود سيلاقي تغييراً مقابلاً في المستوى العام للأسعار و ذلك مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، و إذا كان هذا التعريف صحيحاً في القرنين الماضيين إلا أن الظروف التاريخية و الاجتماعية قد اختلف في العصر الحالي فكثيراً ما تتحكم الدولة في حجم النقود المصدرة و تؤثر في سياسة الائتمان و تتوافر السلع و الخدمات في ظل جهاز إنتاجي مرن و مع كل هذا يسود الاقتصادات المتقدمة التي تنطبق عليها الظروف السابقة حالة من التضخم الزاحف المتمثل في ارتفاعات متتالية و متراكمة من الأسعار .

و قد ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم ، وذلك باعتباره ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار فالتضخم يعني إذاً حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار أياً كان سبب هذا الارتفاع سواء أكان زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي و التيار السلعي ، ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه : الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما [٣] ، أو إنه : عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد [٤] ، كما عرف أيضاً بأنه : الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار

---

١ زينب عوض الله ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٥ .

٢ فؤاد هاشم ، **اقتصاديات النقود و التوازن النقدي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٩ .

٣ خالد الوزاني، أحمد الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، عمان ، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣، ص٢٤٩ .

٤ أنس البكري، وليد صافي، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**، عمان، دار المستقبل للنشر ، ٢٠٠٢ ، ص١٩٧ .

في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة [١] . وتعرف ظاهرة التضخم من خلال ارتباطها بالدخل و الإنفاق على أنها الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع و الخدمات في السوق و حجم الدخول المتاحة للإنفاق [٢] .

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم إلا إن جميعها تشير إلى إنها تمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد .

أي أن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية :

١- قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه : متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما [٣].

٢- إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار ، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع ، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة ، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبياً [٤] .

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين [٥]:

أ- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع ، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع ،

---

١ إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، عمان ، دار وائل للنشر ١٩٩٩ ، ص١٤٥ .

٢ مجدي عبد الفتاح سليمان ، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام** ، القاهرة ، دار غريب للنشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٤ .

٣ خالد الوزاني ، أحمد الرفاعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٠ .

٤ نايف الشبول ، **التضخم في الاقتصاد الأردني– دراسة تحليلية أسبابه و قياسه و علاجه** ، جامعة عين شمس ، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير ، ١٩٨١ ، ص ٦ .

٥ عادل احمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٩٢ ، ص٢٠١ .

حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار ، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض طلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة ، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض . وفي كلا الحالتين يجب أن تكون الزيادة في كمية النقود أو كمية السلع والخدمات في الاقتصاد كبيرة نسبياً حتى تؤثر في مستويات الأسعار ، حيث أن الزيادة المحدودة في أي منها على الآخر قد لا يكون لها تأثير كبير على المستوى العام للأسعار . وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج .

ب- إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج ، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات ، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية من السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئاً وسريعاً ، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلةٍ من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج ، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد . وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية[1] :

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج .
- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج .

---

١ عادل أحمد حشيش ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

**ثانياً : المدارس الاقتصادية و التضخم :**

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل ، وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية نتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاولت إعطاء تفسير مقنع عن التضخم .

**١ – النظرية الكلاسيكية و التضخم :**

لقد لعبت النظرية الكمية النقدية دوراً رئيسياً في تفسير الظواهر التضخمية و تحليلها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ، و كانت نظرية كمية النقود بمثابة النظرية الرئيسية التي اعتمدت من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي [١] .

فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي" أرفنج فيشر" عام ١٩١٧ حين قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع و الخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة ما بيـــن التغير في كمية النقود و بين التغير في المستوى العام للأسعار . و قد صاغ فيشر العلاقة على الشكل التالي كما ذكرنا سابقاً :

$$VM = PT$$

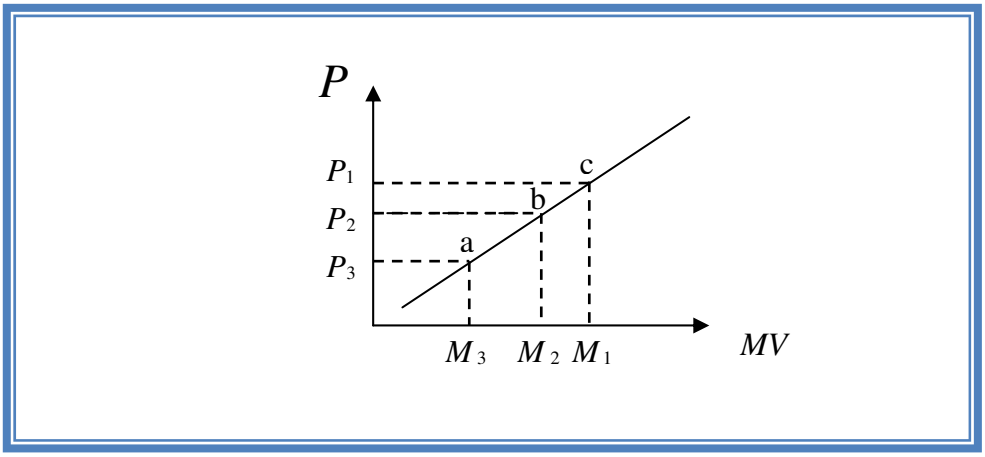
و إن هذه النظرية تفترض إن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار و هي : كمية النقود و سرعة التداول النقدي و كمية المبادلات ، على إن كمية النقود هو العامل الفعال و الرئيسي في تغيرات الأسعار أي إن سرعة التداول النقدي و كمية المبادلات هي عناصر ثابتة و ليس لها أي تأثير على حركات الأسعار . ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار بالشكل التالي ( مع افتراض ثبات كل من V - T ) :

---

١ نبيل الروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

**الشكل رقم ( ٦ )**

**العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار**




المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩١ .

ومن خلال الشكل رقم ( ٦ ) ، نلاحظ إن الزيـــــادة في كمية النقود M ستؤدي إلى ارتفاع الأسعارP بنفس النسبة ، و هذا راجع إلى أن التحلــيل الكلاسيــكي لا يأخذ بعين الاعتبار أن النقود تؤدي وظيفة مخزن القيمة و إنما هي مجرد أداة مبادلة بالإضافة إلى فرضية التشغيل الكامل للاقتصاد . وضح لنا الشكل ارتفاع المستوى العام للأسعار من p٢ إلى p١ عند زيادة كمية النقود منm٢ إلى m١، و كذلك انخفاض المستوى العام للأسعار من p٢ إلى p٣ عند انخفاض كمية النقود من m٢ إلى m٣ ، أي هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار ، غير إن الظروف الاقتصادية ( أزمة الكساد الكبير ) أثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم :

١ – ليس من الصحة القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار السائدة و بنفس النسبة ، إذ قد يصاحب الزيادة في كمية النقود المتداولة ثبات في مستوى الأسعار حيث أن هذه النظرية تتجاهل العوامل الأخرى : كالعوامل النفسية للأفراد [١].

٢ – ليس صحيحاً إن قيمة النقود تتناسب عكساً و بنفس النسبة مع الكمية النقدية المتداولة ، و ذلك لأن نظرية الكمية افترضت مرونة الطلب على الوحدة النقدية[٢] .

٣ – افترضت النظرية إن العنصر الفعال في معادلة المبادلة أنما هو كمية النقود كمؤثر على الأسعار بينما افترضت ثبات العناصر الأخرى ، و لكن الحقيقة إن هذه العوامل ليست ثابتة و ذلك لتدخل الأحوال النفسية للأفراد[٣] .

و هكذا أبرزت أزمة ١٩٢٩– ١٩٣٣ عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة وكان هذا ما فتح الطريق أمام رواد النظريات الحديثة للإدلاء برأيهم في تفسير ظاهرة التضخم .

**٢ – النظرية الكينزية و التضخم :**

إن النظرية الكينزية فسرت التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي و العرض الكلي ، و عدت التضخم على أساس إنه تضخم طلب سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي و قصوره عن مواكبة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، إذ إن زيادة الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام و الخاص مثلاً و بضمنه الاستثمار العام و الخاص أيضاً و كذلك زيادة صافي عائد التجارة الخارجية ( الصادرات و الواردات ) سيؤديان إلى حالة تضخمية .

---

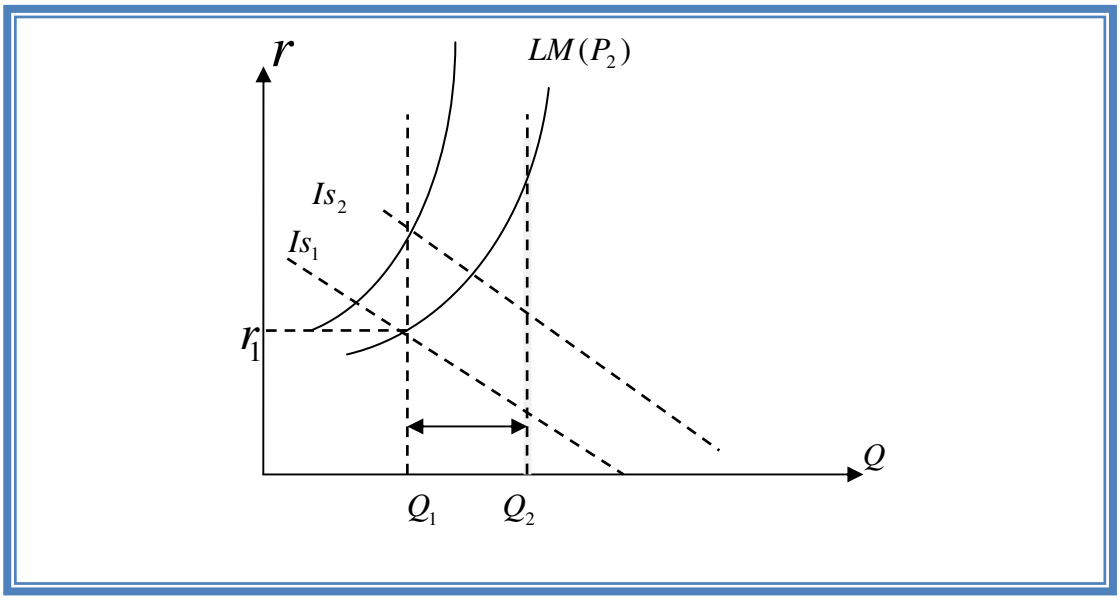
١ محمد لبيب شقير ، **النقود** ، القاهرة ، ١٩٥٥

٢ محمد زكي شافعي ، **النقود و البنوك** ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٣٣٩ .

٣ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢ .

**الشكل رقم ( ٧ )**

**العلاقة بين الطلب الكلي وتغيرات الأسعار**




المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي** ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١٩ .

و قد أكد كينز أن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة و أسواق عناصر الإنتاج من جهـــة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية ، و لكنه ميّز بين حالتين[١] :

**الحالة الأولى :** في هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل ، بمعني أن هناك جزء من الموارد الإنتاجية المتاحة غير مستغلة ، وفي هذه الحالة فان زيادة الطلب أو زيادة الإنفاق أو أي إصدار نقدي جديد قد لا يؤدي إلى حالة التضخم ، لأن الاقتصاد بإمكانه مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة الإنتاج أي العرض باستغلال تلك الموارد المعطلة . وهذا ما يعرف بالتشغيل الناقص لموارد الإنتاج الذي يعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب .

١ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٤ .

**الحالة الثانية :** أما في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل لكل الموارد المتاحة ، و هذا يعني إن أي زيادة في الطلب الكلي سيكون الجهاز الإنتاجي عاجزاً على مواجهتها بزيادة حجم العرض الكلي وذلك لاستنفاذه كل الموارد المتاحة و الطاقات المعطلة . وعندئذ سيختل التوازن بين الطلب و العرض الكليين ، مما يخلق مشكلة في كيفية القضاء على الزيادة في الطلب النقدي بما لا يدع سبيلاً لحل المشكلة إلا برفع الأسعار من أجل تحقيق التوازن بين الطلب و العرض .

**٣ – النظرية النيوكلاسيكية و التضخم ( المدرسة النقدية الحديثة ) :**

على الرغم من حدة الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كمية النقود ، والتي كانت تفسر التضخم على اعتباره ناتجاً عن الإفراط في عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . إلا إنه حدثت إضافات و تجديدات مهمة على الفكر الكلاسيكي تمثل فيما يعرف بالمدرسة النقدية الحديثة التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان المتزعم لمدرسة شيكاغو التي تبنت من جديد نظرية كمية النقود ، وذلك على اعتبار إنها أصلح النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم ، و قد حاولت هده النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار و عرض النقود ، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثـــل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها . إلا إنها تبين في الوقت نفسه إن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود و ليس عرض النقود ، فالأخير يمكن التحكم فيه و السيطرة عليه حيث إن دالة الطلب على النقود تشتمل بحسب تحليل فريدمان على متغيرات عديدة منها سعر الفائدة و مستوى الدخل القومي و مستوى الثروة المادية أو كل دخل نقدي .

لذا فإن دالة الطلب علة النقود كما يلخصها فريدمان هي[1] :

$$MD = F ( rlrep . pe . Y . W )$$

حيث إن : MD : حجم الطلب على النقود .

Re : مستوى سعر الفائدة المتوقع .

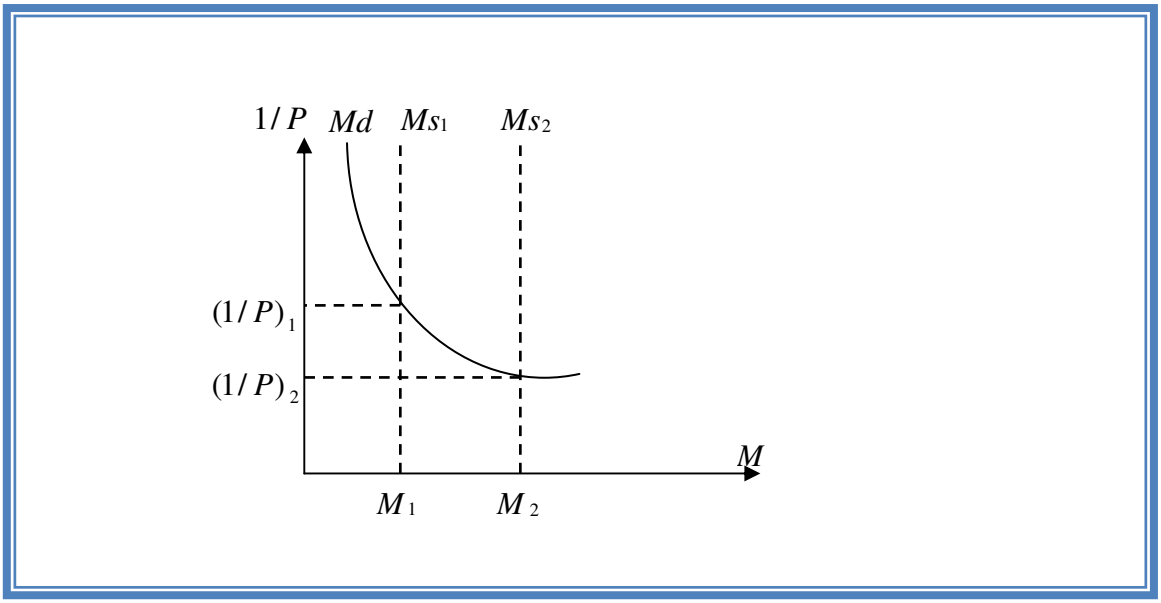
Y : الدخل القومي .

W : الثروة بكافة أشكالها .

و يمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي :

**الشكل رقم ( ٨ )**

**التضخم وفق منهج شيكاغو**




المصدر : ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٣ .

١ ناظم محمد نوري الشمري ، المرجع السابق ، ص ٣٩٣ .

**ثالثاً :أنواع التضخم**

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى التضخم ، و ذلك لتعدد المعايير و الأسباب المنشئة للتضخم ، فمن الاقتصاديين من بنى تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له و منهم من بنى تحديده على الخصائص و الآثار المترتبة عليه .

و لقد أثبتت النظريات الاقتصادية منذ القرن الماضي تحديده للتضخم بناء على الأسباب المنشئة له ، فكانت النظرية الكمية النقدية أساساً لهذا التحديد حيث فسرت ظواهر الأسعار المرتفعة بازدياد الكميات النقدية المطروحة في التداول . و من الاقتصاديين من حدد مفهوم كلمة التضخم بناء على الظواهر و الآثار التضخمية فأطلقت كلمة التضخم على كل ارتفاع في الأسعار .

على إن تحديد مفهوم التضخم بأنه ارتفاع في الأسعار تحديداً ينقصه الوضوح ، فليس كل ارتفاع في الأسعار تضخماً فارتفاع الأسعار المصاحب لعمليات التنمية و الازدهار الاقتصادي لا يمكن اعتباره تضخماً .

و بالتالي فإن المفاهيم الخاصة لمعنى التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها ، و أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناءً على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم .

**المعايير المحددة لأنواع التضخم :**

١. معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان
٢. معيار تعدد القطاعات الاقتصادية
٣. معيار حدة التضخم
٤. معيار مصدر التضخم

١ ــ **معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان :** تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها[١] .

---

١ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

و وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

**١ – ١ – التضخم الظاهر:** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها ، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابةً لفائض الطلب بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية ، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب[١] وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة ، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد

**١ – ٢ – التضخم المكبوت:**

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح ، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه ير حركة الأثمان ، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحريةٍ تامة ، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها ، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها ، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار ، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد [٢] . وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتاً من ارتفاع مستويات

---

١ نبيل الروبي ، **نظرية التضخم** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٢٦ .

٢ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨ .

الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع و تفعيل سياسة الرقابة على الصرف وإتباع آليات معينة في توزيع المواد الاستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات ونحوها [١] .

و من سمات هذا النوع من التضخم بروز الطوابير على المحلات التجارية و ظاهرة السوق السوداء و هو بخلاف التضخم الظاهر الذي ترتفع فيه الأسعار بصورة مستمرة و بحرية الاستجابة لقوى السوق [٢].

**٢ ــ معيار تعدد القطاعات الاقتصادية :**

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي :

٢ – ١ – **التضخم في أسواق السلع**: ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي[٣]:

**٢–١–١**–التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار ، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.

**٢–١–٢**– التضخم الرأسمالي : ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها . ويترتب على ذلك تحقيق الأرباح في كلٍ من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية .

---

١ نبيل الروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

٢ هيل عجمي جميل ، رمزي ياسين ارسلان ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧٨ .

٣ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠ .

٢ – ٢ – **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج :**

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

٢ – ٢ – ١ – التضخم الربحي **:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق الأرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار[١]

٢ – ٢ – ٢ – التضخم الدخلي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج ، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال[٢] .

٣ ــ **معيار حدة التضخم :** ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى أربع أنواع ، و هي[٣] :

٣ – ١ – **التضخم الزاحف :** وهو ارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار بمعدلات صغيرة ، وهذا هو وجه تسميته بالزاحف فإن نسبة ارتفاع الأسعار في هذا النوع تتزايد ببطء متواصل . ويعرف هذا النوع في بعض الدراسات بالتضخم الدائم ، والتضخم الزاحف من أخف أنواع التضخم النقدي ، فإن نسبة ارتفاع مستوى الأسعار فيه تتراوح بين واحد في المائة إلى خمسة في المائة سنوياً [٤].

وقد انقسم الاقتصاديون في تحديد ضرر هذا التضخم وخطورته على اقتصاديات الدول ، إلى فريقين ، الفريق الأول يهون من خطورة هذا النوع ، ويرى أنه لا يشكل خطراً على الاقتصاد ، بل يراه نافعاً حيث يكون دافعاً للنمو الاقتصادي . أما الفريق الثاني يرى خطورة هذا النوع لأنه قد يخرج عن التحكم فتتسارع نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، أو أن الاستمرار في معدل ارتفاع الأسعار لمدة طويلة يخرجه عن كونه تضخماً زاحفاً.

---

١ نايف الشبول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

٢ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦١ .

٣ سامي خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢٥ .

٤ إسماعيل محمد هاشم ، **مذكرات في النقود والبنوك** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٧ .

**٣ – ٢ – التضخم السائر**[١] : و يكون عندما تصبح الأسعار أكثر وضوحاً إذا ما قورن بالتضخم الزاحف ، أي هناك ارتفاع مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية قصيرة . وهو من الأنواع الخطرة التي تهدد الاقتصاد ، تزيد فيه نسبة ارتفاع مستوى الأسعار على عشرة في المائة سنوياً، ويعرف في بعض الدراسات الاقتصادية بالتضخم السريع . وهو من أصعب أنواع التضخم النقدي معالجة .

**٣ – ٣ – التضخم الجامح** : عرف كيغن ( **Cagan** ) التضخم الجامح بأنه الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بمعدل يتعدى الـــ ٥٠ % شهرياً و الـــ ١٠٠٠ % سنوياً[٢] .

ويعد أكثر أنوع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني ، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورةٍ سريعة ومتوالية دون توقف ، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة ، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم ، واستبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية ، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية [٣] .

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود ، وكنتيجةٍ للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية[٤] .

---

١ سامي خليل ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠٥.

٢ هيل جميل ، رمزي ارسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٩ .

٣ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ٦٢ .

٤ نبيل الروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

ومن أشهر أمثلة هذا النوع ما جرى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩٢٣، حيث بلغت نسبة التضخم النقدي ألفين وخمسمائة في المائة في الشهر[١].

٤ ـــ **معيار مصدر التضخم :** يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

٤ – ١ – **التضخم من جانب الطلب :** يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها ، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل ، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[٢] ، أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة يمكن تشغيلها ، حيث إن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني إن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب . وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج ، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار[٣] .

ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم ، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها ، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد ، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود ، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل .

وبالتالي فانه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق ، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية ، كما أن الزيادة في الدخل لا

---

١ إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

٢ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

٣ أسامة الغولي، مجدي شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،١٩٩٧،ص٧٨

يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخول ترتبط أساساً بزيادة الإنتاجية ، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد ، وبالتالي لا يترتب على الزيادة في الدخل زيادة في الأسعار[١] .

وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقاً لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل ، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار .

وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي ، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج [٢] . إلا أن هذا النوع من التضخم هو احتمال نادر الوقوع [٣].

**٤ – ٢ – التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف :** تعد التكاليف جزءاً من عنصر السعر الذي يتشكل عبر مراحل إنتاج السلعة حتى تصل إلى المستهلك ، و تسهم التكاليف في رفع الأسعار من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد من السلع و الخدمات الإنتاجية يسهم في زيادة التكلفة و يدفع المستثمرين إلى زيادة الأسعار نظراً إلى التبدل في عنصر التكلفة[٤]. و ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية ، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار ، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدم تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف [٥].

---

١ نايف الشبول ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

٢ إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، عمان ، دار وائل للنشر ، ١٩٩٩ ، ص١٤٥ .

٣ إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ .

٤ سلمان أبو دياب ، **اقتصاديات النقود و المصارف** ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠٧

٥ غازي عناية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية ، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج ، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور [١]. كما قد يرجع البعض هذا التضخم إلى نتيجة محاولات من قبل المنتجين أو نقابات العمال والهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم ، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة ، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات أجورهم ، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتجون ومعدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال ، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار . إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف ومن ثم الأسعار وذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية .

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها :

١ – ارتفاع تكاليف المواد الأولية ، والذي يعد سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار ، خاصة في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار.

٢ – ارتفاع أسعار الواردات ، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية ، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة ، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات ، والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد .

---

١ أسامة الغولي ، مجدي شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ .

و هناك **التضخم المستورد :** حيث يعتبر التضخم المستورد نوعاً مستقلاً من أنواع التضخم و الذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية . حيث أن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها و الذي يمثل بياناً حسابياً يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في باقي دول العالم خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة ، فإن لتبدل العلاقات الاقتصادية للدولة المعنية مع باقي دول العالم و التي يظهر على شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها سبباً في حصول ظاهرة التضخم المستورد .

و يؤدي التضخم المستورد إلى النتائج التالية :

- يرفع تكاليف الصناعة الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .
- تخفيض قدرة المنتجات المحلية على التصدير و المنافسة في السوق الدولية نتيجة ارتفاع تكلفتها .
- يدخل الدولة في مشكلة جديدة لا تستطيع إيجاد الحلول لها لأنها ناجمة عن تغييرات في الأسعار للدول الأجنبية و خاصة الدول المصدرة للمواد الأولية اللازمة للصناعة .

# المبحث الثاني
# أسباب التضخم

**تمهيد :**

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم ، فهناك من يرى إن تلك العوامل تستتر خلف الطلب ، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض ، بينما يرى فريق ثالث إن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم ،وفيما يلي نتناول كل من هذه العوامل بشئ من التوضيح :

**١ – التضخم الناشئ عن الطلب:**

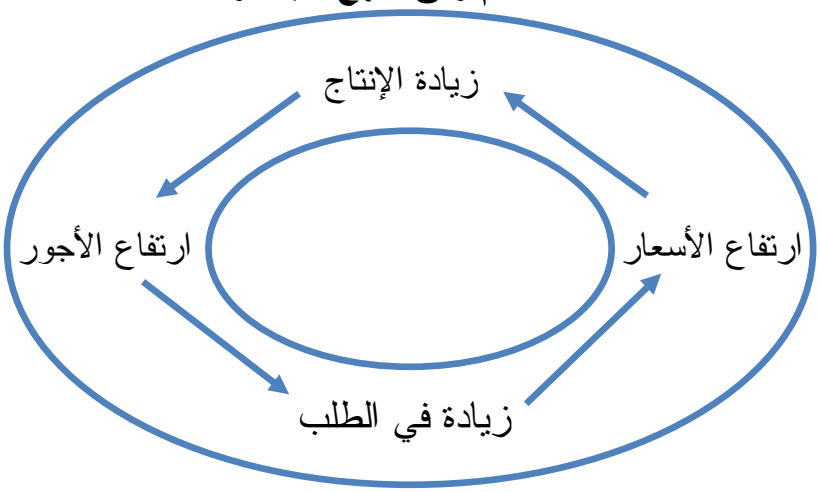
يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات ، وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب ، يتخذ شكل حلقة دائرية تبدأ أولاً عن طريق زيادة في فائض النقدي يفوق الزيادة في العرض وعندما يوجد مثل هذا الفائض فأنه سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج حيث أن زيادة الأسعار تعني إمكانية زيادة الأرباح كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي والرخاء الاقتصادي وإمكانية تصريف الإنتاج وبالتالي زيادة الأجر ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الإنتاج و خاصة العمل وهذه الزيادة في القوة الشرائية سوف تتسرب إلى الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب سوف تحقق نفس الدورة السابقة « زيادة الإنتاج ، ارتفاع في الأجور ، زيادة في الطلب ، والتي سوف يكون من نتيجتها ارتفعاً جديداً في الأسعار » وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار[١].

---

١ سلمان أبو دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

**الشكل رقم ( ٩ )**

**التضخم وفق منهج شيكاغو**




وقد أورد كينز في هذا التحليل الحالات التي يستطيع العرض مواجهة الزيادة في الطلب أو فائض الطلب النقدي الذي أدى إلى زيادة الأسعار ففي هذا الصدد نجده قد فرق بين أمرين :

- **الحالة الأولى : مرحلة التشغيل غير الكامل :**

وتعني هذه المرحلة إن هناك جزءاً من الموارد الإنتاجية معطلاً أي غير مستغل ومن ثم فإن زيادة الطلب أو الإنفاق أو تواجد كمية نقود جديدة لن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم حيث أن الاقتصاد يستطيع أن يواجه الزيادة في الإنفاق أو الطلب بزيادة مماثلة في الإنتاج أي العرض فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب .

- **الحالة الثانية : مرحلة التشغيل الكامل :**

أكد كينز إن اختلال العلاقة بين أسواق السلع من جهة و أسواق عناصر الإنتاج من جهة أخرى سينعكس بصورة فجوات تضخمية عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل باعتبار إن زيادة الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في العرض الكلي لأن الجهاز الإنتاجي يفتقد المرونة عند مستوى التشغيل الكامل أي إن مرونة عرض عوامل الإنتاج تكون ضئيلة ، لذا فإن الزيادة في

الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الأسعار لأن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع و الخدمات مما يؤدي ذلك إلى التضخم الحقيقي[١] .

**٢ – التضخم الناشئ عن زيادة النفقات (التكاليف):**

ترجع ظاهرة التضخم هذه إلى أن الارتفاع في الأسعار يكون ناتجاً عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هناك تغيراً في الطلب وعنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل وبعبارة أخره إن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة دخولهم ، واستجابة لرغبة العمال المتقدمة تقوم الدولة أو المشروعات بزيادة أجورهم دون أن تتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة فبدلاً من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى أو بإنقاص معدلات الأرباح تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار ومن جراء ذلك تحقق هدفاً مركباً[٢]: **الأول** هو الاستجابة لمطالب العمال وامتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار ويضاف إلى ذالك ارتفاع الأسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الأجور يسبقه بفترة زمنية وعلى ذلك فإن تضخم النفقة الناشئ عن ارتفاع مستويات الأجور لا يمكن أن يحقق أثره في ارتفاع الأسعار إلا إذا توافرت شروط معينة تتمثل في موقف المشروعات الإنتاجية من الزيادة في النفقات وأن تقلل من أرباحها وتحقق بذلك ثباتاً في الأسعار أما **الثاني** فهو حرص تلك المشروعات على ثبات معدلات الأرباح التي تحصل عليها ومن ثم تنقل عبء ارتفاع أجور العمال إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار ولا يخفى إن المنتجين يعمدون إلى الخيار الأخير فهم يستجيبون لطلب رفع الأجور وترتفع نفقات الإنتاج و يزيد المنتجون من أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة الأجور و يحصل ارتفاع الأسعار بمعدلات

---

١ ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٥

٢ زينب عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٩ .

تفوق معدلات ارتفاع الأجور فإذا ارتفعت الأجور بنسبة ١٠ % فإن الأسعار سوف ترتفع بنسبة١٠% و لكننا نجدها ترتفع إلى أكبر من ٢٥ % و ذلك بهدف تحقيق زيادة في الأرباح .

**٣ – التضخم البنائي أو الهيكلي:**

و هو التضخم الناشئ عن اختلال في هيكلية السوق بحيث يسمح هذا الاختلال لبعض الوحدات الاقتصادية داخل هذا السوق بفرض هيمنتها و بالتالي أسعارها على المستهلكين . و يبرز هذا النوع من التضخم في الاقتصادات التي تهيمن فيها الشركات الضخمة على السوق ، و بغياب المنافسة يدفع ذلك الشركات الاحتكارية إلى رفع أسعار منتجاتها بعيداً عن قوى العرض و الطلب[١] . و يرى الهيكليون إن التضخم لا يجوز تفسيره بالزيادة غير الطبيعية في كمية النقود أو نتيجة لسوء الإدارة النقدية و المالية ، و إنما مجموعة الاختلالات الهيكلية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية هي وراء الزيادة غير الطبيعية في كمية النقود و سبباً في الإدارة النقدية و المالية السيئة [٢].و ربط الهيكليون التضخم بالعوامل التالية [٣] :

١ – تعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي و تزايد اعتماد البلدان على الخارج لاستيراد المواد الغذائية .

٢ – إن الزيادة في استلامات موارد النقد الأجنبي من الصادرات و تدفق رأس المال للداخل غير كاف لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الواردات الناجمة عن الزيادة في معدل النمو السكاني و جهود تطوير التنمية و التحديث الصناعي الذي سعت إليه البلدان النامية .

---

١ أكرم حداد – مشهور هذلول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

٢ رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠ ، ص ٨٤ .

٣ هيل عجمي جميل – رمزي ياسين ارسلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ .

ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصـــــاد الرأسمالي ما يلي[1] :

١- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.

٢- التناقض بين القطاعات الاقتصادية.

٣ - طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.

٤ - تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

٥ - الهيكل السكاني.

- **أسباب التضخم في سورية :**

يعد الإصدار النقدي أو العامل النقدي من أهم أسباب التضخم في الدول المتقدمة فكيف يكون الأمر في الدولة النامية ؟

تعد الدولة النامية أحوج من غيرها إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة نظراً إلى عـــدم توافر السوق المالية التي تساعد الدولة على الاقتراض وتخفيف آثار الإصدار .

وسورية تعاني كباقي الدول النامية عدم توافر سوق المال المناسبة للإقراض ، ولذلك تضطر لزيادة الإصدار لتمويل عجز الموازنة والبرامج الحكومية الطموحة .

# ما هي أسباب التضخم في سورية ؟

١ مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الدار الجامعية ، بيروت١٩٨٥ ، ص ٥٩٧ .

١- **الأسباب النقدية والمالية :**

أ- **عجز الموازنة :** يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة ، حيث يؤدي زيادة حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الرواتب الأجور في الموازنة العامة ، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهها الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام . ويترتب على تزايد حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في موازنة الدولة ، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى ، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد[١]. و بإسقاط الوصف السابق على الموازنة العامة السورية نجد إنها تعاني من العجز ويعود السبب في زيادة العجز إلى العناصر التالية[٢] :

- التوسع في الخدمات الاجتماعية شبه المجانية والتي تتركز في قطاع الصحة والتعليم والرياضة والثقافة والخدمات الإدارية والقضاء وحماية البيئة وغيرها وتشكل هذه الخدمات المجانية عنصر ضغط على الموازنة العامة .
- التوسع في تشغيل الأيدي العاملة حيث عدت سورية مؤشر التشغيل عاملاً أساسياً للقيام بالمشروعات العامة أو الخدمات الاجتماعية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد العاملين في الدولة بهدف تحقيق مزايا اجتماعية .
- التطور في خدمات الأمن والدفاع : إن الوضع العسكري القائم بين سورية و إسرائيل يفرض على الدولة تجهيز الجيش بالعتاد الحربي اللازم و إنفاق الأموال الطائلة للتدريب و

---

١ عبد الحميد عبد المطلب ، **عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر** ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة،١٩٩٢ ، ص ٣٢٣ .

٢ علي كنعان ، النظام النقدي و المصرفي السوري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٩ .

التأهيل بشكل مستمر ، وتعد هذه النفقات عقيمة لأن البلاد تستورد الأسلحة والعتاد من الخارج .

- الإعانات الزراعية : إن سياسة الدولة الداعمة للقطاع العام ولإنتاج الغذاء في البلاد قد دفعت الدولة إلى تقديم إعانات للمزارعين بهدف زيادة الإنتاج ، حيث تقوم الدولة بشراء الحبوب من الفلاحين بأسعار مرتفعة تفوق الأسعار العالمية وبالتالي تشكل هذه الإعانات عنصر ضغط على الموازنة وتسهم في زيادة العجز السنوي في الموازنة العامة مما يضطر الدولة إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية هذا العجز .

**الجدول رقم ( ٥ )**

**النفقات و الإيرادات العامة للدولة** ( مليار ليرة سورية )

| السنة | النفقات العامة | الإيرادات العامة | العجز |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٦٢ | ١٢٥.٦ | ٣٦.٤ |
| ١٩٩٦ | ١٨٨ | ١٣٧.٢ | ٥٠.٨ |
| ١٩٩٧ | ٢١١.١ | ١٥٨.٨ | ٥٢.٣ |
| ١٩٩٨ | ٢٣٧.٣ | ١٥٩.٦ | ٧٧.٧ |
| ١٩٩٩ | ٢٥٥.٣ | ١٧٤.٤ | ٨٠.٩ |
| ٢٠٠٠ | ٢٧٥.٤ | ١٨٣.٨ | ٩١.٦ |
| ٢٠٠١ | ٣٢٢ | ٢٢٩.٣ | ٩٢.٧ |
| ٢٠٠٢ | ٣٥٦.٤ | ٢٤٩.٦ | ١٠٦.٨ |
| ٢٠٠٣ | ٤٢٠ | ٢٩٤.٧ | ١٢٥.٣ |
| ٢٠٠٤ | ٤٤٩.٥ | ٣٠٦ | ١٤٣.٥ |
| ٢٠٠٥ | ٤٦٠ | ٣٥٦.٢ | ١٠٣.٨ |
| ٢٠٠٦ | ٤٩٥ | ٤٣٦.٢ | ٥٨.٨ |
| ٢٠٠٧ | ٥٨٨ | ٥٠٣.٧ | ٨٤.٣ |
| ٢٠٠٨ | ٦٠٠ | ٤٠٧.٨ | ١٩٢.٢ |

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة .

نلاحظ من الجدول رقم ( ٥ ) ، إن عجز الموازنة العامة في سورية قد نما تدريجياً من حوالي ٣٦ مليار ل.س عام ١٩٩٥ إلى ١٤٣.٥ مليار ل.س في عام ٢٠٠٤ ثم انخفض في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ليصل إلى حوالي ٥٩ مليار ل.س في العام ٢٠٠٦ و هذا الانخفاض في العجز في العامين الأخيرين يعود لارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي و إعادة تسعير برميل النفط في الموازنة العامة من ٢٥ إلى ٣٥ دولار للبرميل من النفط الخفيف ، و من ٢١ إلى ٢٨ دولار للبرميل من النفط الثقيل . ويعزى تضخم رقم العجز المقدر في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٨ إلى تراجع إنتاج النفط الخام السوري وبالتالي انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية بالإضافة إلى تراجع الفوائض الاقتصادية للقطاع العام الاقتصادي و بالتالي نستطيع القول إن سياسة التمويل بالعجز في سورية قد ساهمت بافتعال التضخم .

ب- **تمويل المصارف التخصصية :** نظراً إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية تقوم المصارف المتخصصة بالاقتراض من المصرف المركزي لكي تمول خطة التسليف لديها .
إن هذه المبالغ المقترضة من المصرف المركزي تقدم عبر خطة التسليف للأفراد والمؤسسات ، وتشكل عنصر ضغط تضخمي جديد حيث تؤدي هذه الأموال إلى رفع معدلات التضخم عبر زيادة الطلب العام ، إن المصارف المتخصصة التي لا تعتمد على الودائع في الإقراض وتلجأ إلى المصرف المركز تسهم بشكل مباشر في زيادة حجم الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري وتعد مسؤولة مع المصرف المركزي عن هذه الزيادة في حجم الطلب التي تشكل ضغطا تضخميا جديدا في الاقتصاد الوطني .

ت- **سرعة التداول النقدي :** تعتمد سرعة التداول النقدي على الأوضاع الاقتصادية من رواج وكساد وعلى حركة الدفع والقبض والبيع والشراء وأشكال دفع الرواتب والأجور والمستحقات وعلى فترة الإنتاج والتصريف للمنتجات. إن سورية تعتمد في دفع الرواتب والأجور على نظام الشهر الواحد بينما يعتمد القطاع الخاص على نظام الأسبوع وأحياناً الشهر، وقد نشطت حركة

التسليف لتأخذ مفهوم الخميس أي يتم تسديد المدفوعات كل يوم خميس نظراً إلى انخفاض حجم السيولة وتباطؤ حركة نمو الإنتاج ، وتشير الإحصاءات والتقارير الاقتصادية إلى وجود حالة الركود في الاقتصاد السوري ، الأمر الذي ينتج عنه تباطؤ سرعة التداول النقدي وهي تشكل عنصراً كابحاً للتضخم بعكس الحال فيما لو كانت سرعة التداول النقدي مرتفعة أو في تسارع مستمر، ولهذا نرى أن العناصر المسببة لزيادة التضخم عن طريق سرعة التداول تكون غير صحيحة أي إنه لا يوجد سرعة تداول في سورية في الظروف الراهنة .

٢ – **الأسباب الاقتصادية:** إن علاقة العرض بالطلب والتطورات الاقتصادية غير المتوقعة وخاصة العلاقات الاقتصادية الخارجية تؤثر في استقرار هذه العلاقة وتؤدي إلى ظهور فجوة بين الدخل المتاح والطلب الكلي حيث تؤدي هذه الفجوة إما إلى الاعتماد على العالم الخارجي في تغطيتها أو إلى إصدار النقد الوطني الإضافي ، لكنه يلاحظ الاعتماد على العالم الخارجي والحصول على قروض بهدف تطوير مشاريع القاعدة الأساسية وتنميتها إذ إن سورية لديها عمالة ماهرة فائضة لذلك نراها تهرب للعمل في دول الخليج العربي أو الدول الأوربية و تقوم هذه العمالة بتحويل جزء من مدخراتها إلى الوطن الأمر الذي دفع الاقتصاد السوري للاعتماد على العالم الخارجي ، ويظهر ذلك من الجدول التالي :

## جدول رقم ( ٦ )

**الفجوة بين الاستهلاك و الاستثمار و الدخل القومي المتاح ( مليار ل . س )**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | الدخل القومي المتاح | الاستهلاك الكلي | الاستثمار الكلي | الطلب الكلي | الفجوة | الفجوة / الدخل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٥٧٠.٩ | ٥٦٨.٨ | ٦٣٦.٨ | ١٦٧.٨ | ٨٠٤.٦ | ٢٣٥.٨ | ٤١.٥ |
| ١٩٩٦ | ٦٩٠.٨ | ٦٦٠.١ | ٥٥٧.٩ | ١٦٧ | ٧٢٤.٩ | ٦٤.٨ | ٩.٨ |
| ١٩٩٧ | ٧٤٥.٦ | ٧١٠.١ | ٦٧٧.٢ | ١٥٨.٩ | ٨٣٦.١ | ١٢٦ | ١٧.٧ |
| ١٩٩٨ | ٧٩٠.٤ | ٧٣٦.٧ | ٧١٣.٣ | ١٦٤ | ٨٧٧.٣ | ١٤٠.٦ | ١٩.١ |
| ١٩٩٩ | ٨١٩.١ | ٧٦٣ | ٦٨٣.٩ | ١٥٩.٧ | ٨٤٣.٦ | ٨٠.٦ | ١٠.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٩٠٣.٩ | ٨٢٨.٦ | ٦٨٥.٦ | ١٥٦ | ٨٤١.٦ | ١٣ | ١.٦ |
| ٢٠٠١ | ٩٧٤ | ٩٠٠.٣ | ٦٩٤.٢ | ١٩٨.١ | ٨٩٢.٣ | -٨ | -٠.٩ |
| ٢٠٠٢ | ١٠١٦.٥ | ٩٣٧.٧ | ٧١٩.٧ | ٢٠٦.٥ | ٩٢٦.٢ | -١١.٥ | -١.٢ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٦٧.٣ | ٩٩٩.٨ | ٧٧٧.٣ | ٢٣١.٩ | ١٠٠٩.٢ | ٩.٤ | ٠.٩ |
| ٢٠٠٤ | ١٢٦٣.١ | ١١٨١.٣ | ٨٦٨.٥ | ٢٥٥.٧ | ١١٢٤.٢ | -٥٧.١ | -٤.٨ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٩٣.٨ | ١٣٩١.٦ | ٩٦٦.٥ | ٢٨٨.١ | ١٢٥٤.٦ | -١٣٧ | -٩.٨ |
| ٢٠٠٦ | ١٦٩٨.٥ | ١٥٩٩.٨ | ٩٩٣.١ | ٣٠٨.٦ | ١٣٠١.٧ | -٢٩٨.١ | -١٨.٦ |
| ٢٠٠٧ | ٢٠١٩.٨ | ١٩١٧.١ | ١٠٣٩ | ٢٨٣.١ | ١٣٢٢.٣ | -٥٩٤.٨ | -٣١.٠ |
| ٢٠٠٨ | ٢٢٩١.٥ | ٢٣١٣.٧ | ١٠٥٧ | ٢٦٦.٥ | ١٣٢٣.٧ | -٩٩٠ | -٤٢.٨ |

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

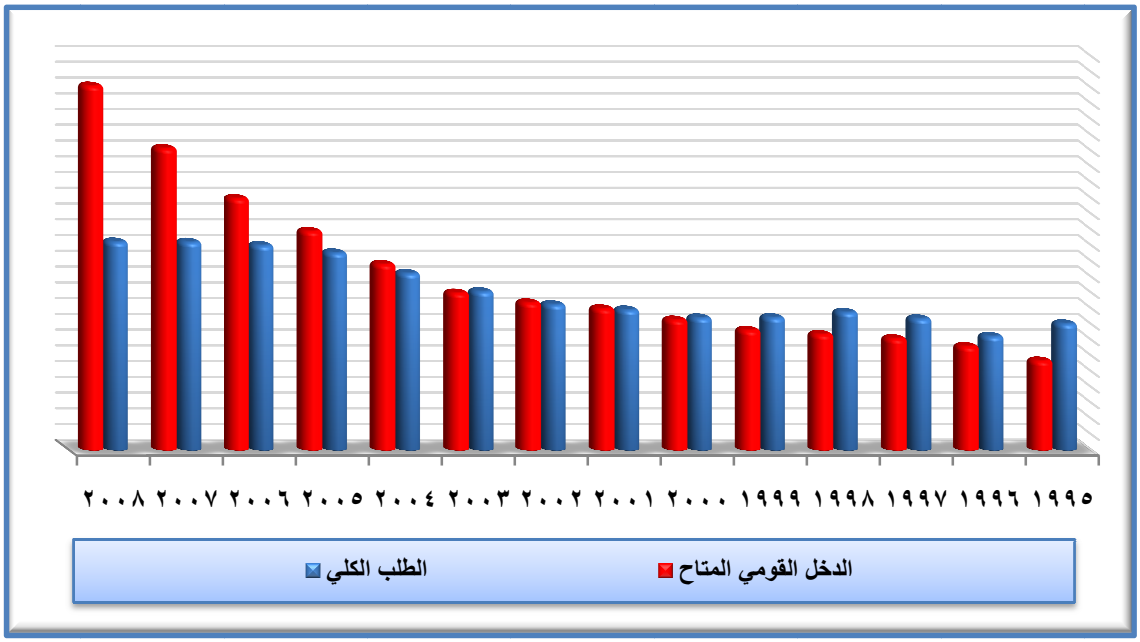
نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ٦ ) ما يلي :

١ – انخفاض حجم الدخل المتاح مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي و ذلك بسبب ارتفـــاع حجـــم التحويلات من العالم الخارجي .

٢ – ازدياد حجم الفجوة بين الطلب الكلي و الدخل المتاح بين الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، حيث بلغت في عام ٢٠٠٣ ( ٤١.٤ ) مليار ل.س ثم تراجعت فيما بعد حيث وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ١٤.٤ مليار ل.س و هي تشكل ١٣ % من حجم الدخل المتاح أي أن سورية تعتمد على العالم الخارجي بمقدار ١٣ % من دخلها المتاح و هي نسبة مرتفعة و تسهم في زيادة حجم التضخم .

الشكل رقم ( ١٠ )

يبين العلاقة بين الطلب الكلي و الدخل القومي المتاح




و من خلال هذا الشكل التخطيطي نلاحظ أنه في معظم سنوات الدراسة كان الدخل المتاح أقل من الطلب الكلي ما عدا عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٥ حيث أصبح الدخل المتاح أكبر من الطلب الكلي لذلك وصلت الفجوة إلى مستوى منخفض .

# المبحث الثالث
# طرق قياس التضخم

**تمهيد :**

لقد أدت الظروف التي مرت بها سورية و السياسات التي اتبعتها خلال مرحلة الثمانينات إلى حدوث تضخم بمعدلات مرتفعة ٢٠-٣٠ % استمرت حتى بداية التسعينات ، إلا أن السياسة الانكماشية التي اتبعتها الدولة منذ منتصف التسعينات أدت إلى تراجع معدلات التضخم و ظهور الركود حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة معدل نمو سالب عام ١٩٩٩ بمقدار حوالي ( - ٢ % ) .

ومع بداية الألفية الجديدة حافظ الاقتصاد السوري على الركود ولكن مع ظهور التضخم ، أي ما يسمى بـ ( الركود التضخمي ) . و في عام ٢٠٠٤ بدأت موجة الغلاء تطرأ على العقارات التي يرى معظم الاقتصاديين إن هذه الموجة جاءت بعد تحريك سعر الفائدة المصرفية على الادخار حيث سحب الكثير من المدخرين مدخراتهم بعد تخفيض الفائدة التي كانت تمنح لهم على إيداعاتهم المصرفية[١] . و من المعلوم أن قياس معدلات التضخم يتم اعتماداً على طرق و إحصاءات مختلفة ، و أهمها الأرقام القياسية للأسعار .

و سأورد فيما يلي بعض الطرق المستخدمة في حساب معدلات التضخم استناداً إلى الإحصاءات النقدية :

١ صحيفة الوطن ، العدد ٨٧ ، تاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

A – طريقة فائض المعروض النقدي : يُستخدم طريقة فائض المعـــروض النقـــدي مقياســـاً للفجـــوة التضخمية ، و هي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي . و يمكننا حساب الفجوة التضخمية بالقانون التالي[1] .

الفجوة التضخمية = الزيادة في العرض النقدي – [( العرض النقدي ÷ الناتج المحلي الإجمـــالي بالأسعار الثابتة ) × الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة] .

إن هذا المقياس يعني أن هناك نسبة معينة من العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي يميل الأفراد للاحتفاظ بها ، فإذا ما زاد العرض النقدي عن ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ بـــه مـــن النقود فأن ذلك سيشكل نوعاً من الضغط التضخمي .

**الجدول رقم ( ٧ )**

**حجم الفائض النقدي في سورية** ( مليون ل . س ) .

| السنة | العرض النقدي | الزيادة في العرض النقدي | الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | الزيادة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | الناتج المحلي بالأسعار الجارية | الفجوة التضخمية | معدل التضخم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٣١٦٧٤١ | -------- | ٥٧٠٩٧٥ | --------- | ٥٧٠٩١٤ | -------- | -------- |
| ١٩٩٦ | ٣٤٨٥٧١ | ٣١٨٣٠ | ٦١٢٨٩٦ | ٤١٩٢١ | ٦٩٠٨١٢ | ٧٩٨٨ | ١.٢ |
| ١٩٩٧ | ٣٧٧٧٥٨ | ٢٩١٨٧ | ٦٢٨١٤٨ | ١٥٢٥٢ | ٧٤٥٦٣٣ | ٢٠٠١٥ | ٢.٧ |
| ١٩٩٨ | ٤٣٥٥٦٥ | ٥٧٨٠٧ | ٦٧٥٨٨٨ | ٤٧٧٤٠ | ٧٩٠٤٠٥ | ٢٧٠٤٢ | ٣.٤ |
| ١٩٩٩ | ٤٨٨٥١٣ | ٥٢٩٤٨ | ٦٦٢٣٩٦ | -١٣٤٩٢ | ٨١٩١٢٥ | ٦٢٨٩٨ | ٧.٧ |
| ٢٠٠٠ | ٥٨٦١٦٤ | ٩٧٦٥١ | ٩٠٣٩٤٤ | ٢٤١٥٤٨ | ٩٠٣٩٠٣ | -٥٨٩٨١ | -٦.٥ |
| ٢٠٠١ | ٧٣٠٣٩٣ | ١٤٤٢٢٩ | ٩٥٠٢٤٥ | ٤٦٣٠١ | ٩٧٤٠١٥ | ١٠٨٦٤٠ | ١١.٢ |
| ٢٠٠٢ | ٨٧٥٤٢٧ | ١٤٥٠٣٤ | ١٠٠٦٤٣١ | ٥٦١٨٦ | ١٠١٦٥١٢ | ٩٦١٦٢ | ٩.٥ |
| ٢٠٠٣ | ٩٤٦٧٥٦ | ٧١٣٢٩ | ١٠١٧٦١٩ | ١١١٨٨ | ١٠٦٧٣٤٢ | ٦٠٩٢٠ | ٥.٧ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٧٣٥٥١ | ١٢٦٧٩٥ | ١١٠٥٥٨١ | ٨٧٩٦٢ | ١٢٦٣١٥٣ | ٤١٣٨١ | ٣.٣ |

١ عارف دليلة ، **الكتلة النقدية في سورية** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، ١٩٩٤ ، ٢١ .

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | ١٢٠٠٦٩٢ | ١٢٧١٤١ | ١١٥٥٣٨٦ | ٤٩٨٠٥ | ١٤٩٣٨٦٢ | ٧٥٣٨٣ | ٥.٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٣١٠٦٩٥ | ١١٠٠٠٣ | ١٢١٥٠٨٢ | ٥٩٦٩٦ | ١٧٠٤٩٧٤ | ٤٥٦١٠ | ٢.٧ |
| ٢٠٠٧ | ١٤٧٢٦٠٩ | ١٦١٩١٤ | ١٢٨٤٠٣٥ | ٦٨٩٥٣ | ٢٠١٧٨٢٥ | ٨٢٨٣٥ | ٤.١ |
| ٢٠٠٨ | ١٦٥٦١٠٠ | ١٨٣٤٩١ | ١٣٤١٥١٦ | ٥٧٤٨١ | ٢٤٤٥٠٦٠ | ١١٢٥٣١ | ٤.٦ |

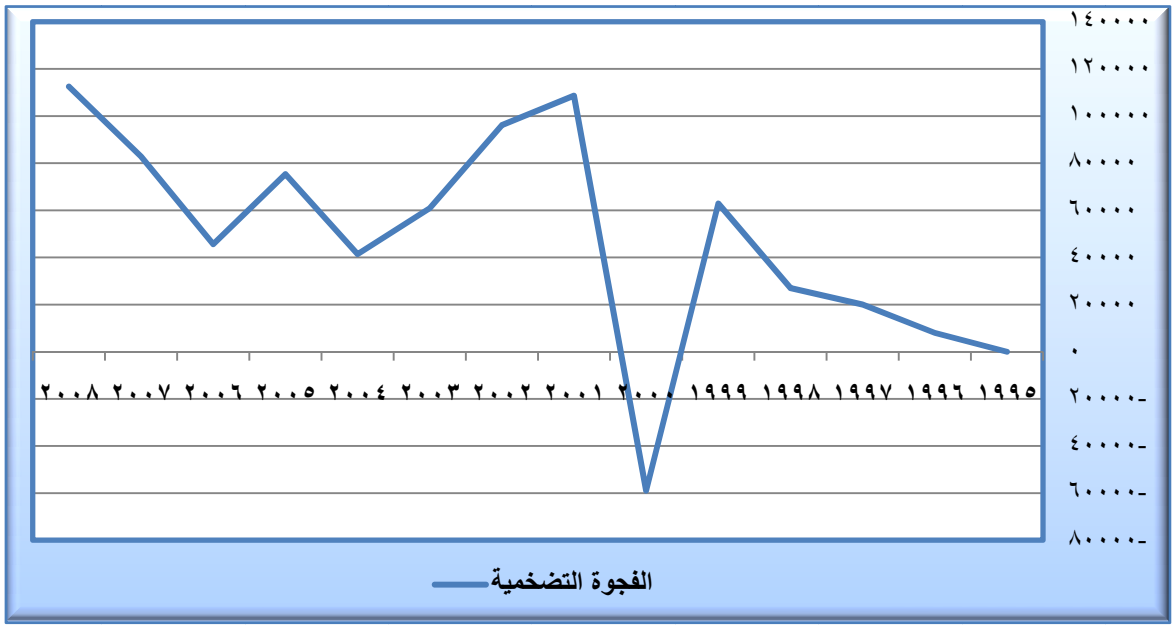
المصدر : المجموعة الإحصائية السورية – النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة

يلاحظ من خلال الجدول رقم ( ٧ ) ظهور فجوات تضخمية خلال جميع سنوات فترة الدراسة عدا عام ٢٠٠٠ الذي سجل فجوة انكماشية بمقدار ٦١١٤٥ مليون ل . س .

و يلاحظ أيضاً زيادة حجم الفجوة التضخمية في الأعوام الخمسة الأخيرة بلغت حـــدها الأعلـــى ١٤٠٦٧٥ مليون ل . س في عام ٢٠٠١ و يوضح ذلك الشكل التخطيطي التالي :

**الشكل رقم ( ١١ )**

**يبين الفجوة بين العرض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي**



و ترتبط الفجوة التضخمية بالعوامل التالية[1] :

- حجم الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في زيادة الإنفاق على الناتج و زيادة الدخل القومي .
- حجم الاهتلاكات ، فكلما زادت الاهتلاكات أدت إلى زيادة حجم الأنفاق و تراجع حجم الدخل المتاح .
- التحويلات الخارجية ، حيث تسهم زيادة التحويلات الخارجية في زيادة حجم الدخل مقابل الإنفاق على الناتج .
- الاقتراض الخارجي بهدف إقامة المشاريع أو الإنفاق على المشاريع القائمة .

B – المقارنة بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة و الجارية :

تعتبر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، أفضل مؤشر لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار .

و يُفضل هذا المؤشر على مؤشر الأرقام القياسية لأسعار الجملة و التجزئة ، لأنه يجمع أسعار جميع السلع و الخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني . إضافة إلى أنه لا يُثير مشكلة التثقيلات التي تُعطى للأرقام القياسية . و لبيان معدلات التضخم في سورية استناداً لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة نورد الجدول التالي :

---

١ علي كنعان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤١ .

**الجدول رقم ( ٨ )**

**معدل التضخم في سورية وفق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية (مليون ل.س)**

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة | معدل التضخم |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٥٧٠٩١٤ | ---------- | ٥٧٠٩٧٥ | ---------- | |
| ١٩٩٦ | ٦٩٠٨١٢ | ٢١.٠ | ٦١٢٨٩٦ | ٧.٣ | ١٣.٧ |
| ١٩٩٧ | ٧٤٥٦٣٣ | ٧.٩ | ٦٢٨١٤٨ | ٢.٥ | ٥.٤ |
| ١٩٩٨ | ٧٩٠٤٠٥ | ٦.٠ | ٦٧٥٨٨٨ | ٧.٦ | -١.٦ |
| ١٩٩٩ | ٨١٩١٢٥ | ٣.٦ | ٦٦٢٣٩٦ | -٢.٠ | ٥.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٩٠٣٩٠٣ | ١٠.٣ | ٩٠٣٩٤٤ | ٣٦.٥ | -٢٦.١ |
| ٢٠٠١ | ٩٧٤٠١٥ | ٧.٨ | ٩٥٠٢٤٥ | ٥.١ | ٢.٦ |
| ٢٠٠٢ | ١٠١٦٥١٢ | ٤.٤ | ١٠٠٦٤٣١ | ٥.٩ | -١.٥ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٦٧٣٤٢ | ٥.٠ | ١٠١٧٦١٩ | ١.١ | ٣.٩ |
| ٢٠٠٤ | ١٢٦٣١٥٣ | ١٨.٣ | ١١٠٥٥٨١ | ٨.٦ | ٩.٧ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٩٣٨٦٢ | ١٨.٣ | ١١٥٥٣٨٦ | ٤.٥ | ١٣.٨ |
| ٢٠٠٦ | ١٧٠٤٩٧٤ | ١٤.١ | ١٢١٥٠٨٢ | ٥.٢ | ٩.٠ |
| ٢٠٠٧ | ٢٠١٧٨٢٥ | ١٨.٣ | ١٢٨٤٠٣٥ | ٥.٧ | ١٢.٧ |
| ٢٠٠٨ | ٢٤٤٥٠٦٠ | ٢١.٢ | ١٣٤١٥١٦ | ٤.٥ | ١٦.٧ |

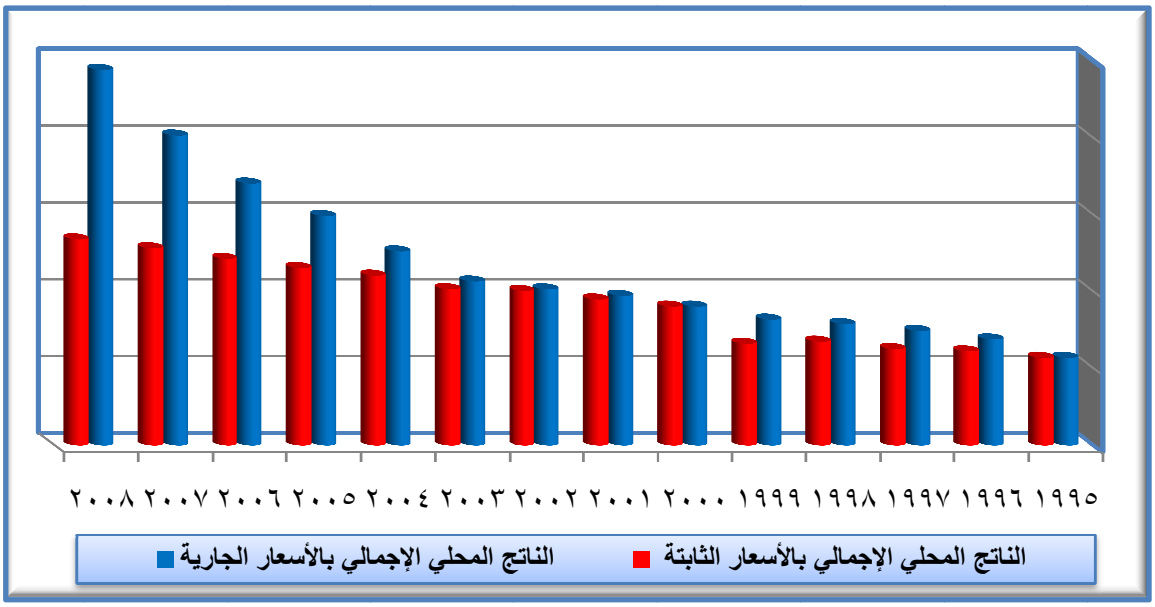
المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ٨ ) ، إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد نمت بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و ذلك خلال معظم السنوات في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ باستثناء عام ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ ، و بناءاً على ذلك يكون هذا المؤشر قد سجل معدلات تضخم مختلفة وفق الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة . و لكن معدل التضخم في العامين المذكورين ( ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ )

سُجلت بقيم سالبة ( ١.٦ و ١.٥ ) على التوالي ، نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية .

الشكل رقم ( ١٢ )

يبين العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية




C – طريقة الرقم القياسي للأسعار :

يُعد الرقم القياسي للأسعار من المقاييس المعبرة عن التضخم و يُمثل التضخم بشكل دقيق لإنه يعكس الارتفاع العام في مستوى الأسعار ، و في سورية تم استخدام الرقم القياسي لأسعار التجزئة و الرقم القياسي لأسعار الجملة ، علماً أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو مؤشر سعر المستهلك الأقرب إلى الواقع و هو المؤشر المعتمد بشكلٍ عام .

و بناءاً على الرقم القياسي لأسعار التجزئة يحسب معدل التضخم السنوي ، و يكون ذلك وفق القانون التالي[١] :

١ بول . أ – ساموبلسون و آخرون ، **الاقتصاد الكلي** ، ترجمة هشام عبد الله ، دار الأهلية ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص ٦٠٧ .

معدل التضخم = ( الرقم القياسي لأسعار السنة ن١ – الرقم القياسي لأسعار السنة ن٢ ) ÷ الرقم القياسي لأسعار السنة ن٢.

و بناءاً على ذلك يكون لدينا الجدول التالي :

**الجدول رقم ( ٩ )**

**معدل التضخم في سورية وفق طريقة الرقم القياسي للأسعار .**

| السنوات | الرقم القياسي لأسعار التجزئة | معدل التضخم حسب التجزئة % | الرقم القياسي لأسعار الجملة | معدل التضخم حسب الجملة % |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٧٠ | ٧.٦ | ١٥٥ | ٦.٩ |
| ١٩٩٦ | ١٨٥ | ٨.٨ | ١٦٠ | ٣.٢ |
| ١٩٩٧ | ١٨٩ | ٢.٢ | ١٦٤ | ٢.٥ |
| ١٩٩٨ | ١٨٧ | -١.١ | ١٦٣ | -٠.٦ |
| ١٩٩٩ | ١٨٤ | -١.٦ | ١٦٠ | -١.٨ |
| ٢٠٠٠ | ١٠٠ | | ١٠٠ | |
| ٢٠٠١ | ١٠٣ | ٣.٠ | ٩٦ | -٤.٠ |
| ٢٠٠٢ | ١٠٤ | ١.٠ | ١٠١ | ٥.٢ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٩ | ٤.٨ | ١٠٦ | ٥.٠ |
| ٢٠٠٤ | ١١٤ | ٤.٦ | ١٠٧ | ٠.٩ |
| ٢٠٠٥ | ١٠٠ | | ١٠٠ | |
| ٢٠٠٦ | ١١٠ | ١٠.٠ | ١٠٤ | ٤.٠ |
| ٢٠٠٧ | ١١٥ | ٤.٥ | ١٠٨ | ٣.٨ |
| ٢٠٠٨ | ١٣٢ | ١٤.٨ | ١١٥ | ٦.٥ |

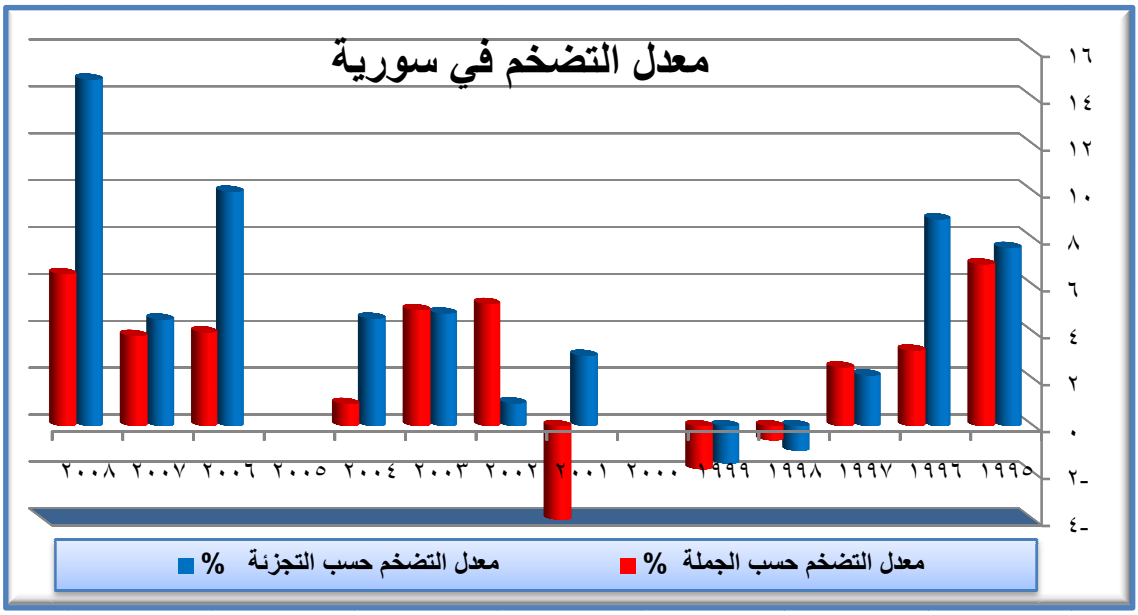
المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة .

يتضح من خلال الجدول رقم ( ٩ ) ، إن معدلات التضخم حسب أسعار التجزئة في أغلب السنوات تفوق معدلات التضخم حسب أسعار الجملة و السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أرباح

التجزئة و انخفاض أرباح الجملة ، فبينما كان معدل التضخم حسب أسعار التجزئة٧.٦ % عام ١٩٩٥ كان هذا المعدل ٦.٩ % حسب أسعار الجملة في العام نفسه .

و كذلك كان الحال في عام ٢٠٠٥ حيث كان معدل التضخم حسب أسعار التجزئة ٧.٩ % بينما كان ٢.٨ % حسب أسعار الجملة . و لكن في سنوات أخرى كان العكس هو الوضع السائد ، فبينما سجل معدل التضخم حسب أسعار التجزئة في عام ١٩٩٧ معدل ٢.٢ % ، سجل و في العام نفسه و حسب أسعار الجملة ٢.٥ % و كذلك كان معدل التضخم حسب أسعار التجزئة في عام ٢٠٠٢(١ %) سجل هذا المؤشر معدل تضخم حسب أسعار الجملة و في العام نفسه معدل ( ٥.٢ % ) .

**الشكل رقم ( ١٣ )**




و في الحقيقة إن معدلات التضخم حسب أسعار الجملة لا تعكس بشكلٍ واضح مستوى التضخم بينما و إلى حد ما يعكس معدلات التضخم حسب أسعار التجزئة التضخم القائم في القطر .

D – معيار فائض الطلب :

إذا لم تواجه الزيادة في الطلب على السلع و الخدمات زيادة مماثلة في الإنتاج ، فأنه سينشأ فائض في الطلب يؤدي إلى زيادة الأسعار و يمكن قياس فائض الطلب باستخدام الصيغة التالية[1] :

$$D = ( C_P + C_G + I + M ) - ( Y + X )$$

حيث : D : فائض الطلب . $C_P$ : الاستهلاك الخاص .

$C_G$ : الاستهلاك العام $I$ : الاستثمار العام و الخاص

$M$ : الواردات . $X$ : الصادرات . $Y$ : الدخل القومي المتاح

فإذا زاد الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية على الدخل القومي أو الناتج القومي ينشأ فائض في الطلب ينتج عنه فجوة تضخمية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

و بتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد السوري في عام ١٩٩٥ ، نجد إن فائض الطلب قد بلغ كما يلي : فائض الطلب ( مليون ليرة سورية ) = ( ٥٤٤٣٣٥ + ٩٢٥٢٧ + ١٦٧٨٤٦ + ٥٢٨٥٦ ) – (٥٦٨٨٣٢ + ٤٤٥٦٢ ) = +٢٤٤١٧٠ مليون ليرة سورية

إذاً هناك فائض طلب في عام ١٩٩٥ الأمر الذي يؤكد زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية الأمر الذي نتج عنه فجوة تضخمية أدت إلى ارتفاع الأسعار .

أما في عام ٢٠٠٠ كان مقدار فائض الطلب كما يلي = ( ٥٧٢٧٦١ + ١١٢٢٤٤ + ١٥٦٠٩٢ + ١٨٧٥٣٥ ) – (٨٢٨٦٥٨ + ٢١٦١٩٠ ) = –١٦٢١٦ مليون ليرة سورية و نلاحظ وجود انكماش في الطلب مقداره ١٦٢١٦ مليون ليرة سورية مما يؤكد انخفاض الإنفاق على السلع

---

١ محمد صالح جمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨١.

الاستهلاكية و الاستثمارية بالنسبة للدخل القومي الأمر الذي نتج عنه تراجع مستويات الأسعار و يؤكد مرحلة الركود في الاقتصاد السوري .

و كذلك في عام ٢٠٠٥ كان فائض الطلب كما يلي = ( ٨٠٧٤١٣ + ١٥٩١٤٠ + ٢٨٨١٩٣ + ٥٠٢٣٦٩ ) – (٢٣١٣٧٨١ + ٤٢٤٣٠٠ ) = –٩٨٠٩٦٦ مليون ليرة سورية

نلاحظ إن حالة الانكماش ما زالت قائمة ناتجة عن انخفاض الإنفاق ، و النتيجة نفسها ظهـــرت لدى إسقاط المعادلة السابقة على الاقتصاد السوري في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ مقدار الانكمـــاش كمـــــا يلـــــي = (٨٥٨٦٠١ + ١٩٨٦١٠ + ٢٦٦٤٨٨ + ٨٣٩٤١٩ ) – (٢٣١٣٧٨١ + ٧٠٧٧٩٨ ) = –٨٥٨٤٦١ مليون ليرة سورية .

و لكن الوصف السابق يخالف الواقع لإن الاقتصاد السوري عانى من ارتفاع في الطلب منذ عام ٢٠٠٥ و حتى الوقت الحاضر و خاصة بعد لجوء العراقيين إلى سورية مما يجعل من الصعوبة اعتماد المعيار السابق لحساب التضخم في سورية .

# المبحث الرابع
# الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

**أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم :**

إن التضخم المستمر يشجب المجتمع اقتصادياً و أخلاقياً و اجتماعياً و سياسياً ، و يعرض جهود التنمية الاقتصادية للفشل ، فهو ينتج في الدول النامية عن الخلل الهيكلي في اقتصادات هذه الدول[1] ، بينما ينتج في الدول المتقدمة عن الزيادة في الأجور و سرعة التداول النقدي .

إن سورية التي تسعى منذ زمن بعيد إلى تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية متوازنة وجدت نفسها بعد فترة معينة أمام مشكلة واضحة هي مشكلة الارتفاع الكبير في مستوى الأسعار ، و لم تجد سبيلاً إلى الحل سوى تخفيض قيمة العملة عام ١٩٨٨ ، مما أثر في الادخار و الاستثمار و الاستهلاك آنذاك . و ما زالت تعاني حتى الوقت الحاضر آثار هذا التضخم الذي كان مقبولاً في بداية التسعينات ، لكنه تحول إلى مرض جديد منذ عام ١٩٩٥ و هو " الركود التضخمي " ، حيث يترافق التضخم بنوع من الجمود و نقص الاستثمار و انخفاض حجم الاستهلاك للفئات الشعبية نتيجة سوء توزيع الدخل لأن علاج التضخم ينصب على زيادة الضرائب و تخفيض الإصدار النقدي و غيرها . بينما علاج الركود التضخمي يتطلب استخدام سياستين في آن واحد ، تشجيع التداول النقدي و الاستثمار و تخفيض الإصدار ، و هما سياستان متعارضتان .

و تكون الآثار الاقتصادية للتضخم من ناحيتين : أثر التضخم على الإنتاج – و سوء توزيع الدخل القومي .

---

١ محمد صالح جمعة ، **تطور الكتلة النقدية في سورية ١٩٧٠– ١٩٩٣**، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ،١٩٩٩، ص٩٥ .

١ – أثر التضخم على الإنتاج : يسهم التضخم في خلق فئة من الطفيليين اللذين يجنون أرباحاً طائلة دون أي عمل منتج يقدمونه[١] ، يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار و زيادة معدل الأرباح للمنتجين ، و لكن مقارنة الأرباح في الصناعة بالأرباح في التجارة توضح لنا أن التضخم يؤدي إلى زيادة الأرباح التجارية أكثر من الأرباح الصناعية ، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى التوجه إلى التجارة أو تخصيص جزء من فوائضهم المالية للمضاربة . و مع استمرار التضخم عبر الزمن يتحول المنتجون إلى مضاربين و ينخفض الإنتاج الصناعي مقابل زيادة التجارة و الخدمات و أدى ذلك لظهور الآثار السلبية التالية :

أ – نشوء صناعات استهلاكية خفيفة بدلاً من ظهور صناعات ثقيلة[٢] .

ب – زيادة الواردات على الصادرات .

جـ– اختلال ميزان المدفوعات و الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات .

**جدول رقم ( ١٠ )**

**يبين الفجوة بين الصادرات و الواردات (مليون ل . س)**

| السنوات | قيمة الصادرات | قيمة الواردات | الفجوة |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٤٤٥٦٢ | ٥٢٨٥٦ | -٨٢٩٤ |
| ١٩٩٦ | ٤٤٨٨٧ | ٦٠٣٨٥ | -١٥٤٩٨ |
| ١٩٩٧ | ٤٣٩٥٣ | ٤٥٢١١ | -١٢٥٨ |
| ١٩٩٨ | ٣٢٤٤٣ | ٤٣٧٢٥ | -١١٢٨٢ |
| ١٩٩٩ | ٣٨٨٨٠ | ٤٣٠١٠ | -٤١٣٠ |
| ٢٠٠٠ | ٢١٦١٩٠ | ١٨٧٥٣٥ | ٢٨٦٥٥ |
| ٢٠٠١ | ٢٤٣١٧٩ | ٢٢٠٧٤٤ | ٢٢٤٣٥ |
| ٢٠٠٢ | ٣٠١٥٥٣ | ٢٣٥٧٥٤ | ٦٥٧٩٩ |
| ٢٠٠٣ | ٢٦٥٠٣٩ | ٢٣٦٧٦٨ | ٢٨٢٧١ |

---

١ موفق السيد حسن ، **ميزان المدفوعات و الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي ، آفاق السياسات الاقتصادية الممكنة** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ١٩٨٦

٢ محمد رياض الأبرش، **التضخم في سورية**، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٤ .

| ٢٠٠٤ | ٣٤٦١٦٦ | ٣٨٩٠٠٦ | ٤٢٨٤٠- |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | ٤٢٤٣٠٠ | ٥٠٢٣٦٩ | ٧٨٠٦٩- |
| ٢٠٠٦ | ٥٠٥٠١٢ | ٥٣١٣٢٤ | ٢٦٣١٢- |
| ٢٠٠٧ | ٥٧٩٠٣٤ | ٦٨٤٥٥٧ | ١٠٥٥٢٣- |
| ٢٠٠٨ | ٧٠٧٧٩٨ | ٨٣٩٤١٩ | ١٣١٦٢١- |

المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة .

يتبين لنا من الجدول رقم ( ١٠ ) ، بأن الفجوة بين الصادرات و الواردات في تزايد مستمر و خاصة في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة فقد بلغت الفجوة حوالي ١٣٠ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٨ نتيجة نمو الواردات بمعدلات أعلى من نمو الصادرات الأمر الذي يؤكد تراجع الإنتاج المحلي و تزايد الأعمال التجارية و التوجه نحو تجارة العقارات

٢ – سوء توزيع الدخل القومي : عندما يصيب التضخم الاقتصاد الوطني ، فإنه يؤثر في دخول الأفراد نظراً إلى تدهور قيمة العملة الوطنية ، فيؤدي إلى انخفاض دخول الموظفين و العمال و ذوي الدخل المحدود ، لأن هذه الدخول الثابتة لا تزداد بزيادة المستوى العام للأسعار نفسها بل تزداد بمعدلات متدنية أقل من معدلات التضخم ، بينما تزداد الأصول و الثروات بمقدار التضخم ، و في بعض الأحيان أكثر من معدل التضخم .

**الجدول رقم ( ١١ )**

**نصيب الفرد من الدخل القومي**

| السنة | عدد السكان مليون نسمة | الدخل القومي | نصيب الفرد من الدخل القومي (ليرة) | نصيب الفرد من الدخل القومي (دولار) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ١٤٢٨٥ | ٥٦٠٣٦٣ | ٣٩٢٢٧ | ٧٨٤ |
| ١٩٩٦ | ١٤٦٧٠ | ٦٦٣٥٢٧ | ٤٥٢٣٠ | ٩٠٤ |
| ١٩٩٧ | ١٥٠٦٦ | ٧٠٢٠٩٣ | ٤٦٦٠١ | ٩٣٢ |
| ١٩٩٨ | ١٥٤٧٣ | ٧٢٨١٧١ | ٤٧٠٦١ | ٩٤١ |
| ١٩٩٩ | ١٥٨٩١ | ٧٥٥٠٧٣ | ٤٧٥١٦ | ٩٥٠ |
| ٢٠٠٠ | ١٦٣٢٠ | ٨٢١٣٦٩ | ٥٠٣٢٩ | ١٠٠٦ |
| ٢٠٠١ | ١٦٧٢٠ | ٨٩٢٩٢٠ | ٥٣٤٠٤ | ١٠٦٨ |
| ٢٠٠٢ | ١٧١٣٠ | ٩٣٠٣٤٠ | ٥٤٣١١ | ١٠٨٦ |
| ٢٠٠٣ | ١٧٥٥٠ | ٩٨٧٦٢٤ | ٥٦٢٧٥ | ١١٢٥ |
| ٢٠٠٤ | ١٧٩٢١ | ١١٧٠٦٨٣ | ٦٥٣٢٥ | ١٣٠٦ |
| ٢٠٠٥ | ١٨٢٦٩ | ١٣٧٩٢٨٤ | ٧٥٤٩٩ | ١٥٠٩ |
| ٢٠٠٦ | ١٨٧١٧ | ١٥٨٧٤٦٩ | ٨٤٨١٤ | ١٦٩٦ |
| ٢٠٠٧ | ١٩٤٠٥ | ١٩٠٢٩٩٠ | ٩٨٠٦٧ | ١٩٦١ |
| ٢٠٠٨ | ١٩٨٨٠ | ٢٢٩٤٠٥٨ | ١١٥٣٩٥ | ٢٤٨٢ |

المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة .

و قد حددت الأمم المتحدة خط الفقر بدولارين للفرد في اليوم الواحد ، و أشار التقرير الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن ١١.٤ % من سكان سورية تحت خط الفقر أي حوالي ٢ مليون نسمة أي يحصل الفرد الواحد منهم على ١٤٥٨ ليرة سورية شهرياً و حداً أعلى للفقر ٢٠٥٢ ليرة سورية و يصل عدد السكان اللذين يقعون تحت خط الفقر حوالي ٥.٣ مليون نسمة[١].

و من هنا يلاحظ إن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين الأفـــراد لصـــالح الأغنيـــاء و الملاكين[٢] ، و يترتب على هذه النتيجة بشكل واضح سوء توزيع الدخل أو إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية و ذلك عبر آليات التضخم لأن الأجور ترتفع كل سنتين أو ثلاثة بمقـــدار ٢٥ %

---

١ علي كنعان ، **الاستهلاك و التنمية** ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .

٢ عادل أحمد حشيش ، **اقتصاديات النقود و المصارف** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٢٦٤ .

بينما الأسعار ترتفع كلما ارتفعت التكلفة و لذلك استفاد أصحاب الفعاليات الاقتصادية من التضخم و ارتفعت ثرواتهم على حساب دخول العمال و ذوي الدخل المحدود[1] .

**ثانياً : الآثار الاجتماعية للتضخم :** يؤدي التضخم إلى إحداث آثار اجتماعية في الاقتصاد الذي يصيبه ، فيؤدي إلى زيادة الأرباح لبعضهم على حساب بعضهم الآخر ، مما يؤثر في الاستقرار الاجتماعي و يؤثر في الشرائح الوسطى التي تقع بين الطبقات الرئيسية .

و لإيضاح ذلك نبين ما يلي :

١ – **تغيير في التوزيع الطبقي للمجتمع :** يعمل التضخم على إحداث تغيرات جوهرية في التوزيع الطبقي للمجتمع و ذلك في مصلحة الطبقة الغنية على حساب الطبقات الوسطى و الفقيرة ، و أكثر من ذلك يؤدي التضخم لانحسار الطبقة الوسطى و تحويل أفرادها إلى الطبقة الفقيرة التي تزداد أعدادها ضخامة يوماً بعد يوم ، و يكون ذلك من خلال ثبات الأجور مقابل زيادة معدلات التضخم فإذا كان معدل التضخم ٢٠ % فإن هذا يعني أن ثروات الأغنياء تزداد بمقدار ٢٠ % بينما أصحاب الأجور فلا تزداد رواتبهم بهذا المقدار أي إنهم يخسرون جزء من قوتهم الشرائية لذلك بدأت الطبقة الوسطى تتآكل و تتحول جزء كبير منها إلى طبقة الفقراء .

٢ – **اثر التضخم في الشريحة المثقفة :** إن التضخم قد أثر في أفراد هذه الطبقة وجعلها تنحدر إلى طبقة أخرى ، إلى طبقة العمال مما يؤدي إلى تخلف البحث العلمي وتخلف عادات المجتمع وتباطؤ معدلات نمو الإنتاج وظهور الركود التضخمي الذي يشكل إضافات جديدة إلى التضخم وصعوبة إيجاد الحلول العلمية لهذا الوضع الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد ، لان هذه الشريحة هي التي تقوم بالبحث العلمي والتطوير، فإذا كانت أوضاعها المعيشية قد تدهورت فان ذلك يعني توقف البحث العلمي وهذا ما حدث فعلاً في سورية .

---

١ علي كنعان ، **آثار الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في سورية** ، أسبوع العلم السادس و الثلاثين ، جامعة حلب ،١٩٩٦

**٣ – تغير العادات الاستهلاكية :** إن زيادة الثروة وتراكمها لدى طبقة الملاكين يؤدي إلى تغير العادات الاستهلاكية لدى هذه الطبقة حيث توجهت استثمارات هذه الطبقة إلى بناء القصور والفيلات الضخمة واقتناء السيارات الغالية والحلي والمجوهرات واللوحات الفنية والأثاث الفاخر والقيام برحلات سياحية إلى أوربا وتطور نمو الغذاء واللباس والاعتماد على السلع الغذائية المستوردة وبشكل خاص الكماليات بمختلف أنواعها .

أما الطبقة الفقيرة فأصبحت عاجزة عن تامين احتياجاتها الاستهلاكية المتوسطة أو ما دون ذلك وانحدر مستوى الاستهلاك لدى ذوي الدخل المحدود حيث تخصص القسم الأعظم من دخلها للغذاء و اللباس فقط و قد لا يكفي لتأمين هذه الحاجات ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الاستهلاك و انخفاض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد السوري .

**٤ – انتشار الرشوة و الفساد :** يؤدي التضخم إلى تغيير العادات الاستهلاكية و إلى تغيير عمليات البيع و الشراء و إلى انتشار نمط الربح الفاحش و إلى تسابق أصحاب الفعاليات الاقتصادية و بشكل خاص الشريحة الطفيلية من التجّار و الصناعيين في عقد الصفقات المربحة و استيراد السلع الكمالية ذات العائد المرتفع ، و هذا الأمر يتطلب وجود استثناءات في الاستيراد و استثناءات في التراخيص لذلك يحصل بعض المستنفذين على هذه القرارات و التراخيص دون غيره و ذلك مقابل مبالغ محددة و يمكن القول إن الفساد يبدأ بمبالغ بسيطة لتزداد إلى مبالغ كبيرة .

# الفصل الثالث

# أثر أوداك

# السياسة النقدية على

# التضخم في سورية

**تمهيد :**

يقوم مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية النقدية و المالية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة ، و بأن تتم التنمية بأقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة من ضرورات التنمية المتوازنة . فمستويات النمو الاقتصادي ترتبط بالدرجة التي تتحقق عندها مستويات الاستقرار و التوازن في الاقتصاد القومي ، بحيث يهدفان إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج الكلي أو الدخل القومي و تحقيق مستويات من الأسعار متوازنة مع حجم العمالة المتحققة . و بمعنى آخر الحيلولة دون حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار بالتحكم في حجم الإنفاق الكلي و خلق مستوى من الطلب الفعلي متوازن مع درجة العمالة الكاملة ، الأمر الذي يمنع تفشي الظواهر التضخمية و يثبت القيمة الحقيقية للوحدة النقدية المتداولة و يحافظ على الاستقرار في القوة الشرائية و يشكل بالتالي دعائم أساسية في تأمين أسباب النمو الاقتصادي المتوازن بزيادة حجم المدخرات كجزء من أهداف السياسات الاقتصادية المحلية . على أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بإحكام الرقابة على الظواهر التضخمية كسياسة مثلى لضبط حركات الأسعار بتحقيق أكبر قدر ممكن من الثبات النسبي لقيم النقود لا يعني منع طرح أية زيادات في الكميات النقدية المتداولة بقدر ما يعني التحكم في تلك الزيادات النقدية و تثبيتها عند مستوى متوازن مع حجم العمالة الكاملة و المتحققة أي مع حجم الإنتاج الكلي المتحقق .

و انطلاقاً من مبدأ تحقيق النمو بعيداً عن مشاكل التضخم فلا بد من التدخل الحكومي المباشر في مجريات الأمور و المتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي بأكمله كالتدخل في ميكانيكية جهاز الأثمان و إبطال فعاليته في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة و التقليل من حركة و فاعلية الاستهلاك و الاستثمار[١] .

---

١ أحمد جامع ، **النظرية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ٤٢٣ .

و هذا يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات النقدية و المالية ، فهي تعالج بوسائلها المختلفة ضرورة تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي أثناء عمليات التنمية بالتأثير في حجم النقود و استخدامها و من ثم في مستويات الإنفاق الكلي أي حجم الطلب الفعلي . و من هنا يقع على عاتق السلطات النقدية مسؤولية تقدير الحجم الأمثل من التضخم اللازم لتحقيق الأهداف التنموية المرسومة و ذلك تبعاً لحجم الاستثمارات التنموية و مراعاة لطبيعة الظروف و الأوضاع الهيكلية وصولاً إلى ضبط حركة الاتجاهات و الضغوط التضخمية لمستويات الأسعار عند نقطة التوازن مع حجم العمالة الكاملة ، فتقرر الجهة القائمة على التمويل حجم الإنفاق الكلي تبعاً لمستويات النشاط الاقتصادي . و يتوقف عامل الاستقرار النقدي في ضبط التضخم على تحديد نوعية ذلك التضخم ، كأن يكون تضخم تكلفة أو تضخم ناشئاً عن جذب الطلب و بالتالي يختلف علاج التضخم في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة ، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلٍ منها ، وكذلك اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية أو المتخلفة ، وعليه فإن علاج التضخم في اقتصادات البلدان المتقدمة تستلزم تنفيذ مجموعة من السياسات التي قد لا تكون فعالة في علاج التضخم في البلدان النامية أو المتخلفة ، حيث يرى العديد من الاقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي ، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الاقتصاد ، وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية ، وتخفيض حجم الاستهلاك ، كما يوصف التضخم في اقتصادات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم تكلفة ، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج وبما يساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ، نظراً لأن النمو الاقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات بدرجة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي ، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار .

و الجدير بالتنويه في هذا المجال إلى أن فاعلية السياسة النقدية و الائتمانية في رقابتها على مستويات الأسعار تتحدد بالتحكم في معدلات حجم الإنفاق الكلي تبعاً لمستويات النشاط الاقتصادي المتحقق باستخدام وسائلها في التأثير على عرض النقود ، و وسائل الدفع الحاضرة و المستقبلية و ذلك عن طريق ميكانيكية سياسة فرط التوسع أو الانكماش الائتماني . و هذا يتوقف على حجم النقود المتداولة أو تبعاً لسهولة الاقتراض و قلة تكاليفه أو سهولة التكيف باستخدامه ، و هذا يعتبر بدوره من صميم السياسة النقدية و الائتمانية التي تمارسها السلطات الحكومية في إدارتها و مراقبتها للنقود و الائتمان . و الجدير بالتنويه أيضاً ، إن فاعلية السياسة النقدية و الائتمانية في تحقيقها لأهدافها قد تصطدم بالتضارب بين الأهداف : كالتضارب فيما بين العمالة الكاملة و مكافحة التضخم ، فتحقيق العمالة الكاملة بالتوسع في الإنفاق الكلي و الدخول تتعارض مع سياسة تثبيت مستويات الأسعار ، و على العكس فهو يؤدي إلى ارتفاعها مما يؤدي في النهاية إلى عجز في ميزان المدفوعات[1] . و كالتضارب فيما بين تحقيق النمو الاقتصادي برفع معدلات الإنتاج أو الدخول القومية و السياسة الرامية إلى المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

---

١ إسماعيل هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

# المبحث الأول
# أثر سياسة سعر الفائدة على التضخم

**تمهيد :**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و أثناء أزمة الكساد الكبير ( ١٩٢٩ – ١٩٣٣ ) التي أصابت معظم دول العالم و فشل المدرسة الكلاسيكية في معالجة هذه الأزمة ، اعتمدت المصارف المركزية على معدلات الفائدة كإحدى أدوات السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها كتحقيق استقرار أسعار الصرف و تأمين مستوى مناسب من التشغيل و النمو و ضبط معدلات التضخم . و في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية و التطور الحاصل في نظم الاتصالات و المعلومات و انفتاح الأسواق النقدية و المالية الدولية ، تولدت الحاجة المتزايدة إلى استخدام أدوات السياسة النقدية و في مقدمتها أسعار الفائدة لتحقيق مزايا تنافسية . فخفض سعر الفائدة الذي يعتبر إحدى العوامل الهامة التي تؤثر على الطلب على الاستثمار ، يزيد من الاستثمار و بالتالي الإنتاج و التشغيل و الدخول ، أما رفع سعر الفائدة فينتج عنه أمران كلاهما يحقق قدراً أكبر من الاستقرار في القوة الشرائية ويقلل من حجم النقد في الاقتصاد ، فتخف بذلك الضغوط التضخمية على الاقتصاد و هذان الأمران هما :

١ – إن ارتفاع سعر الفائدة يحفِّز ويشجع على الادخار، فيتقلص بذلك الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات[١].

---

١ نبيل الروبي ، **نظرية التضخم** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٥٢٢.

٢ – إن ارتفاع سعر الفائدة ينخفض به الميل إلى الاقتراض فيقل بذلك الطلب على النقود[١] .

و هذا ما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات تتبع سياسة الفائدة العالية حيث وصلت إلى ٢٢ % على الإيداع بالدولار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر صرف الدولار خلال هذه الفترة بحوالي ١٠٠ % بالنسبة لمعظم العملات[٢] .

ومما يجدر ذكره إن عدة دراسات اقتصادية انتهت إلى أن رفع سعر الفائدة لا يصلح في معالجة التضخم و ذلك لعدة أوجه [٣]:

١-إنه ليس من المؤكد أن يفيد رفع سعر الفائدة في التشجيع على الادخار وتقليص الإنفاق الاستهلاكي ، وذلك لما يأتي :

أ- إن الأفراد لا يغيرون نمط استهلاكهم بمجرد تغير سعر الفائدة .

ب- إن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى رفع مستوى الدخل في المستقبل لدى المدخرين بالنسبة للدخل الحالي ، فهذا الارتفاع المرتقب في الدخل قد يشجع على زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر. فإن لم يحصل ذلك فغاية ما يفيده سعر الفائدة تأجيل الاستهلاك بعض الوقت [٤].

ج- ثبت عند بعض الاقتصاديين أن الادخار موجود وله حوافز وأسباب عديدة ، ولو لم توجد الفائدة .

٢- إن رفع سعر الفائدة لا يفيد على المدى البعيد في تقليل حجم عرض النقود ، بل غايته أن ينقل النقود السائلة إلى نقود مصرفية سواء ما كان منها تحت الطلب وما كان منها في حسابات آجلة ، فرفع سعر الفائدة يُعد من أسباب التضخم النقدي لا من وسائل علاجه .

---

١ خالد الوزني، أحمد الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر،١٩٩٩،ص ٣٠٧ .

٢ أكرم الحوراني ، **النقود** ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٣ .

٣ نبيل الروبي ، المرجع الأسبق ، ص ٥٢٢ .

٤ سامي خليل ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة** ، القاهرة ، مطبعة الأهرام ، ص ١١٨ .

٣- إن رفع سعر الفائدة قد يأتي بنتيجة عكسية فيكون سبباً لزيادة كمية النقود في الاقتصاد ، فيزيد بذلك معدل التضخم النقدي ، وذلك أن رفع سعر الفائدة يشجع على الإيداع في المصارف، فتتنامى قدرة المصارف على الإقراض ، فيزيد بذلك حجم النقود المعروضة .

٤- إن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار، وهذا يثبط رغبة أصحاب الأعمال عن الإنفاق في المشروعات الاستثمارية ، فتزيد بذلك ميول الإنفاق الاستهلاكي فيزيد بذلك معدل التضخم النقدي [١].

٥- إن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى عدم الاستقرار النقدي المنشود ، لأن سعر الفائدة المرتفع يزيد من قدر المديونية المربوطة بسعر الفائدة السائد ، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاجزين عن السداد فتزداد حالات الإفلاس ، وهذا يؤدي إلى تدمير قيمة النقود على المدى البعيد .

إن الاقتصاديين الكلاسيك يؤكدون من خلال تحليلهم ( العيني ) للواقع الاقتصادي ، إن سعر الفائدة ظاهرة عينية و ما هي إلا : " مكافأة الادخار و الامتناع عن الاستهلاك الحاضر "[٢].

و أن هذا السعر يتناسب طرداً مع الادخار ، إذ أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة تشّجع الأفراد إلى زيادة مدخراتهم نتيجة حصولهم على عائد يمثل سعر الفائدة المرتفع . أما علاقة الاستثمار بسعر الفائدة فهي علاقة عكسية ، إذ أنه كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار و العكس صحيح أما كينز فيرى أن تأثير سعر الفائدة على الادخار هو تأثير غير مباشر كما يدعي الكلاسيك ، إذ أن سعر الفائدة يؤثر في الادخار عن طريق تأثيره في مستوى الاستثمار و بالتالي في مستوى الدخل أي أن سعر الفائدة دالة في الدخل و بالتالي فهو ظاهرة نقدية .

---

١ سامي خليل ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الكويت ، مؤسسة الصباح ١٩٨٠ ، ص ٤١٩ .

٢ سامي خليل ، **النظريات و السياسات المالية و النقدية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٨ .

**أولاً : القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة الدائنة :**

يعد سعر الفائدة متغير اقتصادي هام في سورية لأن الحكومة اعتمدت عليه في تشجيع الاستثمار لذلك قامت بتثبيت هذا السعر منذ عام ١٩٨١ و لغاية ٣٠ أيار ٢٠٠٣ أي قرابة اثنا و عشرون عاماً ، و بالتالي حققت بعض الاستقرار في قيمة النقد و في معدلات التضخم التي تعتبر غير مرتفعة مقارنة مع دول نامية أخرى وصلت معدلات التضخم فيها إلى ٥٠ % و أحياناً ١٠٠ % و في أمريكا اللاتينية و صلت معدلات التضخم إلى ٨٠٠ % خلال حقبة الثمانينات . أما سورية فتسعى من خلال هذا السعر لتشجيع الادخار و الاستثمار معاً بحيث يؤدي ذلك إلى لاستقرار الاقتصادي . إذ إنه لم تتغير بنية معدلات الفائدة منذ عام ١٩٨١ باستثناء بعض التعديلات في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و المتعلقة بفوائد بعض أنواع القروض لمصارف معينة . و تختلف معدلات فوائد الإقراض حسب نوع المصرف و نوع الفئة المستفيدة ( عام – خاص – تعاوني ) و تطبق أدنى نسبة على القروض الزراعية للقطاع العام في المصرف الزراعي ٤ % بينما تطبق أعلى نسبة على قروض المصرف العقاري و الصناعي للقطاع الخاص .

أما معدلات فوائد الإيداع فتطبق بشكل موحد في جميع المصارف و يطبق الحد الأدنى لهذه الفوائد على الحسابات الجارية للقطاع العام ٢ % بينما النسبة الأعلى تقدمها شهادات الاستثمار و صندوق توفير البريد على بعض أنواع الودائع التشجيعية . و هكذا فأن أسعار الفائدة حافظت على ثباتها شبه المطلق على الرغم من أن معدلات التضخم التي كانت سائدة في تلك الفترة كانت مرتفعة و وصلت إلى حدود ٣٢ % عام ١٩٨٨ . و بعد ذلك بدأ تحريك معدلات الفائدة مع القرار رقم ٤ لعام ٢٠٠٣ بانخفاض نقطة واحدة للفوائد الدائنة و بانخفاض نقطة و نصف للفوائد المدينة .

و بناءاً على ذلك اتخذ المجلس مجموعة من القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة الدائنة نذكرها تباعاً :

١- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٨ الذي عدّل معدلات الفائدة الدائنة لتصبح كما يلي:

- الحسابات الجارية ١ % للقطاع العام و ٣ % للقطاعات الأخرى .
- ودائع الادخار أو التوفير ٧%
- شهادات استثمار ٨%
- ودائع لأجل لا يقل عن (٦ أشهر) ٦%
- ودائع لأجل سنة فأكثر (٧%)
- ودائع الأطفال لدى مصرف التوفير ٨ % .

٢- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٩ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ الذي يحدد أسعار الفائدة الدائنة حسب ما يلي والتي تعتبر نافذة منذ ٢٠٠٤/١/١ :

- الحسابات الجارية ١% للقطاع العام و٢% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٥%.
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٦%.
- حسابات التوفير ٤% (حد أقصى ٢ مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٦% (حد أقصى ٢٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٦.٥ %.

٣- قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٤٣ تاريخ ٢٠٠٤/١/٥ الذي أعاد النظر بمعدلات الفائدة الدائنة الذي أصبح ساري النفاذ منذ ٢٠٠٤/١/٦ واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره ١% و هذا ربما يعكس هدفين مختلفين تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها ، أولهما : ضمان حد أدنى من العائد للمدخرين ، و ثانيهما : منع المصارف من المزايدة بقوة للحصول على الودائع :

- الحسابات الجارية ١% للقطاع العام و٢% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٥.٥ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٦%.
- ودائع توفير الأطفال ٦ % (حد أقصى ٢٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٦.٥ %.

٤- القرار رقم ١١٩ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ الذي جاء لتغيير هيكلية الودائع لدى الجهاز المصرفي لصالح الودائع طويلة الأجل من أجل تأمين موارد للمصارف لتأمين حاجات الإقراض :

- الحسابات الجارية ٠.٥% للقطاع العام و١.٥ % للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٥.٥ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٧%.
- حسابات التوفير ٥ % (حد أقصى ١ مليون ليرة للحساب).
- حسابات التوفير ٤ % (التي تزيد عن مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٧ % (حد أقصى ٣٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٧.٥ %.

٥- القرار رقم ١٦٠ بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٨ الذي يهدف إلى تصحيح هيكل الفوائد المصرفية و جعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الاقتصاد الوطني و تطور السوق النقدية و لإعطاء المصارف حيّزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة و إتاحة فرص المنافسة بينها :

- الحسابات الجارية ٠.٥% للقطاع العام و١% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٥.٥ – ٦.٥ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٧%.
- حسابات التوفير ٥ % (حد أقصى ١ مليون ليرة للحساب).

- حسابات التوفير ٤ % (التي تزيد عن مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٧ % (حد أقصى ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٧.٥ %.

٦- القرار رقم ١٧٢ بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٤ الذي يتضمن قرار رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل يقل عن سنة بمقدار ٠.٥% و على الودائع لأجل يزيد عن سنة بمقدار ١% :

- الحسابات الجارية ٠.٥% للقطاع العام و ١% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٦ – ٧ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٨%.
- حسابات التوفير ٥ % (حد أقصى ١ مليون ليرة للحساب).
- حسابات التوفير ٤ % (التي تزيد عن مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٧.٥ % (حد أقصى ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ١ % ( لمبالغ تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٧.٥ %.

٧-القرار رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣ و الذي يتضمن ارتفاع جديد لمعدلات الفائدة على الودائع لأجل يقل عن سنة بمقدار ١.٥% وعلى الودائع لأجل يزيد عن السنة بمقدار ١%:

- الحسابات الجارية ٠.٥% للقطاع العام و ١% للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٧.٥ – ٨.٥ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٩%.
- حسابات التوفير ٥ % (حد أقصى ١ مليون ليرة للحساب).
- حسابات التوفير ٤ % (التي تزيد عن مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٧.٥ % (حد أقصى ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).

- ودائع توفير الأطفال ١ % ( لمبالغ تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٧.٥ %.

٨-القرار رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠ القاضي بتوحيد الفائدة الممنوحة على الحسابات الجارية بنسبة واحد بالمائة سنويًا لتصبح معدلات الفائدة كما يلي :

- الحسابات الجارية ١ % للقطاع العام و للقطاعات الأخرى.
- الودائع لآجال حتى سنة ٧.٥ – ٨.٥ % .
- الودائع لآجال تزيد عن سنة ٩%.
- حسابات التوفير ٥ % (حد أقصى ١ مليون ليرة للحساب).
- حسابات التوفير ٤ % (التي تزيد عن مليون ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ٧.٥ % (حد أقصى ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- ودائع توفير الأطفال ١ % ( لمبالغ تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ ليرة للحساب).
- شهادات الاستثمار ٧.٥ %.

٩-القرار رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ الذي أجاز لمجالس إدارات المصارف العاملة تخفيض معدلات الفائدة الدائنة أو رفعها بمقدار ٢ % سنوياً بعد إن كانت تجيز لهذه المجالس برفع أو تخفيض معدلات الفوائد بمقدار ٠.٥ % سنوياً .

١٠-القرار رقم ٣٩٣ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٥ الذي منح المصارف حرية أكبر في تحريك معدلات الفائدة ضمن حدود معينة على النحو التالي :

- بتوحيد الفائدة الممنوحة على الحسابات الجارية بنسبة ١ % سنويًا صعوداً و هبوطاً بمقدار ١ % سنوياً .
- بالنسبة لودائع لأجل بكافة الاستحقاقات ٧ – ٩ % سنوياً و قد أعطى القرار هامش حركة للمصارف صعوداً و هبوطاً بمقدار ٢ % شريطة ألا يقل الفرق بين أدنى وأعلى معدل يدفعه المصرف على هذه الفوائد عن ٣ %

- بالنسبة لودائع التوفير ٦ % سنوياً و قد أعطى القرار هامش حركة للمصارف صعوداً وهبوطاً بمقدار ٢ % واشترط ألا يزيد رصيد حساب التوفير عن مليون ليرة سورية لمودع الواحد .
- بالنسبة لودائع توفير الأطفال فيطبق عليها معدل الفائدة المطبق في المصرف على الودائع لأجل مدة سنة بشرط ألا تزيد عن مليون ليرة سورية .
- شهادات الاستثمار ٧ % سنوياً .

بناءاً على ما سبق نلاحظ أن هناك تثبيت لمعدلات الفائدة ما يقارب عشرون عاماً و ذلك عند ٨ % للمدخرات الآجلة و مدخرات التوفير و عند ٤ % للحسابات الجارية ، الأمر الذي دفع المواطنين لاكتناز أموالهم أو تحويلها إلى عملات أجنبية . و كان من نتيجة هذا الأمر أن ظهرت فئة جامعي الأموال الذين قدموا إغراءات للمدخرين بهدف جمع مدخراتهم ، و لكن سرعان ما هربت هذه الأموال خارج الحدود أو تلاشت نتيجة قيام المستثمرين (جامعي الأموال) بعمليات المضاربة في العقارات التي هبضت أسعارها فجأة و بالتالي كان الخاسر الأكبر هو الادخار الوطني و ذلك في الأعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٥ بالإضافة إلى توجيه كميات كبيرة من السيولة إلى عمليات المضاربة العقارية و الاتجار بالخدمات نظراً إلى ارتفاع الأرباح فيها و انخفاض سعر الفائدة في التوظيفات المصرفية [١].

و السؤال المطروح الآن ، إلى ماذا كانت تهدف السلطات النقدية من وراء تحريك معدلات الفائدة ؟

للإجابة على هذا السؤال ، نميّز بين فترتين زمنيتين :

* الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ : حيث خفضت السلطات النقدية معدلات الفائدة ، و كانت تهدف إلى ما يلي :

---

١ علي كنعان ، **النظام النقدي و المصرفي السوري** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

١- تشجيع الاستثمار ، و ذلك عن طريق تخفيض تكاليف القروض المصرفية .

٢- تشجيع أصحاب الأموال على إقامة المشروعات بدلاً من ادخارها في المصارف التي بادت تمتلئ بهذه الأموال .

٣- إعادة هيكلة الودائع بين حسابات جارية و ودائع آجلة .

٤- تشجيع الاستهلاك لأن الاقتصاد السوري كان يعاني من انخفاض الطلب منذ عام ١٩٩٩ الأمر الذي يشجع على زيادة الإنتاج .

* الفترة التي تلت عام ٢٠٠٥ و حتى الوقت الحاضر : حيث رفعت السلطات النقدية معدلات الفائدة ، و كانت تهدف إلى ما يلي :

١- مكافحة التضخم الذي ازداد و بمعدلات مرتفعة منذ عام ٢٠٠٥ حيث وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥ % تقريباً .

٢- تشجيع الأفراد على الادخار في المصارف بدلاً من المضاربة في العقارات .

٣- تشجيع الاستيراد بهدف تخفيض من حجم الطلب المحلي مما يؤدي لانخفاض وسائل الدفع و بالتالي انخفاض معدلات التضخم .

**ثانياً : معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية في سورية :**

أعطت سورية جانب الاستثمار أهمية كبيرة و حددت أسعار الفائدة بما يتناسب مع الخطط الاستثمارية و مع طموحاتها في زيادة الاستثمار ، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الإنتاج و من ثم زيادة الدخل القومي و في المقابل عدت زيادة الاستثمار التي تؤدي إلى زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الادخار أي أن سعر الفائدة لن يشجع مباشرةً على زيادة الادخار[١] .

---

١ خالد عبدوا لزامل ، **دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩١ .

و بالتالي فأن بقاء سعر الفائدة عند معدلات منخفضة و التي كانت بهدف زيادة حجم الاستثمارات ، أدت مع وجود معدلات تضخم مرتفعة آنذاك إلى خسارة المدخر و ربح المستثمر و بتطبيق معادلة فيشر على الاقتصاد السوري و التي هي :

$$ف_{ح} = ف_{ن} - \mu_{م}$$

**ف** ح : سعر الفائدة الحقيقي . **ف** ن : سعر الفائدة النقدي . **μ** م : معدل التضخم المتوقع .

يتبين لنا أن تثبيت معدل الفائدة الاسمي خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٣ مقارنة بالمستويات المختلفة لمعدلات التضخم ( وفق طريقة الرقم القياسي لأسعار التجزئة ) قد أوصلت معدلات الفائدة الحقيقية إلى معدلات سالبة في بعض السنوات .

**جدول رقم ( ١٢ )**

**معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية ١٩٩٥ – ٢٠٠٣**

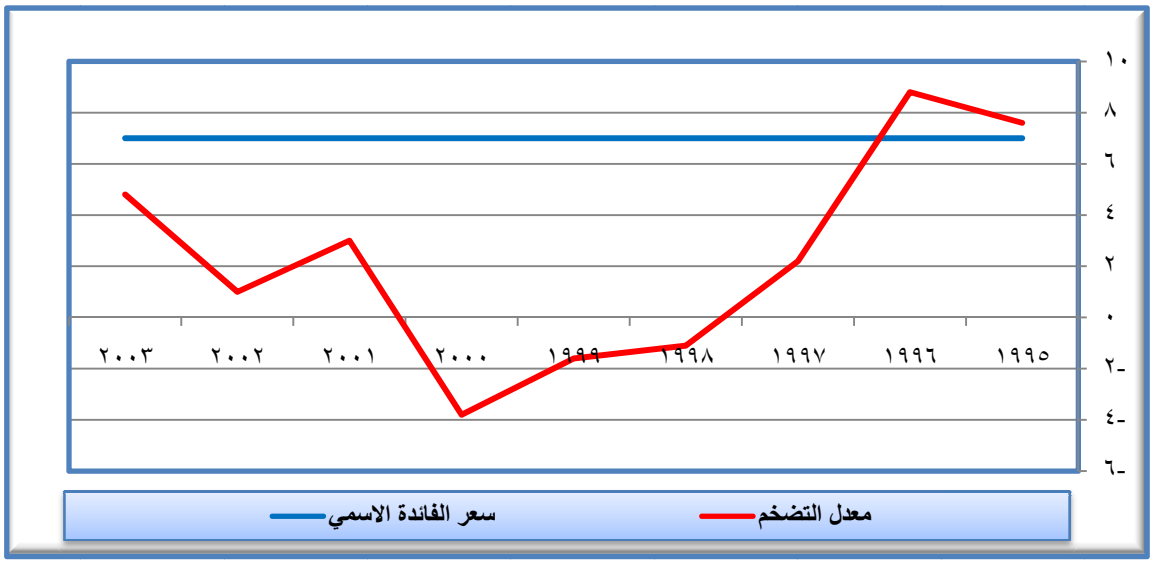
| السنوات | سعر الفائدة الاسمي | معدل التضخم | سعر الفائدة الحقيقي |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٧ | ٧.٦ | ١.٦- |
| ١٩٩٦ | ٧ | ٨.٨ | ١.٧- |
| ١٩٩٧ | ٧ | ٢.٢ | ٤.٨ |
| ١٩٩٨ | ٧ | ١.١- | ٨.١ |
| ١٩٩٩ | ٧ | ١.٦- | ٨.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٧ | ٣.٨- | ١٠.٨ |
| ٢٠٠١ | ٧ | ٣ | ٤ |
| ٢٠٠٢ | ٧ | ١ | ٦ |
| ٢٠٠٣ | ٧ | ٤.٨ | ٢.٢ |

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ١٢ ) ، إن هذه المرحلة تميّزت بثبات معدلات الفائدة على الإيداعات و شهدت منتصف التسعينات تطورات في الحالة الاقتصادية التي عاشها القطر حيث معدلات تضخم أعلى من سعر الفائدة الاسمي الثابت إدارياً ، و مع تراجع معدلات التضخم بدءاً من عام ١٩٩٧ أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة إلا أنه لا يمكننا القول إن الفضل يعود إلى تحديد سعر الفائدة الاسمي بل لإتباع الدولة سياسة انكماشية كان من شأنها انخفاض معدلات التضخم و دخول الاقتصاد السوري مرحلة الركود الاقتصادي التي تميزت بانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي و تزايد معدلات البطالة و تباطؤ سرعة دوران النقد .

**الشكل رقم ( ١٤ )**

**يبين العلاقة بين معدلات الفائدة الاسمية و معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٣**




أما الفترة بين عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥ فقد تميّزت بتخفيض معدلات الفائدة الاسمي و التي كان الهدف منها إعادة هيكلة الودائع و توجيهها نحو الاستثمار . و لمعرفة معدلات الفائدة الحقيقية في هذه المرحلة نورد الجدول التالي :

## جدول رقم ( ١٣ )

### معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

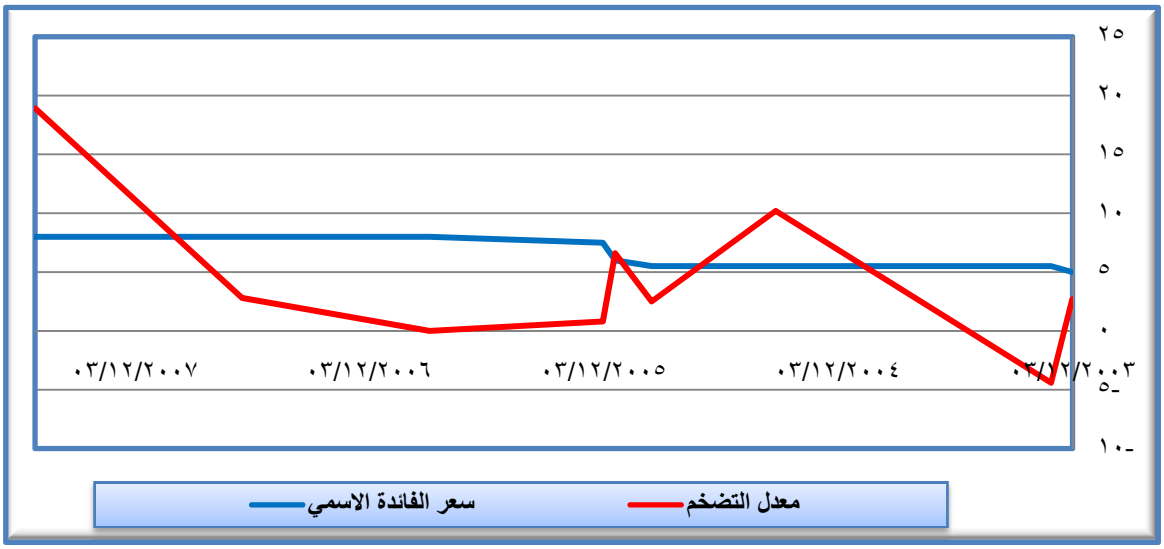
| السنوات | سعر الفائدة الاسمي | معدل التضخم | سعر الفائدة الحقيقي |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣/٥/٢٨ | ٦ | | |
| ٢٠٠٣/١٢/٣ | ٥ | ٢.٧ | ٢.٣ |
| ٢٠٠٤/١/٥ | ٥.٥ | ٤.٤- | ٩.٩ |
| ٢٠٠٥/٣/٩ | ٥.٥ | ١٠.٢ | -٤.٧ |
| ٢٠٠٥/٩/١٨ | ٥.٥ | ٢.٥ | ٣ |
| ٢٠٠٥/١١/١٤ | ٦ | ٦.٦ | -٠.٦ |
| ٢٠٠٥/١٢/٣ | ٧.٥ | ٠.٨ | ٦.٧ |
| ٢٠٠٦/٨/٣٠ | ٨.٥ –٧.٥ | ١٧.٦- | ٢٥.٦ |
| ٢٠٠٧/٦/١٨ | ٨.٥ –٧.٥ | ٢.٨ | ٥.٢ |
| ٢٠٠٨/٥/٥ | ٩–٧ | ١٨.٩ | -١٠.٩ |

المصدر : النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة .

يتضح لنا أن تحريك معدلات الفائدة الاسمية كانت لها دور ايجابي في جعل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة ، فقد وصل معدل الفائدة الحقيقي في الشهر الأول م عام ٢٠٠٤ إلى ٩.٩ % و يعود ذلك إلى رفع معدل الفائدة الاسمي بمقدار نصف نقطة و كذلك إلى تراجع معدلات التضخم ، و لكن شهد الربع الأول من عام ٢٠٠٥ معدل فائدة حقيقي سالب بمقدار ٤.٧ % و يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم و لكن عاد هذا المعدل إلى قيمته الموجبة السابقة في نهاية ٢٠٠٥ .

**الشكل رقم ( ١٥ )**

**يبن العلاقة بين معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨**




**ثالثاً : أسعار الفائدة و الادخار و التضخم :**

إن الهدف الذي تسعى إليه السياسة النقدية يتمثل بضبط معدلات التضخم في حدود معينة و ذلك من خلال تحريك أسعار الفائدة الاسمية و كذلك السعي إلى توجيه المدخرين نحو مجالات الاستثمار المختلفة لإن سعر الفائدة متغير يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية ، فهو يؤثر على الاستثمار لأن العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار علاقة عكسية لذلك تسعى الدول إلى تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار ، و هو يؤثر على الادخار لأن المدخرين يريدون سعر فائدة مرتفعة لكي يودعوا أموالهم في المصارف و لكن ذلك يؤثر على الاستثمار لذلك تسعى السلطات النقدية لتحديد سعر الفائدة بحيث يخدم هذا السعر المستثمر و المدخر بآن واحد . إضافة إلى ذلك فإن سعر الفائدة يستخدم لمعالجة التضخم ، ففي أزمات التضخم ترفع السلطات النقدية من سعر الفائدة و في أزمات الركود تخفض من هذا السعر . و بالتالي يتوجب على السلطات النقدية تحديد سعر فائدة يخدم الادخار و الاستثمار و يعالج التضخم في حال وجوده .

و لتوضيح حركة الودائع نورد الجدول التالي :

**جدول رقم ( ١٤ )**

**تطور حجم الودائع خلال فترة الدراسة ( مليون ليرة سورية )**

| السنوات | الودائع تحت الطلب | الودائع لأجل و ودائع التوفير | المجموع | الناتج المحلي الإجمالي | الودائع / الناتج |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٨١٢٣٩ | ٧٤٥١٣ | ١٥٥٧٥٢ | ٥٧٠٩١٤ | ٢٧.٣ |
| ١٩٩٦ | ٩٠٧٨١ | ٨٦٩٥٥ | ١٧٧٧٣٦ | ٦٩٠٨١٢ | ٢٥.٧ |
| ١٩٩٧ | ١٠١١١٩ | ٩٩٩٠٨ | ٢٠١٠٢٧ | ٧٤٥٦٣٣ | ٢٧.٠ |
| ١٩٩٨ | ١٠٤٠٤١ | ١١٩٣٩٦ | ٢٢٣٤٣٧ | ٧٩٠٤٠٥ | ٢٨.٣ |
| ١٩٩٩ | ١٣١١٣٤ | ١٤٣٦٥٤ | ٢٧٤٧٨٨ | ٨١٩١٢٥ | ٣٣.٥ |
| ٢٠٠٠ | ١٦٤٨٠٧ | ١٧١٥٩٥ | ٣٣٦٤٠٢ | ٩٠٣٩٠٣ | ٣٧.٢ |
| ٢٠٠١ | ١٩٠٦٤٥ | ٢٢٤١٩٠ | ٤١٤٨٣٥ | ٩٧٤٠١٥ | ٤٢.٦ |
| ٢٠٠٢ | ٢٤٤٦٥٦ | ٢٦٨٩٠١ | ٥١٣٥٥٧ | ١٠١٦٥١٢ | ٥٠.٥ |
| ٢٠٠٣ | ٢٦٥٣١٧ | ٣٠٧٨٤١ | ٥٧٣١٥٨ | ١٠٦٧٣٤٢ | ٥٣.٧ |
| ٢٠٠٤ | ٢٧٨٢٠١ | ٣٢٤٦٥٨ | ٦٠٢٨٥٩ | ١٢٦٣١٥٣ | ٤٧.٧ |
| ٢٠٠٥ | ٣١٢٩٧١ | ٣١٩٦٧١ | ٦٣٢٦٤٢ | ١٤٩٣٨٦٢ | ٤٢.٣ |
| ٢٠٠٦ | ٢٨٨٢٧٢ | ٣٦٠٨٧٩ | ٦٤٩١٥١ | ١٧٠٤٩٧٤ | ٣٨.١ |
| ٢٠٠٧ | ٣٠٩٣٠٤ | ٤٠٨٠٢٧ | ٧١٧٣٣١ | ٢٠١٧٨٢٥ | ٣٥.٥ |
| ٢٠٠٨ | ٣٥٨٤٤٥ | ٤٧٨٢٣١ | ٨٣٦٦٧٦ | ٢٤٤٥٠٦٠ | ٣٤.٢ |

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سوريا المركزي للأعوام المذكورة .

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم ( ١٤ ) ، إن نسبة الودائع الآجلة و التوفير إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام ١٩٩٥ حوالي ٢٧.٥% ثم ازدادت لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٣ بحدود ٦٥ % ، ويعود السبب في زيادة حجم الودائع لما يلي[١] :

١ علي كنعان ، **الإصلاح المصرفي في سورية** ، ندوة الثلاثاء لاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

١ – انخفاض معدلات الربحية الوطنية خـــــلال فترة الركود حيث سجلت ما بين ٧–٨ % في حين كان سعر الفائدة مستقراً ٨ % .

٢ – انخفاض حجم الطلب علـــى الاستثمار حيث بلـــــغ الاستثمار في عام ٢٠٠٠ حوالـــــي ١٥٥ مليار ليرة سورية وهي تشكل ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي .

٣ – بقاء أنظمة العمليات المصرفية والإجراءات والقوانين على حالها مما جعل الودائع ترتفع وبالمقابل يتراجع الاستثمار .

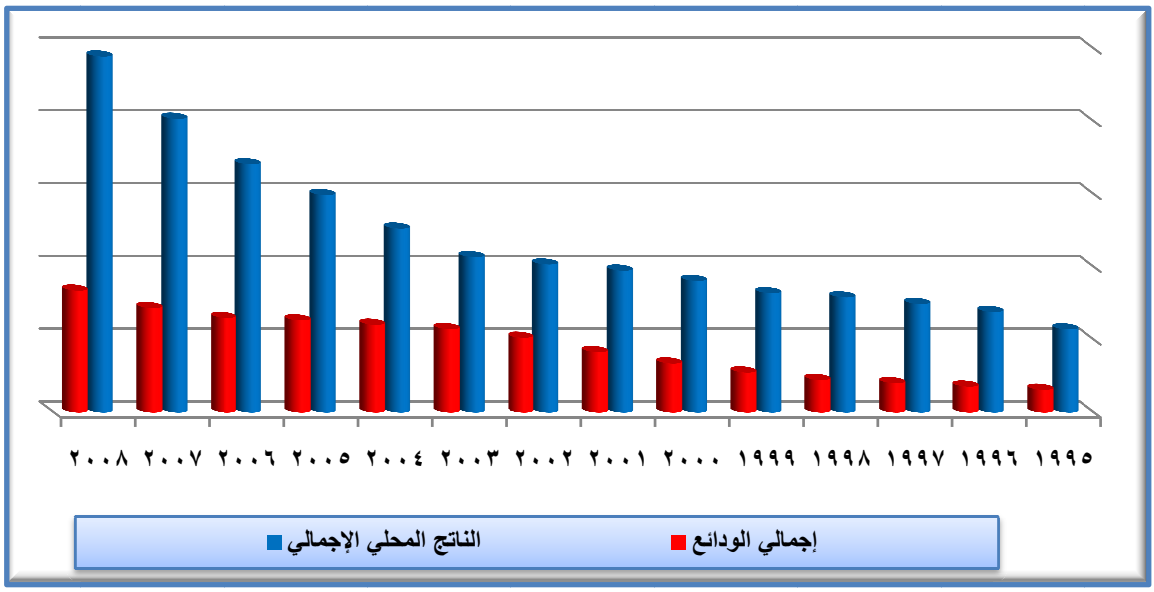
٤ – ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة الأمر الذي شجع المستثمرين على ادخار أموالهم في المصارف .

٥ – ارتفاع معدلات التضخم مقارنة مع معدلات الفائدة الدائنة حتى عام ٢٠٠٥ مما شجع المستثمر على إيداع أمواله في المصارف ، إذ إن المستثمر يقارن بين معدلات الفائدة الاسمية و معدلات التضخم .

و بدأت نسبة الودائع الآجلة و التوفير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع بشكلٍ ملحوظ ليصل إلى ٤٢ % عام ٢٠٠٥ ، و يعزى ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة الدائنة بمقدار نقطتين للودائع الآجلة و الجارية في نهاية عام ٢٠٠٤ و الذي كان الهدف الحقيقي منه هو إعادة هيكلة الادخارات لتوجيهها نحو الاستثمار .

**الشكل رقم ( ١٦ )**

**يبين تطور الودائع لدى مصرف سورية المركزي خلال فترة الدراسة**




إلا أن النتائج جاءت على عكس المتوقع إذ يمكننا توجيه عدة ملاحظات على ذلك الإجراء والتي تؤكد بوضوح على عدم فاعلية قرار تخفيض أسعار الفائدة في تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه [١]:

١-إن ما حدث هو تخفيض كبير لأسعار الفائدة وليس تعديلاً لأن التعديل يكون تدريجياً.

٢- لو كان الهدف تنشيط الاستثمار، لكان يجب أن ينصب التخفيض على الفائدة المدينة التي تبلغ حالياً مع إضافة العمولات وبدلات الضمان نحو خمس نقاط زيادة على الفائدة الدائنة، وهذا أمر غير مألوف في جميع مصارف العالم.

٣-كشف الخلل وعدم التنسيق بين مجلس النقد والتسليف والقطاع المصرفي السوري .

٤-ترافق مع بداية نشاط المصارف الخاصة التي وجدت نفسها غير قادرة على العمل في ظل سيادة أسعار مرتفعة للفائدة بالمقارنة مع الأسعار المعمول بها في الدول المجاورة ، كما

---

١ أكرم الحوراني ، **مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية** ، مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ٤١ .

أنها لا تتناسب مع حالة الركود الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد السوري ، فهي لم تستطع استقطاب الودائع والمدخرات التي تفضل البقاء في المصارف الحكومية التي تعود أفراد المجتمع على التعامل معها وقد صدر قرار عن مجلس النقد والتسليف بتحديد أسعار الفائدة الدائنة لدى المصارف الخاصة بما يماثل المعدل المعمول به لدى المصارف العامة، وترك لها تحديد الفائدة المدينة وفق ظروف السوق، وهذه معاملة تمييزية لصالحها ، كون المصارف العامة ملزمة بتطبيق التعليمات الخاصة بالضمانات التي تؤدي لمضاعفة تكلفة الاقتراض فيها عملياً.

٥-لا يستجيب هذا القرار لمتطلبات الوضع الاقتصادي الذي يعاني من الركود فإذا كانت غاية المشرّع ومجلس النقد والتسليف تشجيع الاستثمار فهم لا بد وأنهم يعلمون أن عوائق الاستثمار تتجاوز سعر الفائدة إلى بيئة الاستثمار الحالية غير المشجعة ، إضافة إلى ذلك فإن أنظمة عمليات المصارف تتشدد في ضمانات القروض لدرجة كبيرة، وأن الإضافات والعمولات وبدلات الرهونات ترفع تكلفة الاقتراض ، ومع ذلك فإن الطلب على الاقتراض لم يستجب له بالكامل. أما إذا كان غاية المشرع ومجلس النقد والتسليف تشجيع الاستهلاك وزيادة الطلب وتحريك السوق والركود ، فهذا لن يحصل لأن هذه المدخرات هدفها دعم الدخل ، إذا كانت عائدة لصغار المدخرين ، وإلى غياب فرص الاستثمار الإنتاجي المواتية ، أو انعدام بدائل الاستثمار الأخرى ، إذا كانت عائدة لكبار المدخرين . فإن الشيء الوحيد الذي تحقق هو تراجع عائد مدخرات ذوي الدخل المحدود ومستوى معيشتهم، وقد زاد الطين بلة فرض ضريبة بنسبة ٧.٥% على ٢٠% من عائد الإيداعات المصرفية.

٦-توقع التوجه للمضاربة في سوق العقارات والعملات الأجنبية :

من المتابعة الميدانية لحركة السحوبات من المصارف العامة بعد قرارات تخفيض أسعار الفائدة وحتى الآن لم تلحظ فروقات كبيرة في عمليات السحب عن الإيداع وقد استقرت حركة المعاملات خلال فترة قصيرة على الرغم من توقع بعضهم بأن الأموال المودعة في

المصارف في ظل غياب فرص استثمارية مؤاتية وانعدام وجود سوق للأوراق المالية أو شركات مساهمة كبيرة ستتجه لسوق العقارات أو لسوق العملات الأجنبية أو أنها ستهرب للمصارف المجاورة ، أو أن تتوجه أخيراً لجامعي الأموال ، ولكن الواقع مختلف تماماً:

حيث قدرت نسبة الإيداعات المسحوبة بحوالي ١٠% من إجمالي الإيداعات التي توجه قسم بسيط منها لشراء العقارات مما أحدث موجة من ارتفاع الأسعار ما لبثت أن استقرت بسرعة و شراء غيرها من البدائل ( ذهب ، عملات أجنبية ) . ونظراً لبيئة الاستثمار السائدة والأنظمة والقرارات المتعلقة بحركة الأموال وسعر الصرف فقد عاد التوازن بين الإيداعات والسحوبات خلال فترة قصيرة ويمكن تفسير ذلك من خلال :

أ – هناك عدة عوامل أسهمت في رفع أسعار العقارات منها القرارات الناظمة المصححة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر، إضافة إلى القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٤ القاضي بفرض عقوبات شديدة على مخالفات البناء، ومنها الارتفاع العالمي في أسعار الحديد وعدم توافر الإسمنت بكميات كافية وتزايد طلب العراقيين على العقارات السورية .

ب – إن تحويل الأموال لسوق العملات الأجنبية وتهريبها للمصارف المجاورة، يعد مخاطرة كبيرة وقانون العقوبات الاقتصادي لا يزال ساري المفعول ، والمرسوم ٣٣ جاء ليرجعه إلى اختصاص القضاء العادي ، كما أن الفارق في أسعار الفائدة لا يعوض مخاطر تهريب الأموال ومخاطر التوظيف في عملة أقل استقراراً.

ج – إن ظاهرة جامعي الأموال لا تزال في الذاكرة ومن الصعب نسيان مآسيها.

٧–سيؤدي عدم الانسجام في تخفيض نسب الفوائد الدائنة بين المصارف خاصة للمصرف الزراعي الذي توحدت فوائده الدائنة مع باقي المصارف في حين أن فوائده المدينة متدنية بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي.

٨-إن تحريك أسعار الفائدة قد دفع المستثمرين إلى توقع ارتفاعات أو انخفاضات في أسعار الفائدة و ذلك حسب الحالة الاقتصادية لذلك سوف يخطط المدخرون استناداً لتصرفات المصرف المركزي و هذا يعد عنصراً إيجابياً في السياسة النقدية في سورية .

و السؤال المطروح الآن هل استطاعت السلطات النقدية تحقيق أهدافها في تحريك أسعار الفائدة للتأثير في التضخم ؟

* عندما خفضت السلطات النقدية من أسعار الفائدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ و حتى عام ٢٠٠٥ ، حققت الأهداف التالية :

١-زيادة حجم الطلب على الاستثمار حيث بلـــــغ الاستثمار في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٨٨ مليار ليرة سورية و هي تشكل نسبة ١٩ % من الناتج المحلي الإجمالي .

٢-زيادة المضاربة في العقارات بسبب توجه جزء من الإيداعات المسحوبة نحو تجارة العقارات .

٣-زيادة الإنتاج الصناعي و الزراعي بسبب انخفاض تكاليف القروض .

٤-مع تزايد الإنتاج يزداد الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة التشغيل .

* عندما رفعت السلطات النقدية من أسعار الفائدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ و حتى عام ٢٠٠٨ ، حققت الأهداف التالية :

١-تراجع حجم الطلب على الاستثمار حيث بلغ الاستثمار في عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٦٦ مليار ليرة سورية و هي تشكل نسبة ١٢ % من الناتج المحلي الإجمالي .

٢- انخفاض حجم المضاربة بالعقارات .

٣- انخفاض حجم الإنتاج الصناعي و الزراعي بسبب ازدياد تكاليف القروض .

٤-مع تراجع الإنتاج يقل الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة البطالة .

# المبحث الثاني
# أثر سياسة سعر الصرف على التضخم

**تمهيد :**

تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح ، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية . من هنا تتضح أهمية الفهم الكامل للقنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية إلى المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، و تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها ، وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات الدول كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية .

وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي و الاقتصادات الأجنبية .

ويعمل سعر الصرف على نقل أثر السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الفرعية ، هي قناتي الطلب والعرض الكليين ، وقناة التضخم . حيث نجد أن سعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية ، من خلال قناتي الطلب و العرض الكليين ، وتعرف هاتين القناتين باسم

**أثر الانتشار غير المباشر** حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين ، مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة . إذ إن إتباع سياسة نقدية توسعية من شأنه تخفض أسعار الفائدة المحلية الحقيقية ، مما يدفع برؤوس الأموال إلى خارج الدولة و يترتب على ذلك انخفاض سعر الصرف والذي يؤثر بدوره على الاقتصاد من خلال جانبي الطلب والعرض .

فبالنسبة لجانب الطلب ، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات ، وزيادة أسعار الواردات و ينتج عن ذلك نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي والناتج ، فتزيد معدلات التضخم . أما بالنسبة لجانب العرض ، فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية ، أي أن معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلي .

ومن جهة أخرى فإن سعر الصرف ينقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة ، من خلال قناة تعرف باسم **أثر الانتشار المباشر** حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرةً من خلال زيادة أسعار الواردات أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية . إذ إن السياسة النقدية التوسعية ، وما يترتب عليها من انخفاض في أسعار الفائدة ، وكذلك في الطلب على الأصول المحلية ، تؤدى في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف ، وبناء على ذلك ترتفع أسعار الواردات ، مما يزيد من معدلات التضخم .

وتتميز هذه القناة المباشرة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بسرعة أكبر من قناتي الطلب والعرض الكليين . وتجدر الإشارة إلى أن الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت ، فإن فعالية السياسة النقدية تقل ، وإن كانت لا تتلاشى تماماً فإنه عادة ما يوجد مدى واسع نسبياً يتحرك سعر الصرف في إطاره . وبهذا فإنه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي فإن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار ومن ثم تتمكن السياسة النقدية من التأثير على صافى الصادرات ، وإن كان بدرجة أقل وبصورة أبطأ .

**أولاً : أسعار الصرف في سورية :**

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد أي بلد وبقية بلدان العالم وإن تعدد أسعار الصرف كان السمة المميزة لنظام سعر الصرف الأجنبي في سورية حيث وصل عدد أسعار الصرف في الثمانينات والتسعينات حتى الـــ ٩ أسعار وهي[١] :

١-السعر الرسمي للدولار: حددته الحكومة بـــ ٣.٩٥ ل.س منذ ١٩٧٦/٤/٢٦ ثم ارتفع إلى ١١.٢٠ ل.س في ١٩٨٨/١/١ وتم التعامل به في المؤسسات الحكومة الاقتصادية والإدارية.

٢-الدولار الجمركي : تم تحديده بهدف استيفاء الرسوم الجمركية على هذا الأساس وقد استمر حتى عام ١٩٩٣ بمقدار ١١.٢٠ل.س ثم ارتفع إلى ٢٣ ل.س ثم إلى ٤٢ ل.س خلال السنوات ١٩٩٥-١٩٩٦.

٣- سعر صرف الطيران: يحدد هذا السعر حسب الأسعار في الدول المجاورة وقد بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ٢٢ ل.س واستمر في الارتفاع حتى وصل عام ١٩٩٤ إلى ٤٢ ل.س ثم ارتفع في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥ ل.س.

٤- دولار التصدير: أحدث هذا السعر في ١٩٨٩/٤/٢٥ بهدف ربط الاستيراد بالتصدير.

٥- السعر السياحي: تم تحديده بمقدار ١٦ ل.س عام ١٩٨٦ ثم ارتفع إلى ٢٢ ل.س في الأعوام التالية ثم ألغي فيما بعد.

٦- السعر التشجيعي: حدد بـــ ٢٢ ل.س للدولار الواحد في المصارف الحكومية في نيسان ١٩٨٦ وقد ساعد على تخفيض الصعود في الصرف وسرعان ما تحول على ٤٢ ل.س.

٧- السوق المجاورة: ويقصد به الصرف في الدول المجاورة كالأردن ولبنان وقد أصدرت الدولة القانون رقم ٢٤ عام ١٩٨٧ الذي منع على الأفراد الاتجار بالعملات الأجنبية وحيازتها.

---

١ علي كنعان ، **النظام النقدي والمصرفي السوري** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٣.

٨- سعر القطاع العام : تم تحديده في عام ١٩٩٠ للمؤسسات الحكومية الاقتصادية والإدارية عند مزاولة الاستيراد والتصدير وذلك بهدف الاقتراب من التكلفة الحقيقية وقد ارتفع إلى ٤٥.٥ ل.س عام ١٩٩٨ وما زال معمولاً به حتى الآن.

٩- سعر دولار النفط : تم تحديده بما يعادل الدولار الرسمي أي ١١.٢٠ ل.س لكن الدولة رفعته بهدف زيادة إيرادات الخزينة من قطاع النفط حيث بلغ ٢٣ ل.س عام ١٩٩٦ و٣٥ ل.س عام ١٩٩٧ و٤٥.٥ ل.س عام ١٩٩٨.

بعد ذلك قامت الحكومة بتقليص عدد أسعار الصرف إلى ما يلي:

أ- السعر الرسمي ١١.٢٠ل.س.

ب- دولار التصدير ويتراوح بين ٥٥-٦٠ ل.س.

ج-السوق المجاورة: ويتراوح بين ٥٠-٥٢ ل.س.

د- الدولار الجمركي وهناك أسعار عدة وهي ٤٢ ل.س، و ٢٣ ل.س بحسب السلع.

هـ- القطاع العام والحسابات الحكومية وهو ٤٥.٥ ل.س.

**ثانياً : سياسة تعدد أسعار الصرف :**

إن تعدد أسعار الصرف في سورية أدى إلى مجموعة من النتائج السلبية التي أثرت في الاقتصاد الوطني بشكل كبير وتتمثل هذه النتائج في: [١]

١-تم تسعير المنتجات استناداً إلى الأسعار الحقيقية بغض النظر عن قيمة الدولار المخصص لاستيراد هذه المواد الأمر الذي أدى إلى تحقيق مزايا للمستوردين على حساب المصارف الحكومية.

٢-لقد أسهم دولار التصدير برفع تكلفة الصناعة السورية بمقدار ٢٠% نظراً إلى أن سعره في السوق بين ٥٥-٦٠ ل.س للدولار بينما سعر الدولار في المصارف الحكومية يبلغ

---

١ علي كنعان ، المرجع السابق ، ص١٠٣، ص١٠٧.

٤٦.٥ ل.س وهذا ما أدى إلى رفع تكلفة الصناعة السورية وتخفيض قدرتها على المنافسة في السوق الدولية.

٣-توجيه المستثمرين إلى القطاعات التي تدر دخلاً مرتفعاً ولها معاملة خاصة في أسعار الصرف وخاصة السياحة والخدمات والتجارة وتراجعت الزراعة والصناعة في الاقتصاد الوطني.

٤-حرمان الخزينة السورية من أهم مورد لها وهو الضرائب فيما لو تم توحيد أسعار الصرف واستيفاء الضرائب بشكل عادل.

٥-حرمان المصارف من عمولات التحويل بين العملات واستفاد من ذلك السماسرة والسوق المجاورة في لبنان نتيجة هذا الحصر.

إن أسعار الصرف المتعددة قد أدت إلى بروز بعض التشوهات في المبادلات التجارية والعلاقات السعرية بين الداخل والخارج ، كما أن نشوء أسعار صرف غير واقعية شكل حافز لظهور سوق العملات خارج الجهاز المصرفي و تحويل المدخرات إليها، الأمر الذي نتج عنه انخفاض في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية لا سيما في فترة الثمانينات . ولقد قامت السلطات النقدية بالعمل على تلافي هذه النتائج السلبية لتعدد أسعار الصرف و ذلك بالسعي إلى توحيد سعر الصرف و ذلك بشكل تدريجي و مدروس و لكن في رأينا لتوحيد سعر الصرف لا بدَّ من أن يترافق مع تفعيل عمل السياسة النقدية حيث إنه يتطلب وجود سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات التي تمكنها من استخدام أدوات السياسة النقدية بحرية مطلقة للتدخل في سوق الصرف و تحريكه تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة و هذا الأمر لم يكن ممكناً في ظل تعطيل قانون النقد الأساسي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣ ، أما بعد عام ٢٠٠٢ حيث صدر قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ و تم تشكيل سلطة نقدية عليا فأصبح الأمر ممكناً .

**ثالثاً : سياسة توحيد أسعار الصرف :**

و قد كان لتوحيد سعر الصرف في سورية العديد من الميزات[1] :

١-تمكين المنشآت الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية (العام و الخاص و المشترك)من قياس التكلفة الحقيقية لإنتاجها و تحديد ريعيتها ودرجة أدائها الاقتصادي بالإضافة إلى إمكانية توحيد المعاملات بين هذه القطاعات.

٢-يشكل عامل جذب حقيقي للاستثمارات الخارجية،و يساهم في إعادة الثقة بالعملة المحلية و بالاقتصاد الوطني نتيجة وضوح و شفافية القوانين.

٣-يضمن توحيد سعر الصرف للمصارف المحلية تحقيق موارد مالية بالقطع الأجنبي القابل للتحويل نتيجة جذب المدخرات السورية الموجودة في الداخل.

٤-يؤدي إلى تزايد نشاط المصارف المحلية نتيجة لزيادة عمليات تحويل و تلقي الودائع بالقطع الأجنبي نتيجة لزيادة الثقة للمتعاملين بها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مساهمتها في الحصول على أرباح كبيرة.

٥-زيادة حصيلة الخزينة من الرسوم الجمركية و ذلك نتيجة تطبيق سعر الصرف الحقيقي على قيمة مستوردات القطاع العام مما يؤدي إلى رفع قيمتها، و بالتالي يؤدي إلى زيادة موارد الخزينة العامة.

٦-تلافي وجود السوق غير النظامية وذلك بالقيام بعمليات البيع والشراء بالسعر الحقيقي للقطع من جميع المصارف العاملة على حد سواء.

---

١ فادي الخليل ، ثناء أبا زيد ، نسرين زريق ، **الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية** ، مجلة جامعة تشرين ، المجلد ٢٨ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٦ .

إن السياسة النقدية في سورية ، والتي اتسمت بتعددية نظام أسعار الصرف وأسعار فائدة صارمة وتحكم حكومي مباشر في النظام المصرفي ، شهدت مؤخراً بعض التغييرات ، والتي تستهدف الاتجاه نحو تحقيق مزيداً من المرونة والاستجابة لأوضاع السوق .

وبدأت عملية إصلاح السياسة النقدية في سورية بإصدار القانون رقم /٢٣/ لعام /٢٠٠٢/ الذي أحيا دور مجلس النقد والتسليف وأعاد زمام السلطة النقدية إلى مصرف سورية المركزي وتم إعلان التزام السياسة النقدية بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية كهدف وسيط يمكن التحكم به من خلال تحريك معدلات الفائدة باعتبارها الأداة الأساسية المتوفرة حالياً بمتناول السياسة النقدية ، وإعلان تبني نظام سعر صرف يضمن إدارة فعالة لسعر صرف حقيقي مستقر والأهمّ من ذلك كله وفي خطوة كان لها أبلغ الأثر على لجم التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ، تقرّر فك الارتباط بين الليرة السورية والدولار الأميركي ، وجرى ربطها بوحدة حقوق السحب الخاصّة* ، مما ساهم في استقرار قيمة الليرة السورية بل في تحسينها .

وفي نفس الاتجاه الإصلاحي ، تمّ تحرير الحساب الجاري من ميزان المدفوعات بالسماح للمصارف بتمويل المستوردات ، واتخذت خطوات ملموسة باتجاه التحرير التدريجي والمضبوط للحساب الرأسمالي من ميزان المدفوعات .

**رابعاً : الصادرات و الواردات و أسعار الصرف :**

تؤدي الزيادة في أسعار السلع في البلدان الصناعية المتقدمة نتيجة الارتفاع في أسعار المواد الخام وبقية عناصر الإنتاج إلى حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية والتي تنتقل إلى الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في أسعار الواردات ، وذلك على اعتبار إن البلد المستورد لسلعة من

---

* وحدة السحب الخاصة و تعني العملة التي يتعامل بها صندوق النقد الدولي ، و هي عبارة عن نسب ترجيحية بين العملات الأربعة الأساسية في الصندوق و هي الدولار و الجنيه الإسترليني و الين الياباني و اليورو الأوربي و يحتل كل واحد منهم الأوزان التالية : ( ٤٤ % دولار أمريكي ، ٣٤ % يورو أوربي ، ١١ % ين ياباني ، ١١ % جنيه إسترليني )

الخارج لا يستورد سلعة فحسب ، ولكنه يستورد قيمة لتلك السلعة أيضاً ، وعليه فإن حدوث ارتفاع في أسعار السلع التي يستوردها البلد لابد أن ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية ، يعتمد في تأثيره على طبيعة ونوعية السلع المستوردة .

وتعتمد درجة تأثير الزيادة في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية على مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

١- الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد القومي ، والتي تقاس من خلال النسبة التي تمثلها الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي ، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي ، كلما زاد تأثيرها على الأسعار المحلية ، وكلما انخفضت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي كلما قل تأثيرها على مستويات الأسعار المحلية

٢- حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار العالمية نتيجة الزيادة في أسعار مواد الطاقة أو المواد الخام أو ارتفاع أسعار الفائدة في السوق الدولية مما ينعكس في صورة زيادة في مستويات الأسعار المحلية ، نتيجة الارتفاع في تكاليف استيرادها .

٣- طبيعة هيكل الواردات في الاقتصاد الوطني ، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الواردات من السلع الغذائية إلى إجمالي الواردات لمواجهة الزيادة في حجم الاستهلاك المحلي كلما زاد تأثير الارتفاع في أسعار الواردات على مستويات الأسعار المحلية ، وذلك لصعوبة ضغط حجم الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية الضرورية التي تتزايد نتيجة الزيادة في معدلات نمو السكان ، وعلى العكس من ذلك في حالة ارتفاع الواردات من السلع الكمالية وارتفاع نسبتها إلى إجمالي الواردات ، والتي يمكن ضغط حجم الاستهلاك منها من خلال اتخاذ الإجراءات التي تحد من الزيادة في حجم الواردات من السلع الكمالية ، وبالتالي انخفاض تأثير التغيرات في أسعارها على مستويات الأسعار المحلية .

لقد ساهمت الزيادة في أسعار الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني ، وذلك لاعتماد الاقتصاد السوري على الواردات السلعية بدرجة كبيرة ، سواء كانت سلعاً استهلاكية أو استثمارية لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ، نظراً للجمود الذي يعانيه جهاز الإنتاج المحلي .

ويمكننا بإيجاز سرد أهم العوامل الخارجية المسببة للتضخم في سورية بـــ :

١- تبعية الاقتصاد السوري للاقتصاد العالمي وانخفاض الناتج الصناعي والزراعي وانكشافه على الاقتصاد العالمي ، مما يعني انتقال واستيراد عوامل الأزمة التضخمية إلى الاقتصاد السوري بشكل عام . ويتأكد هذا من خلال الأرقام الإحصائية التي تؤكد الفرق الكبير بين الواردات التي يشمل القسم الأكبر منها على المواد المصنعة و التي تدخل مباشرة في العمليات الإنتاجية وبين الواردات من المواد نصف المصنعة ، فقد بلغت الواردات من المواد المصنعة ٢٤٣٢٤ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٥ ، بينما ارتفع في عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٢٦٨.٢٦٥ مليار ليرة[١]. وفي نفس السنوات أيضاً تطورت وارداتنا من المواد النصف مصنعة من ٢٣٨٧٩ مليون ليرة سورية ، إلى ١٩٢٢٥٣ مليون ليرة سورية .

٢- ارتفاع أسعار النفط العالمي ، مما شكل بحق فورة نفطية ثالثة ، مما أدى إلى ارتفاع مجمل الأسعار في السوق العالمية ، وقد انعكس ارتفاع أسعار النفط العالمي سلباً على البلدان المتخلفة والتابعة اقتصادياً والتي تعتمد بشكل أساسي على استيراد المواد الخام والمشتقات النفطية و المواد المصنعة و نصف المصنعة مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والذي يؤدي بدوره إلى تدهور مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعات الوطنية .

---

١ الأرقام أخذت من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة .

نورد فيما يلي جدولاً بالصادرات و الواردات ليوضح لنا أثر العامل الخارجي على التضخم في سورية :

**جدول رقم ( ١٥ )**

**يبين قيمة الواردات و الصادرات السورية** * ( مليون ل . س )

| السنوات | قيمة الصادرات | قيمة الواردات | معدل التضخم |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٤٤٥٦٢ | ٥٢٨٥٦ | ٧.٦ |
| ١٩٩٦ | ٤٤٨٨٧ | ٦٠٣٨٥ | ٨.٨ |
| ١٩٩٧ | ٤٣٩٥٣ | ٤٥٢١١ | ٢.٢ |
| ١٩٩٨ | ٣٢٤٤٣ | ٤٣٧٢٥ | -١.١ |
| ١٩٩٩ | ٣٨٨٨٠ | ٤٣٠١٠ | -١.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٢١٦١٩٠ | ١٨٧٥٣٥ | |
| ٢٠٠١ | ٢٤٣١٧٩ | ٢٢٠٧٤٤ | ٣.٠ |
| ٢٠٠٢ | ٣٠١٥٥٣ | ٢٣٥٧٥٤ | ١.٠ |
| ٢٠٠٣ | ٢٦٥٠٣٩ | ٢٣٦٧٦٨ | ٤.٨ |
| ٢٠٠٤ | ٣٤٦١٦٦ | ٣٨٩٠٠٦ | ٤.٦ |
| ٢٠٠٥ | ٤٢٤٣٠٠ | ٥٠٢٣٦٩ | |
| ٢٠٠٦ | ٥٠٥٠١٢ | ٥٣١٣٢٤ | ١٠.٠ |
| ٢٠٠٧ | ٥٧٩٠٣٤ | ٦٨٤٥٥٧ | ٤.٥ |
| ٢٠٠٨ | ٧٠٧٧٩٨ | ٨٣٩٤١٩ | ١٤.٨ |

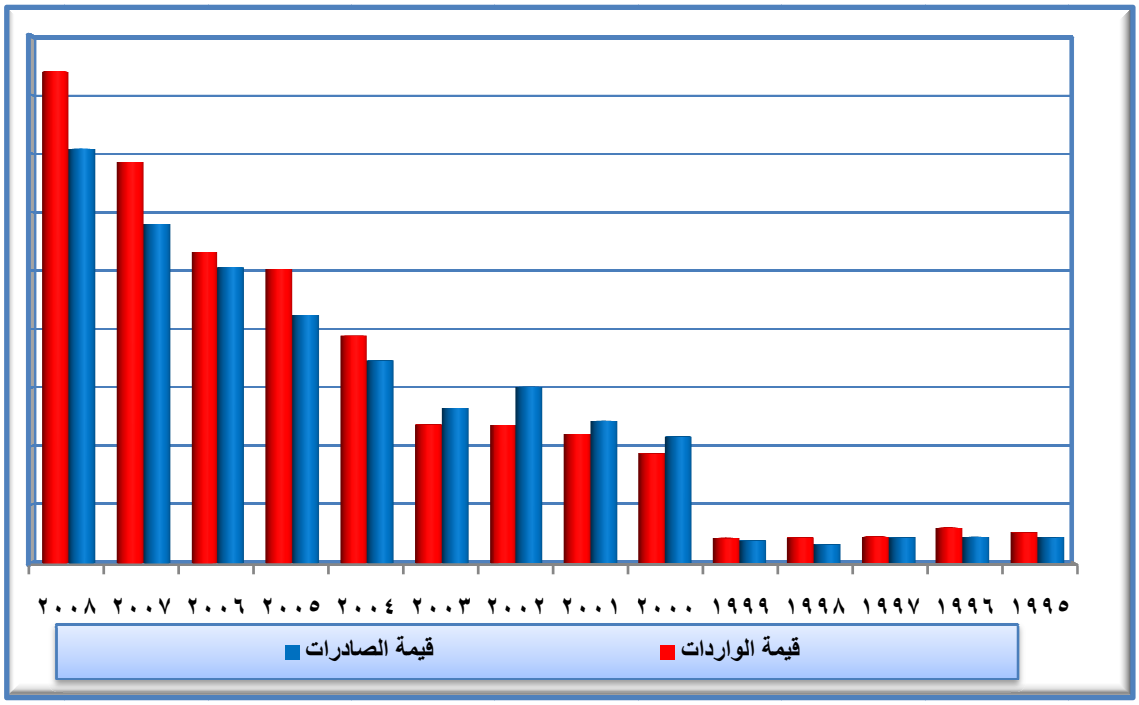
المصدر : المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة .

* السعر الرسمي للدولار ١١.٢٥ ل.س للواردات و ١١.٢٠ ل.س للصادرات حتى عام ١٩٩٩ – و السعر الرسمي للدولار ٤٦.٥٠ ل.س للواردات و ٤٦ ل.س للصادرات من عام ٢٠٠٠ – و السعر الرسمي للدولار ٤٨.٦٥ ل.س للواردات و الصادرات عام ٢٠٠٤ – و السعر الرسمي للدولار ٥٠ ل.س للواردات و حسب السعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٥ للصادرات .

يتضح لنا من خلال الجدول رقم ( ١٥ ) ، إن قيمة الصادرات قد بلغت ٤٤٥٦٢ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٥ في حين بلغت قيمة الواردات ٥٢٨٥٦ مليون ليرة سورية أي أن قيمة الصادرات أقل من الواردات وظل هذا الحال قائماً حتى عام ٢٠٠٠ أي أن العجز في الميزان التجاري كان لصالح العالم الخارجي نظراً إلى الانفتاح الاقتصادي و زيادة الاستيراد من التجهيزات و الآليات الصناعية التي استوردها القطاع الخاص في هذه الفترة ، ثم أخذت الصادرات تزداد من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٣ بنسب متفاوتة حيث بلغ أعلى مستوى لها عام ٢٠٠١ حيث كان الرصيد لصالح الاقتصاد الوطني و يعود هذا التزايد إلى عوامل عديدة من أهمها تخفيض سعر الصرف الرسمي إلى ٤٦.٥٠ ليرة سورية مقابل الدولار الواحد للواردات و إلى ٤٦ ليرة سورية للصادرات ، ثم عادت قيمة الواردات لتتجاوز قيمة الصادرات ، فقد بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٥ مبلغ ٤٢٤٣٠٠ مليون ليرة سورية في حين بلغت قيمة الواردات مبلغ ٥٠٢٣٦٩ ليرة سورية في نفس العام . و نلاحظ في الوقت نفسه أن معدلات التضخم في النصف الأول من فترة الدراسة تتراجع مع تراجع قيمة الواردات ، إذ أن الزيادة في قيمة السلع والخدمات المستوردة تمثل إحدى قنوات انتقال التضخم الخارجي إلى الاقتصاد السوري ، الأمر الذي يعكس أهمية السلع المستوردة في الاقتصاد الوطني و مدى تأثيره على معدلات التضخم ، و يلاحظ الأمر نفسه خلال النصف الثاني أي مع تزايد قيمة الواردات تزايدت معدلات التضخم من جديد .

**الشكل رقم ( ١٧ )**

**يبين تطور الصادرات و الواردات السورية خلال فترة الدراسة**




و بناءاً على ذلك نلاحظ إن العلاقة بين الصادرات و معدلات التضخم علاقة عكسية و إن العلاقة بين الواردات و معدلات التضخم علاقة طردية إذ إنه مع تزايد الصادرات تراجعت معدلات التضخم و مع تزايد الواردات تزايدت معدلات التضخم ، و أصبحت بإمكان السلطات النقدية التأثير على هذه العلاقة حيث سمحت للمصارف بتمويل المستوردات بغض النظر عن الصادرات و كذلك ببيع المواطنين عشرة آلاف دولار لمن يرغب بالذهاب للحج و العلاج و السفر للخارج و هي إجراءات تدخل ضمن التحرير التدريجي لسعر الصرف .

# المبحث الثالث
# أثر نمو العرض النقدي على التضخم

**تمهيد :**

يقوم مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسات الاقتصادية النقدية و المالية سواء في البلدان النامية أو المتقدمة ، و بأن عملية التنمية تتم بأقل ضغط ممكن على الأسعار كضرورة من ضرورات التنمية المتوازنة . فمستويات النمو الاقتصادي ترتبط بالدرجة التي تتحقق عندها مستويات الاستقرار و التوازن في الاقتصاد القومي ، بحيث يهدفان إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج الكلي أو الدخل القومي و تحقيق مستويات من الأسعار متوازنة مع حجم العمالة المتحققة . و بمعنى آخر الحيلولة دون حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار بالتحكم في حجم الأنفاق الكلي و خلق مستوى من الطلب الفعلي متوازن مع درجة العمالة الكاملة ، الأمر الذي يمنع تفشي الظواهر التضخمية و يثبت القيمة الحقيقية للوحدة النقدية المتداولة و يحافظ على الاستقرار في القوة الشرائية و بحيث يشكل بالتالي دعائم أساسية في تأمين أسباب النمو الاقتصادي المتوازن بزيادة حجم المدخرات كجزء من أهداف السياسات الاقتصادية المحلية . على أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأحكام الرقابة على الظواهر التضخمية كسياسة مثلى لضبط حركات الأسعار بتحقيق أكبر قدر ممكن من الثبات النسبي لقيم النقود لا يعني منع طرح أية زيادات في الكميات النقدية المتداولة بقدر ما يعني التحكم في تلك الزيادات النقدية و تثبيتها عند مستوى متوازن مع حجم العمالة الكاملة و المتحققة أي مع حجم الإنتاج الكلي المتحقق .

و انطلاقاً من مبدأ تحقيق النمو بعيداً عن مشاكل التضخم فلا بد من التدخل الحكومي المباشر في مجريات الأمور و المتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي بأكمله كالتدخل في ميكانيكية جهاز الأثمان و إبطال فعاليته في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة و التقليل من حركة و فاعلية الاستهلاك و الاستثمار[1] . و هذا يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات النقدية و المالية ، فهي تعالج بوسائلها المختلفة ضرورة تحقيق الاستقرار و التوازن النقدي أثناء عمليات التنمية بالتأثير في حجم النقود و استخدامها و من ثم في مستويات الإنفاق الكلي أي حجم الطلب الفعلي .

و من هنا يقع على عاتق السلطات النقدية مسؤولية تقدير الحجم الأمثل من التضخم اللازم لتحقيق الأهداف التنموية المرسومة و ذلك تبعاً لحجم الاستثمارات التنموية و مراعاة لطبيعة الظروف و الأوضاع الهيكلية وصولاً إلى ضبط حركة الاتجاهات و الضغوط التضخمية لمستويات الأسعار عند نقطة التوازن مع حجم العمالة الكاملة ، فتقرر الجهة القائمة على التمويل حجم الإنفاق الكلي تبعاً لمستويات النشاط الاقتصادي . و يتوقف عامل الاستقرار النقدي في ضبط التضخم على تحديد نوعية ذلك التضخم ، كأن يكون تضخم تكلفة أو تضخم ناشئاً عن جذب الطلب و بالتالي يختلف علاج التضخم في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة ، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلٍ منها ، وكذلك اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية أو المتخلفة ، وعليه فإن علاج التضخم في اقتصادات البلدان المتقدمة تستلزم تنفيذ مجموعة من السياسات التي قد لا تكون فعالة في علاج التضخم في البلدان النامية أو المتخلفة ، حيث يرى العديد من الاقتصاديين بأن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالي فإن علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط

---

١ أحمد جامع ، **النظرية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ٤٢٣ .

حجم الطلب الكلي ، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الاقتصاد ، وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية ، وتخفيض حجم الاستهلاك ، كما يوصف التضخم في اقتصادات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم تكلفة ، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج وبما يساهم في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ، نظراً لأن النمو الاقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي ، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار . و الجدير بالتنويه في هذا المجال إلى أن فاعلية السياسة النقدية و الائتمانية في رقابتها على مستويات الأسعار تتحدد بالتحكم في معدلات حجم الإنفاق الكلي تبعاً لمستويات النشاط الاقتصادي المتحقق باستخدام وسائلها في التأثير على عرض النقود ، و وسائل الدفع الحاضرة و المستقبلية و ذلك عن طريق ميكانيكية سياسة فرط التوسع أو الانكماش الائتماني . و هذا يتوقف على حجم النقود المتداولة أو تبعاً لسهولة الاقتراض و قلة تكاليفه أو سهولة التكيف باستخدامه ، و هذا يعتبر بدوره من صميم السياسة النقدية و الائتمانية التي تمارسها السلطات الحكومية في إدارتها و مراقبتها للنقود و الائتمان .

و الجدير بالتنويه أيضاً ، إن فاعلية السياسة النقدية و الائتمانية في تحقيقها لأهدافها قد تصطدم بالتضارب بين الأهداف : كالتضارب فيما بين العمالة الكاملة و مكافحة التضخم ، فتحقيق العمالة الكاملة بالتوسع في الإنفاق الكلي و الدخول تتعارض مع سياسة تثبيت مستويات الأسعار ، و على العكس فهو يؤدي إلى ارتفاعها مما يؤدي في النهاية إلى عجز في ميزان المدفوعات[1] . و كالتضارب فيما بين تحقيق النمو الاقتصادي برفع معدلات الإنتاج أو الدخول القومية و السياسة الرامية إلى المحافظة على القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

---

١ إسماعيل هاشم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

إذ يقول " **ميلتون فريدمان** " في هذا الشأن : من الصعوبة ضبط الأسعار دون ضبط معدل زيادة كميات النقود ولا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء لخفض معدل زيادة كمية النقود والدليل على ذلك تجربة ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

و يرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بـ" **الحجم الأمثل لكمية النقود** " ، إذ أن الحجم الأمثل لكمية النقود يتمثل في ذلك الحجم من النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ، والذي يمكن أن يقاس بقسمة التغير في كمية النقود على التغير في الناتج المحلي الإجمالي . وتعد الزيادة في كمية النقود غير تضخمية في حالة تساوي الزيادة في المعروض النقدي مع الزيادة في حجم الطلب على النقود والتي تتناسب مع الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة الزيادة في عرض النقود بصورة تزيد عن حجم الطلب على المعروض النقدي والتي لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، فأن ذلك يساهم في حدوث فجوات تضخمية تساهم في حدوث ارتفاعات متتالية في مستويات الأسعار المحلية .

**أولاً : العرض النقدي والعجز المالي :**

يزداد عجز الموازنة في حالات الرواج و التضخم نظراً لانخفاض الواردات العامة للدولة وازدياد النفقات العامة ، و بالمقابل ينخفض حجم العجز في حالات الركود نظراً لانخفاض النفقات العامة[1] . إنّ تناولنا لموضوع الإصدار النقدي في سورية إنما هو لأجل التعرف على طبيعة هذا الإصدار و أثره ، ذلك أن للكتلة النقدية علاقة وطيدة بمؤشرات الاختلال المسجلة على مستوى الاقتصاد .

---

١ حمدي الصباحي ، **دراسات في الاقتصاد العام ، نظرية السياسة المالية** ، مغرب ، الدار المغربية للنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣٤ .

إذ أن سورية تعاني كباقي الدول النامية من عدم توافر سوق المال المناسب للإقراض ، و لذلك تضطر لزيادة الإصدار لتمويل عجز الموازنة ، و يتم تغطية هذا العجز بالقروض الخارجيـــة و بالاقتراض من المصرف المركزي و قد بلغ الاقتراض من المصرف المركزي حتى نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي ٣١٨ مليار ليرة سورية[١] .

و مما لاشك فيه أن الاعتماد على المصرف المركزي لتمويل عجز الموازنة بهذا الحجم الكبير يُشكل ظاهرة تؤثر على الاستقرار المالي و الاقتصادي في القطر نظراً لما يؤدي إليه هذا النمط من تمويل العجز من زيادة في السيولة الداخلية و تفاقم الضغوط التضخمية.

و فيما يلي جدول يوضح مدى تطور العرض النقدي و العجز المالي في سورية خـــلال فتـــرة الدراسة :

**جدول رقم ( ١٦ )**

**العلاقة بين الكتلة النقدية بالعجز المالي في سورية** ( مليار ل . س ) .

| السنة | العرض النقـــــدي | العجز المخطط | العجز \ الكتلة |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٣١٦.٧ | ٣٦.٤ | ١١.٥ |
| ١٩٩٦ | ٣٤٨.٦ | ٥٠.٨ | ١٤.٦ |
| ١٩٩٧ | ٣٧٧.٨ | ٥٢.٣ | ١٣.٨ |
| ١٩٩٨ | ٤٣٥.٦ | ٧٧.٧ | ١٧.٨ |
| ١٩٩٩ | ٤٨٨.٥ | ٨٠.٩ | ١٦.٦ |
| ٢٠٠٠ | ٥٨٦.٢ | ٩١.٦ | ١٥.٦ |
| ٢٠٠١ | ٧٣٠.٤ | ٩٢.٧ | ١٢.٧ |
| ٢٠٠٢ | ٨٧٥.٤ | ١٠٦.٨ | ١٢.٢ |
| ٢٠٠٣ | ٩٤٦.٧ | ١٢٥.٣ | ١٣.٢ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٧٣.٥ | ١٤٣.٥ | ١٣.٤ |
| ٢٠٠٥ | ١٢٠٠.٦ | ١٠٣.٨ | ٨.٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٣١٠.٧ | ٥٨.٨ | ٤.٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٤٧٢.٦ | ٨٤.٣ | ٥.٧ |
| ٢٠٠٨ | ١٦٥٦.١ | ١٩٢.٢ | ١١.٦ |

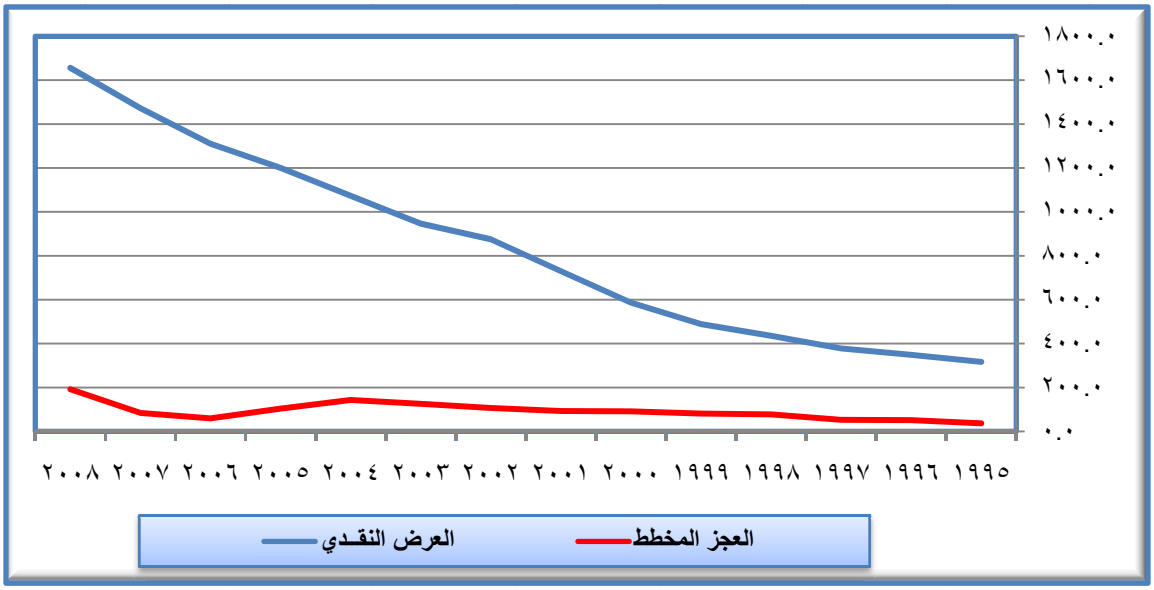
المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة .

١ المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٨

يلاحظ من خلال الجدول رقم ( ١٦ ) إن حجم العجز المالي بلغ ١١.٥ % من حجم الكتلة النقدية في عام ١٩٩٥ لتصل إلى حده الأعلى في عام ١٩٩٨ حيث بلغ نسبة العجز ١٧.٨ % من حجم الكتلة النقدية ، و مع تزايد حجم العجز المالي المخطط نلاحظ تزايد حجم الكتلة النقدية الأمر الذي يؤكد رغبة الدولة في تمويل عجز الموازنة من خلال مصدر يعرف بأنه مصدر تضخمي . و قد اتبعت الدولة سياسة التمويل بالعجز سابقاً و خاصة خلال عقدي الستينات و السبعينات لتمويل مشاريع القاعدة الأساسية و دعم الخدمات الاجتماعية ، و بالتالي فقد كان للنقد دوراً هاماً و ايجابياً في تلك المرحلة ، و لكن مع حدوث التضخم الكبير في أواسط الثمانينات نتيجة الاستمرار بهذه السياسة و بالتالي انخفاض قيمة الليرة السورية ، لجأت الدولة إلى سياسة انكماشية( تقشفية ) لمواجهة هذا التضخم فبدأت بزيادة الضرائب و خفضت الإصدار النقدي الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة العجز إلى الكتلة النقدية و كذلك انخفض على أثر ذلك معدل التضخم .

**الشكل رقم ( ١٨ )**

**يبين مساهمة العرض النقدي في العجز المالي**



**ثانياً : الإصدار النقدي و التضخم :**

إن النقديون يرون أن علاج التضخم يجب أن يحتل المكانة الأولى في أولويات السياسة الاقتصادية ، و بما أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة يتوجب على السلطات النقدية ضبط معدلات نمو النقد بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج القومي ، و في هذا الخصوص يجب استخدام سعر الفائدة للتأثير في الطلب على النقد صعوداً و هبوطاً [١].

و لمعرفة مدى مساهمة الكتلة النقدية في نشوء التضخم ، لا بد من الاعتماد على إحدى طرق حساب معدلات التضخم و التي تأخذ العرض النقدي بالحسبان ، و هذه الطريقة تسمى طريقة " **معدل الضغط التضخمي** " . إن هذه الطريقة تقوم على أساس مقارنة التغير المئوي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل التغير المئوي للكتلة النقدية . نستخدم هذه الطريقة لمعرفة فيما إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من تضخم نقدي أو يعاني من انكماش نقدي ، أي مدى مساهمة العرض النقدي في نشوء التضخم ، فإذا كان معدل التغير للكتلة النقدية يفوق مثيله للناتج المحلي فهذا يعني أننا أمام الحالة الأولى أي ( تضخم نقدي ) ، و إذا كان معدل التغير للناتج المحلي يفوق مثيله للكتلة النقدية فأننا أمام الحالة الثانية أي ( انكماش نقدي ) ، و لدى القيام بحساب معدل التغير النسبي السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي ( بالأسعار الجارية ) و الكتلة النقدية تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول التالي :

---

١ رمزي ذكي ، **التضخم المستورد** ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ .

## جدول رقم ( ١٧ )

**مساهمة الكتلة النقدية في نشوء التضخم** ( مليون ل.س ).

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي | العرض النقـــــدي | معدل نمو العرض النقدي | معدل الضغط التضخمي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٥٧٠٩١٤ | ١٢.٨ | ٣١٦٧٤١ | ٩.٢ | -٣.٦ |
| ١٩٩٦ | ٦٩٠٨١٢ | ٢١.٠ | ٣٤٨٥٧١ | ١٠.٠ | -١١.٠ |
| ١٩٩٧ | ٧٤٥٦٣٣ | ٧.٩ | ٣٧٧٧٥٨ | ٨.٤ | ٠.٤ |
| ١٩٩٨ | ٧٩٠٤٠٥ | ٦.٠ | ٤٣٥٥٦٥ | ١٥.٣ | ٩.٣ |
| ١٩٩٩ | ٨١٩١٢٥ | ٣.٦ | ٤٨٨٥١٣ | ١٢.٢ | ٨.٥ |
| ٢٠٠٠ | ٩٠٣٩٠٣ | ١٠.٣ | ٥٨٦١٦٤ | ٢٠.٠ | ٩.٦ |
| ٢٠٠١ | ٩٧٤٠١٥ | ٧.٨ | ٧٣٠٣٩٣ | ٢٤.٦ | ١٦.٨ |
| ٢٠٠٢ | ١٠١٦٥١٢ | ٤.٤ | ٨٧٥٤٢٧ | ١٩.٩ | ١٥.٥ |
| ٢٠٠٣ | ١٠٦٧٣٤٢ | ٥.٠ | ٩٤٦٧٥٦ | ٨.١ | ٣.١ |
| ٢٠٠٤ | ١٢٦٣١٥٣ | ١٨.٣ | ١٠٧٣٥٥١ | ١٣.٤ | -٥.٠ |
| ٢٠٠٥ | ١٤٩٣٨٦٢ | ١٨.٣ | ١٢٠٠٦٩٢ | ١١.٨ | -٦.٤ |
| ٢٠٠٦ | ١٧٠٤٩٧٤ | ١٤.١ | ١٣١٠٦٩٥ | ٩.٢ | -٥.٠ |
| ٢٠٠٧ | ٢٠١٧٨٢٥ | ١٨.٣ | ١٤٧٢٦٠٩ | ١٢.٤ | -٦.٠ |
| ٢٠٠٨ | ٢٤٤٥٠٦٠ | ٢١.٢ | ١٦٥٦١٠٠ | ١٢.٥ | -٨.٧ |

النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة .

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ١٧ ) ، إن هناك تأرجح بين الزيادة و النقصان في معدلات التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما بين عام و آخر . فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ١٩٩٥ مثلاً زيادة سنوية مقدارها ١٢.٨ % ، ارتفع

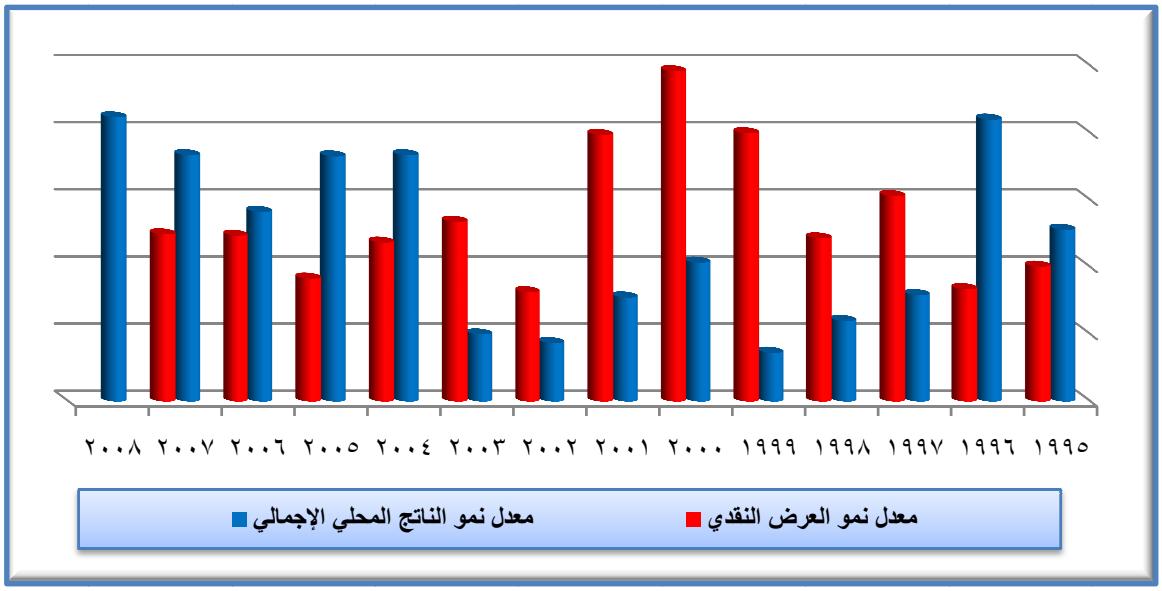
بعد ذلك في عام ١٩٩٦ إلى ٢١ % ثم تراجع في عام ١٩٩٧ إلى ٧.٩ % و إلى ٦ % في عام ١٩٩٨ و من ثم إلى ٣.٦ % في عام ١٩٩٩ ليرتفع في عام ٢٠٠٠ و يسجل نسبة ١٠.٤ % ثم انخفض تدريجياً ليصل إلى ٥ % عام ٢٠٠٣ و عاد للارتفاع مجدداً و بمعدل مرتفع بمقدار ١٧.٥ % عام ٢٠٠٤ و وصل إلى معدل ١٨ % عام ٢٠٠٥ .

و بالمثل نجد نفس التأرجح بين الزيادة و النقصان في معدلات التغير النسبي للعرض النقدي في الأعوام ذاتها مسجلةً حد أدنى ٨.١ % عام ٢٠٠٣ و حد أعلى ٢٤.٦ % عام ٢٠٠١ .

و يتضح من خلال الجدول وجود انكماشاً نقدياً في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بلغ حدها الأعلى ١١% في عام ١٩٩٦ و هو ناتج عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يفوق النمو السنوي للعرض النقدي ، أما الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٧ – ٢٠٠٣ تميزت بوجود ضغوط تضخمية ناتجة عن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بلغ حدها الأدنى ٠.٤ % في عام ١٩٩٧ و حدها الأعلى ١٦.٨ % في عام ٢٠٠١ ، و مع تزايد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ بمعدلات تزيد عن تزايد حجم العرض النقدي ظهر انكماش نقدي مجدداً .

**الشكل رقم ( ١٩ )**

**يبين العلاقة بين نمو العرض النقدي و نمو الناتج المحلي الإجمالي**



**ثالثاً : العرض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي :**

هناك ارتباط تام و وثيق بين التغيرات في العرض النقدي و التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي إذ إن التغير في أحدهما سيؤدي إلى التغير في الآخر و بنفس الاتجاه ، و إن قدرة المصارف المركزية على التأثير على معدلات التضخم ترتبط بصورة مباشرة بقدرتها على ضبط معدلات نمو العرض النقدي بالتوازي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ، وخاصة في الحالات التي يكون فيها نمو العرض النقدي هو الهدف الوسيط للسياسة النقدية أو الهدف الداعم للهدف الوسيط ، ومن هذا المنطلق فقد عمل المصرف المركزي في سورية على ضبط معدلات نمو العرض النقدي بشكل يدعم هدفه في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار . و قد اختلفت النظريات الاقتصادية في تحديد نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ذهبت النظرية الكلاسيكية إلى إنه يجب ألا يتجاوز نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ % و أن أي نسبة تفوق النسبة المذكورة سوف تشكل ضغوطاً تضخمية ، أما النظرية الكينزية فقد رفعت نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي الواجب تحقيقه لتصل إلى ٣٠ % كحد أعلى و أن أي نسبة لم تتجاوز النسبة المذكرة فأننا نقول إن اقتصاد هذه الدولة أو تلك في حالة استقرار في مستويات الأسعار ، أما بحسب النظرية النيوكلاسيكية فأن أي نسبة للعرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق نسبة ٥٠ % فأن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد . و من خلال النظريات السابقة نستطيع أن نستدل على حدوث التضخم في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة لذلك نورد الجدول التالي :

جدول رقم ( ١٨ )

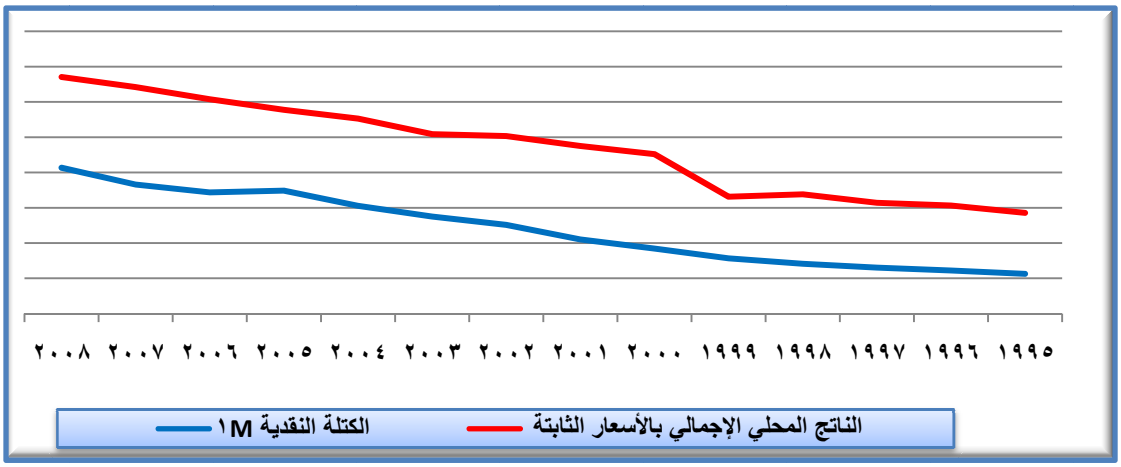
يبين نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي( مليون ل . س )

| السنة | الكتلة النقدية M١ | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | الكتلة النقدية / الناتج المحلي |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٢٢٤٩٦٧ | ٥٧٠٩٧٥ | ٣٩.٤ |
| ١٩٩٦ | ٢٤٣٩٤٧ | ٦١٢٨٩٦ | ٣٩.٨ |
| ١٩٩٧ | ٢٦٠٨١٩ | ٦٢٨١٤٨ | ٤١.٥ |

| ١٩٩٨ | ٢٨١٨٩٨ | ٦٧٥٨٨٨ | ٤١.٧ |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٩ | ٣١٣٢١٩ | ٦٦٢٣٩٦ | ٤٧.٣ |
| ٢٠٠٠ | ٣٦٨٦٨٨ | ٩٠٣٩٤٤ | ٤٠.٨ |
| ٢٠٠١ | ٤١٩٩٣٩ | ٩٥٠٢٤٥ | ٤٤.٢ |
| ٢٠٠٢ | ٥٠٣٠٣٠ | ١٠٠٦٤٣١ | ٥٠.٠ |
| ٢٠٠٣ | ٥٥٠٣١٦ | ١٠١٧٦١٩ | ٥٤.١ |
| ٢٠٠٤ | ٦١٠٨٦٠ | ١١٠٥٥٨١ | ٥٥.٣ |
| ٢٠٠٥ | ٦٩٧٧٠٠ | ١١٥٥٣٨٦ | ٦٠.٤ |
| ٢٠٠٦ | ٦٨٧٤٣٩ | ١٢١٥٠٨٢ | ٥٦.٦ |
| ٢٠٠٧ | ٧٣١٦٦٩ | ١٢٨٤٠٣٥ | ٥٧.٠ |
| ٢٠٠٨ | ٨٢٧٢٦٠ | ١٣٤١٥١٦ | ٦١.٧ |

يلحظ من خلال الجدول رقم ( ١٨ ) ، إن نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠١ لم تتجاوز نسبة ٥٠ % بينما كانت هذه النسبة تزيد عن ٥٠ % من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨ و لتصل إلى أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٨ واستناداً إلى النظرية النيوكلاسيكية يلاحظ وجود ضغوط انكماشية للنقد في سورية في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠١ و هي الفترة التي تميز حالة الركود في الاقتصاد السوري ، كما و يلاحظ ضغوط تضخمية في الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ و التي تميزت بارتفاع معدلات التضخم و خاصة في عام ٢٠٠٨ .

الشكل رقم ( ٢٠ )
يبين العلاقة بين الناتج المحلي و العرض النقدي



## الخاتمة :

ختاماً يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاساً للفكر الاقتصادي ، وذلك من خلال تطورها التاريخي حيث نجد أن مهمتها اقتصرت في الفكر الكلاسيكي بالسيطرة على الكمية المعروضة من النقود ، ثم انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع من خلال الفكر الكينزي . أما حديثاً فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشرة وغير مباشرة لكي تمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي و استقرار أسعار الصرف إلى جانب تحقيق معدل نمو عالي و مستوى عالٍ من التشغيل الأمر الذي دعا الكثيرون من الاقتصاديين بأن يعتقدون بأن السياسة النقدية تمارس حوالي ٧٥ % ضمن السياسات الاقتصادية في معالجة الأمراض الاقتصادية التي تصيب اقتصاد دولةٍ ما و من أهم هذه الأمراض " **التضخم** " التي باتت ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي ، و قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون نقدياً ناتجاً عن زيادة الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي و قد يكون هيكلياً ، أو حتى ناتجاً عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور ، وقد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكون مستوروداً ، وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي تنتج آثاراً سلبية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ، الأمر الذي حتّم على السلطات النقدية التي تدير السياسة النقدية بأن تعمل على كبح جماح التضخم من خلال عدد من أدواتها المتوفرة لديها كالتحكم في كمية المعروض النقدي و معدلات الفائدة و معدلات صرف عملتها المحلية .

لقد أدت الظروف التي مرت بها سورية والسياسات التي اتبعتها خلال مرحلة الثمانيات إلى حدوث التضخم بمعدلات مرتفعة ٢٠-٣٠ % استمرت حتى بداية التسعينات ، إلا أن السياسات الانكماشية التي اتبعتها الدولة منذ منتصف التسعينات أدت إلى تراجع معدلات التضخم وظهور الركود حيث وصل معدل التضخم إلى حوالي -١% وسجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة في عام ١٩٩٩ معدل نمو سالب بمقدار حوالي ٢% ، هذا في وقت الذي اتسمت

فيه السياسة النقدية بتعددية نظام أسعار الصرف وأسعار فائدة ثابتة وتحكم حكومي مباشر في النظام المصرفي ، شهدت مؤخراً بعض التغييرات و التي كانت من أهمها إصدار القانون رقم /٢٣/ لعام /٢٠٠٢/ الذي أحيا دور مجلس النقد والتسليف وأعاد زمام السلطة النقدية إلى مصرف سورية المركزي وتم إعلان التزام السياسة النقدية بتأمين استقرار سعر صرف الليرة السورية كهدف وسيط يمكن التحكم به من خلال تحريك معدلات الفائدة باعتبارها الأداة الأساسية المتوفرة حالياً بمتناول السياسة النقدية ، و قد اتخذ المجلس بعد شهرين فقط من صدور قانون رقم ٢٣ قراراً يقضي بتعديل معدلات الفوائد المصرفية حيث تم خفض الفوائد على الإيداعات بمعدل ١% وعلى عمليات التسليف بمعدل ١.٥% بهدف تحريك المدخرات المصرفية نحو الاستثمار وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني مما يؤثر على استقرار سعر صرف الليرة السورية وبالتالي ضبط معدلات التضخم عند حدود مقبولة ، و نظراً لتطور دور السلطات النقدية في سورية فإنها بدأت بوضع حدود لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي لذلك بدأت الحكومة بطرح سندات الدين العام فكانت أول تجربة بيع ( ٥ مليارات ليرة سورية ) بسندات اشترتها المصارف و سوف يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لاحقاً .

# اختبار الفرضيات :

**الفرضية الأولى : التي تنص على إنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة عرض النقد و زيادة معدلات التضخم :**

إن العرض النقدي في سورية في تزايد مستمر و إن نسبة العرض النقدي إلى النـــاتج المحلـــي الإجمالي في أغلب سنوات الدراسة فاقت ٥٠ % و بالتالي فأن زيادة العرض النقدي ليس بفعل النمو الاقتصادي و إنما لتمويل عجز الموازنة المرتفع مما يسبب ضغوطاً تضخمية مستمرة في الاقتصاد الوطني ، إلا إن الدولة لاحظت هذا الأثر فباشرت بتمويل العجز عن طريـــق طـــرح سندات الدين العام حيث طرحت ( ٥ مليارات ليرة سورية ) و سوف تطرح ( ٢٠ مليار ليـــرة سورية ) في عام ٢٠١١ و هذا الأمر سوف يساهم في استثمار الأموال الفائضـــة بـــدلاً مـــن إصدارات نقدية جديدة و بالتالي سيستقر معدل التضخم إذا استمرت هذه السياسة .

**الفرضية الثانية : التي تنص على أن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم :**

إن قرارات مجلس النقد و التسليف القاضية بتخفيض أسعار الفائدة على الودائع و التـــي كـــان الهدف منها زيادة الاستثمار و الإنتاج و بالتالي تحريك عجلة الاقتصاد ، قد حققت أهدافها إذ إن الطلب على الاستثمار قد بلغ حوالي ٢٨٨ مليار ليرة سورية أي بمقدار ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥ إلا إن بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني نتيجـــة تزايـــد الطلب على السلع و الخدمات و تزايد تجارة العقارات و المضاربة بالعملة كانـــت وراء تزايـــد معدل التضخم لتصل إلى حوالي ٨ % في العام المذكور .

**الفرضية الثالثة : التي تنص على إن استقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم :**

إن الإجراءات النقدية التي اتخذتها السلطات النقدية كتمويل المستوردات عن طريق المصارف و السماح للأفراد بشراء الدولار لحاجات السياحة و العلاج و الحج و السماح ببيع ( ١٠ آلاف دولار ) لكل مواطن من خلال مكاتب الصرافة و توحيد أسعار الصرف ، قد ساهمت في تحرير سعر صرف الليرة السورية و حققت الاستقرار في قيمتها و خففت من حدة التضخم مدعومة بارتفاع أسعار النفط عالمياً و تراجع الدولار كعملة عالمية .

## النتائج :

واعتماداً على الدراسة السابقة يمكننا أن نستخلص مجموعة من النتائج :

١ ــ لم يعد الإصدار النقدي المصدر الوحيد لمواجهة عجز الموازنة السورية بل بدأت السلطات النقدية في سورية بالاعتماد على مصادر تمويل غير تضخمية لتمويل هذا العجز كطرح سندات الدين العام .

٢ ــ إن أسعار الفائدة الدائنة كانت ثابتة خلال النصف الأول من فترة الدراسة أما النصف الثاني فقد تميّز بتحريك هذه الأسعار لتأخذ حالة الاقتصاد الوطني بعين الاعتبار فكانت منخفضة في حالة الركود و مرتفعة في حالة التضخم .

٣ ــ إن تخفيض أسعار الفائدة المدينة قد خفضت من تكلفة الاقتراض و بالتالي شجعت على زيادة الطلب على الاستثمار .

٤ ــ استطاعت السلطات النقدية أن تحافظ على سعر صرف مستقر لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي باتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية كتوحيد أسعار الصرف و ربط الليرة السورية بسلة من العملات و بأوزان مختلفة .

٥ ــ إن سياسة الاحتياطي القانوني كانت معطلة في القطر إلا أنه مع تفعيل دور مجلس النقد و التسليف استطاعت السلطات النقدية التأثير على حجم الائتمان التي تمنحها المصارف المتخصصة حيث تم تخفيض نسبة الاحتياطي في حالة الركود و تم رفعها في حالة التضخم.

٦ ــ إن التضخم في سورية ناجم عن الاختلالات الهيكلية في بنية الطلب الكلي على السلع و الخدمات التي لم تقابل بالعرض المناسب و بالتالي أحدثت هذه الاختلالات فجوات تضخمية

مدعومة بارتفاع تكاليف الصناعة فضلاً عن الهدر و الفساد في أغلب مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى سياسة التمويل بالعجز من خلال إصدارات نقدية جديدة .

٧ ــ هناك تنسيق بين السياستين المالية و النقدية ، ففي الوقت الذي سعت قيه السياسة النقدية إلى ضبط العرض النقدي لجأت السياسة المالية إلى تمويل عجز الموازنة من خلال طرح سندات الدين العام مما يخفف من حدة الضغوط التضخمية التي تعاني منها الاقتصاد الوطني .

٨ ــ إن نسبة شبه النقد إلى الكتلة النقدية في تزايد مستمر ، الأمر الذي يؤكد إن السلطات النقدية قد نجحت في تحقيق هدفها في إعادة هيكلة الودائع من خلال أسعار الفائدة الدائنة على الودائع تحت الطلب و الودائع الآجلة .

# التوصيات :

١ ــ اتخاذ الإجراءات المناسبة لامتصاص الفائض من الكتلة النقدية قيد التداول و العمل على ألا يتوسع المصرف المركزي في منح سلف وقروض للحكومة .

٢ ــ رفع أسعار الفوائد المدفوعة الودائع طويلة الأجل من أجل تشجيع المواطنين نحو الادخار، و كذلك تخفيض الفوائد على عمليات الإقراض من أجل تشجيع المستثمرين نحو الاقتراض مما يساهم في تشجيع الادخار و الاستثمار معاً .

٣ ــ تفعيل أداة سعر الخصم الذي يفرض على المصارف التجارية لتقييد حجم الائتمان و توجيهه نحو المجالات الأكثر نفعاً و بما يتناسب مع حالة الاقتصاد الوطني من ركود أو تضخم .

٤ ــ اتخاذ إجراءات توسعية للخروج من حالة الركود باتجاه الرواج كحل مشكلة البطالة التي ستسهم في زيادة الطلب الاستهلاكي و زيادة الإنتاج ، و التشجيع على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية و بالتالي تحريك عجلة الاقتصاد الوطني .

٥ ــ العمل على زيادة الرواتب و الأجور بما يتفق مع زيادة الأسعار و العمل على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء اللذين تآكلت دخولهم نتيجة التضخم ، مما يحقق عدالة اجتماعية أكبر .

٦ ــ المتابعة الجدية من قبل المصرف المركزي لتطورات سعر صرف الليرة السورية لجهة استخدام الاحتياطيات من العملات الأجنبية .

٧ ــ العمل على تخليص مؤسسات القطاع العام من الهدر و الفساد و المحسوبية مما يساهم في تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاجية و بالتالي التخفيف من حدة فجوة الطلب التضخمية .

# المراجع و المصادر :

## الكتب العربية :


١- ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، عمان ، دار زهران ، ١٩٩٩ .

٢- مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢

٣- علي كنعان ، **اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية** ، دار الحسنين ، دمشق ، ١٩٩٧

٤- مطانيوس حبيب ، **أوراق في الاقتصاد السوري** ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٦ .

٥- خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية**، جامعة الرياض ، ١٩٩٨

٦- سمير شرف ، **الاقتصاد المالي و النقدي** ، جامعة تشرين ، كلية الاقتصاد ، ٢٠٠٧ .

٧- علي كنعان ، **النظام النقدي و المصرفي في سورية** ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

٨- أنس البكري - وليد صافي ، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، الأردن ، دار المستقبل ، ٢٠٠٢

٩- محمد صالح جمعة ، **السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي** ، دار الرضا، دمشق ، ٢٠٠٥ .

١٠- سامي خليل ، **النظريات و السياسات النقدية و المالية** ، كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٢ .

١١- مطانيوس حبيب ، **خفض معدل الفائدة – رفع معدل الفائدة** ، المركز الاقتصادي السوري ، ٢٠٠٤

١٢- أحمد أبو الفتوح الناقة ، **نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

١٣- كمال شرف ، **النقود و المصارف** ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ١٩٩٣ .

١٤- غازي عناية ، **التضخم المالي** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠

١٥- خالد الوزاني ، أحمد الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٣.

١٦- أنس البكري ، وليد صافي ، **النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق** ، عمان ، دار المستقبل للنشر ، ٢٠٠٢ .

١٧- فؤاد هاشم ، **اقتصاديات النقود و التوازن النقدي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

١٨- إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد** ، عمان ، دار وائل للنشر ١٩٩٩ .

١٩- عادل احمد حشيش ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، بيروت ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،١٩٩٢ .

٢٠- إسماعيل محمد هاشم ، **مذكرات في النقود والبنوك** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦

٢١- سامي خليل ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، مؤسسة الصباح ، الكويت ١٩٨٠ .

٢٢- أسامة الغولي ، مجدي شهاب ،**مبادئ النقود و البنوك** ،الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، ١٩٩٧.

٢٣- بول . أ – سام ويلسون و آخرون ، **الاقتصاد الكلي** ، ترجمة هشام عبد الله ، دار الأهلية ، الأردن ، ٢٠٠١ .

٢٤- عادل أحمد حشيش ، **اقتصاديات النقود و المصارف** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢٥- أحمد جامع ، **النظرية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٢٦- نبيل الروبي ، **نظرية التضخم** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ،

٢٧- أكرم الحوراني ، **النقود** ، منشورات وزارة الثقافة ، ١٩٩٧ .

٢٨- سامي خليل ، **نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة** ، القاهرة ، مطبعة الأهرام .

٢٩- عبد الرحيم سنقر ، **النقد و تطوره التاريخي** ، دار كنعان ، دمشق ، ١٩٩٨ .

٣٠- وسام ملاك ، **النقود و السياسات النقدية الداخلية : قضايا نقدية و مالية** ، لبنان ، دار المنهل ، ٢٠٠٠ .

٣١- محمد عزت غزلان ، **النقود و المصارف** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ .

٣٢- رمزي زكي ، **مشكلة التضخم في مصر** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠ .

٣٣- أكرم حداد – مشهور هذلول ، **النقود و المصارف ـ مدخل تحليلي و نظري** ، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٨ ، ص ١٨٧

٣٤- هيل عجمي جميل ، رمزي ياسين ارسلان ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، الأردن ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٩ .

٣٥- سمير عبد العزيز ، **تمويل التنمية الاقتصادية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

٣٦- زينب عوض الله ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ .

٣٧- حمدي الصباحي ، **دراسات في الاقتصاد العام ، نظرية السياسة المالية** ، مغرب ، الدار المغربية للنشر ، ١٩٨٢ .

٣٨- رمزي ذكي ، **التضخم المستورد** ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٣٩- بيار برجيه ، **العملة و دورها في الاقتصاد العالمي** ، بيروت ، مكتبة الفكر الجامعي ،١٩٧٠ .

٤٠- مجدي عبد الفتاح سليمان ، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام** ، القاهرة ، دار غريب للنشر ، ٢٠٠٢ .

٤١- محمد لبيب شقير ، **النقود** ، القاهرة ، ١٩٥٥

٤٢- محمد زكي شافعي ، **النقود و البنوك** ، القاهرة ، ١٩٦٤

٤٣- ضياء مجيد الموسوي ، **الاقتصاد النقدي** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٠ .

٤٤- مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٨٥.

٤٥- سلمان أبو دياب ، **اقتصاديات النقود و البنوك** ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر ، ١٩٩٦.

٤٦- عبد الحميد عبد المطلب ، **عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر** ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

٤٧- عوض فاضل ، **النقود و البنوك** ، بغداد ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، ١٩٩٠ .

٤٨- كامل بكري ، **علم الاقتصاد** ، بيروت ، الدار الجامعية ، ١٩٨٩ .

## الكتب الأجنبية :

٤٩- Thomas Mayer and others , **Money , Banking and the Economy**, York , ١٩٨٤ . New

٥٠- John sloman , **Economics** , university of the west of England , England , ٢٠٠٠ .

٥١- David C . Colander , **Economics** , Middlebury collage , America , ٢٠٠١

٥٢- Lester V . Chandles , **The Economics of Money and Banking** , New York , Harper and Row Publisher , ١٩٧٣ , p ٢٤٥ .

٥٣- Catao ,L. and M . Terrones , **Fiscal Deficits and inflation** , IMF working paper , w p / ٠١ / ٧٤ . ٢٠٠١ ,

### رسائل الماجستير و الدكتوراه :

٥٤- عبد الرزاق حساني ، **النظرية و السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ،٢٠٠٢.

٥٥- نايف الشبول ، **التضخم في الاقتصاد الأردني– دراسة تحليلية أسبابه و قياسه و علاجه** ، جامعة عين شمس ، كلية الاقتصاد ، رسالة ماجستير ، ١٩٨١ .

٥٦- سلمى المحمد ، **التضخم في الاقتصاد السوري ( أسبابه و السياسات الممكنة لمعالجته )** ، رسالة ماجستير ، دمشق .

٥٧- محمد صالح جمعة ، **تطور الكتلة النقدية في سورية ١٩٧٠ – ١٩٩٣**، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، ١٩٩٩.

٥٨- علي عبد الغني مهرة، **الادخار و دوره في التنمية** ، رسالة ماجستير، دمشق ، كلية الاقتصاد ، ١٩٩١ .

٥٩- خالد عبدوا لزامل ، **دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا** ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٩١ .

## الصحف و الندوات و المجلات العلمية:

٦٠- عارف دليلة ، **الكتلة النقدية في سورية** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

٦١- علي كنعان ، **آثار الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في سورية** ، أسبوع العلم السادس و الثلاثين ، جامعة حلب ،١٩٩٦ .

٦٢- موفق السيد حسن ، **ميزان المدفوعات و الوضع الراهن لاقتصادنا النقدي ، آفاق السياسات الاقتصادية الممكنة** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ١٩٨٦

٦٣- محمد رياض الأبرش ، **التضخم في سورية** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ،١٩٩٤ .

٦٤- فادي الخليل ، ثناء أبا زيد ، نسرين زريق ، **الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية** ، مجلة جامعة تشرين ، المجلد ٢٨ ، ٢٠٠٦ .

٦٥- علي كنعان ، **الإصلاح المصرفي في سوريا** ، جمعية العلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠٠ .

٦٦- أكرم الحوراني ، **مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية** ، مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٥ .

٦٧- صندوق النقد العربي ، **السياسات النقدية في الدول العربية** ، سلسلة بحوث و مناقشات حول العمل ، العدد الثاني ، ١٩٩٦ .

٦٨- صحيفة الوطن ، العدد ٨٧ ، تاريخ ١٧ / ٢ / ٢٠٠٧ .

## النشرات و المجموعات الإحصائية :

٦٩- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٨

٧٠- المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٨

## مواقع الانترنيت :

٧١- موقع المكتب المركزي للإحصاء في سورية http://www.cbssyr.org

٧٢- موقع مصرف سورية المركزي http://www.banquecentrale.gov.sy

٧٣- موقع جمعية العلوم الاقتصادية http://www.syrianeconomy.org

## الجداول :

٧٤- جدول رقم ( ١ ) : تطور العرض النقدي في سورية

٧٥- جدول رقم ( ٢ ) : العوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي

٧٦- جدول رقم ( ٣ ) : معدلات الفائدة لدى المصارف المحلية المدفوعة على الودائع

٧٧- جدول رقم ( ٤ ) : تطور أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي

٧٨- جدول رقم ( ٥ ) : النفقات و الإيرادات العامة للدولة

٧٩- جدول رقم ( ٦ ) : الفجوة بين الاستهلاك و الاستثمار و الدخل القومي المتاح

٨٠- جدول رقم ( ٧ ) : حجم الفائض النقدي في سورية

٨١- جدول رقم ( ٨ ) : معدل التضخم في سورية وفق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية

٨٢- جدول رقم ( ٩ ) : معدل التضخم في سورية وفق طريقة الرقم القياسي للأسعار

٨٣- جدول رقم ( ١٠ ) : الفجوة بين الصادرات و الواردات

٨٤- جدول رقم ( ١١ ) : نصيب الفرد من الدخل القومي

٨٥- جدول رقم ( ١٢ ) : معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٣

٨٦- جدول رقم ( ١٣ ) : معدلات الفائدة الاسمية و الحقيقية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨

٨٧- جدول رقم ( ١٤ ) : تطور حجم الودائع خلال فترة الدراسة

٨٨- جدول رقم ( ١٥ ) : قيمة الواردات و الصادرات السورية خلال فترة الدراسة

٨٩- جدول رقم ( ١٦ ) : العلاقة بين الكتلة النقدية بالعجز المالي في سورية

٩٠- جدول رقم ( ١٧ ) : مساهمة الكتلة النقدية في نشوء التضخم .

٩١- جدول رقم ( ١٨ ) : نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

## الأشكال :

٩٢- الشكل رقم ( ١ ) : العلاقة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار

٩٣- الشكل رقم ( ٢ ) : العلاقة بين سعر الفائدة و كمية النقود المعروضة

٩٤- الشكل رقم ( ٣ ) : العلاقة بين الدخل و كمية النقود و الأسعار

٩٥- الشكل رقم ( ٤ ) : العرض النقدي في سورية

٩٦- الشكل رقم ( ٥ ) : العوامل المؤثرة على العرض النقدي في سورية

٩٧- الشكل رقم ( ٦ ) : العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار

٩٨- الشكل رقم ( ٧ ) : العلاقة بين الطلب الكلي وتغيرات الأسعار

٩٩- الشكل رقم ( ٨ ) : التضخم وفق منهج شيكاغو

١٠٠- الشكل رقم ( ٩ ) : التضخم وفق منهج شيكاغو

١٠١- الشكل رقم ( ١٠ ) : يبين العلاقة بين الطلب الكلي و الدخل القومي المتاح

١٠٢- الشكل رقم ( ١١ ) : يبين الفجوة بين العرض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي

١٠٣- الشكل رقم ( ١٢ ) : يبين العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و الجارية

١٠٤- الشكل رقم ( ١٣ ) : معدل التضخم في سورية

١٠٥- الشكل رقم ( ١٤ ) : يبين العلاقة بين معدلات الفائدة الاسمية و معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٣

١٠٦- الشكل رقم ( ١٥ ) : يبن العلاقة بين معدلات الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨

١٠٧- الشكل رقم ( ١٦ ) : يبين تطور الودائع لدى مصرف سورية المركزي خلال قترة الدراسة

١٠٨- الشكل رقم ( ١٧ ) : يبين تطور الصادرات و الواردات السورية خلال فترة الدراسة

١٠٩- الشكل رقم ( ١٨ ) : يبين مساهمة العرض النقدي في العجز المالي

١١٠- الشكل رقم ( ١٩ ) : يبين العلاقة بين نمو العرض النقدي و نمو الناتج المحلي الإجمالي

١١١- الشكل رقم ( ٢٠ ) : يبين العلاقة بين الناتج المحلي و العرض النقدي